

مركز قضايا المرأة المصرية

أوراق

من تاريخ عمل المرأة المصرية

(قبل التحديث)

د. أحمد الصاوي

مجلس الأمناء

رئيس	د/ فاطمة حقاچى
أمين الصندوق	أ / إيمان منضور
الأمين العام	د / أحمد الصاوى
عضو	د / فؤاد رياض
عضو	أ / جهيد مطر
عضو	أ / منى ذو الفقار
عضو	أ / ماريز تادريس
عضو	أ / جورج إسحاق
عضو	أ / عزة سليمان

اسم الكتاب: أوراق من تاريخ عمل المرأة المصرية

قبل التحديث

المؤلف: د. أحمد الصاوي

الناشر: مركز قضايا المرأة المصرية

بريد إلكتروني: E-mail:info@cewla.org

الموقع على الإنترنت: www.cewla.org

رقم الإيداع: ٢٠٠٤ / ٨٦٢٣

الغلاف والإخراج الفني: عماد مبارك

طباعة: الوادي

مقدمة

يعتقد البعض أن علاقة المرأة بالعمل، المهني والحرفي، علاقة حديثة النشأة، وأن خروج المرأة لميادين العمل المختلفة، خارج منزلها، إنما تم تحت تأثير الاتصال بالحضارة الأوربية في مطلع القرن العشرين، والحقيقة أن مثل هذا الاعتقاد لا يجد له سنداً من وقائع التاريخ في مصر منذ عهودها القديمة ووصولاً إلى تاريخنا المعاصر بل على النقيض من ذلك تماماً، نجد في صور المعابد القديمة ووثائق ومصادر العصور الوسطى ما يفصح عن اندماج المرأة في مجالات العمل المختلفة، اندماجاً صادقاً، ومشاركتها بالنصيب الأوفر في بعض هذه المجالات، ربما تعويضاً عن غيابها الكامل عن مجالات أخرى.

ولا جدال في أن الموروثات الثقافية التي تسيدت المجتمع المصري على مر العصور قد فرضت بدرجات متفاوتة من الصرامة، تقسيماً للعمل وفقاً لاعتبارات النوع الاجتماعي (الجندر) وحاولت أن تبقى النساء في أدوار العمل المنزلي. وخاصة في إطار الوظائف الإنجابية والتنشئة الاجتماعية للصغار. ذلك بالإضافة إلى الأدوار التقليدية التي كانت تمارسها النساء في المناطق الريفية. حيث كن يقمن بالمعاونة في أعمال الحقل المختلفة بدءاً من نثر البذور وانتهاء بجنى المحاصيل، وممارسة بعض مراحل العمل الحرفي لخدمة الزوج أو الأب، ويعتبر غزل الخيوط ونسجها أكثر هذه الأعمال شيوعاً

فى مصر منذ أقدم العصور ، بيد أن مثل هذه النشاطات الحرفية كانت فى أغلب الأحيان مدفوعة الأجر ، ولا يعتبرها المجتمع من الواجبات المنزلية التى ينبغى على أفراد الأسرة من النساء القيام بها .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الكتاب سوف يركز على عمل النساء فى الحرف والمهن المختلفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار ، أن وصول بعضهن إلى مقاعد الحكم مثل ملكات المصريين القدماء (حتشبسوت) والسلطانة المتفردة فى العصور الوسطى (شجر الدر) أو قيام البعض الآخر بلعب أدوار رئيسية فى تسيير دفة الحكم ، كالملكات من الأمهات أو الزوجات فى مصر القديمة أو سيدات من وزن سيدة الملك فى عهد الحاكم بأمر الله الفاطمى أو أم السلطان شعبان فى العصر المملوكى ، كل ذلك سينظر إليه باعتباره من الوقائع التى تخرج عن الأعمال الاعتيادية للنساء العاديات ، ذلك أن وصول سيدات ، صراحة أو من وراء ستار إلى التأثير على مجرى الحياة السياسية إنما تم لاعتبارات خاصة تتصل بالدماء الملكية وحق الإرث السياسى وهو ما يضعه فى نطاق بحث آخر يتصل بالأدوار السياسية للمرأة أكثر من اتصاله بعمل المرأة .

ونزيد على ذلك ، ولكن لأسباب مختلفة ، الإعراض عن ذكر النساء اللاتى اشتهرن بإلقاء دروس العلوم الدينية والإسهام فى الحياة العلمية المتصلة بخدمة الأديان ، فذلك كان على الدوام من ضمن الواجبات الدينية المقررة على الأفراد دون تمييز ولم تكن تعتبر من الأعمال - الدنيوية - حتى أن أغلب المشتغلين بها كانت لهم مهن أو حرف أخرى ينخرطون فى ممارستها .

ويتبقى أن نشير فى خاتمة هذه المقدمة إلى أن الصورة الإجمالية لعمل المرأة لم تكن تحوى فقط أطياف من الألوان الوردية والمبهجة وإنما احتضنت أيضاً

أولاً من القسوة وأصنافاً من الاستغلال المقيت. ولا تجد الإنسانية عزاء لها سوى فى حقيقة أن مثل هذه الممارسات اللاإنسانية لم تكن لتستمر طويلاً فضلاً عن أنها لم تكن فى أى وقت من الأوقات موضع ترحيب أو قبول اجتماعى، فلطالما تمت مقاومة أعمال كالبغاء المنظم من قبل المجتمع سواء لأسباب تتعلق بالأخلاق والقيم أو لدواعى الالتزام بتعاليم الأديان.

الفصل الأول

المطاة والعمد فى مصر القديمة

تمتعت النساء فى مصر القديمة بمساواة شبة تامة مع الرجل ، ويكاد الاتفاق أن يكون تاما بين المؤرخين على أن المرأة المصرية كان لها وضع اجتماعى وقانونى لم يتح مثله للمرأة فى أية حضارة قديمة أخرى .

ويكفى أن نشير إلى أن موقف قدماء المصريين من ولادة الأنثى كان يختلف اختلافاً كلياً عن مواقف العديد من الشعوب القديمة التى عرفت عادة دفن البنات وهن على قيد الحياة فور ولادتهن (الوأد) ، إذا لم تكن ولادة الأنثى لدى المصرى القديم من بواعث حزنه وأساه وليس أدل على ذلك من تلك الأسماء التى منحها القدماء لبناتهم والتى تحمل قدراً كبيراً من الاعتزاز بهن . ومن هذه الأسماء "وبت نفر أى بشيرة السعد " قدم الخير " و " نحنتى " أى تلك التى كنت أرجوها ، و " تاحر نحنس " أى تلك التى تدعو لها الدنيا و " سنت إبتس " أى أخت أبيها و " حنوت سن " أى (سيدتهم) .

وإجمالاً فإن فكرة المساواة بين الجنسين كانت تتردد أصدائها باستمرار فى النصائح التى يحفل بها تاريخ الأدب فى مصر القديمة حتى عد ذلك فى نظر علماء المصريين من أمجاد الحكمة المصرية وخاصة فى تعبيراتها لأول مرة عن كرامة الزوجة والمرأة ورفعة شأنهما .

ومن أشهر هذه النصائح تلك التى ساقها " بتاح محب " ومنها " إذا كنت حكيما اعتن ببيتك واحب زوجتك حباً نقياً واملاً بطنها بالطعام وغط ظهرها بالكساء ... ولاطفها وحقق لها رغباتها أثناء حياتك ... " .

وهناك أيضاً نصائح " آنى " من عصر الدولة الحديثة إذ يقول لابنه " عامل زوجتك برعاية إن كنت تعرف عنها أنها ممتازة ولا تقل لها أين هذا إن كانت قد وضعت فى مكانه الصحيح " أعد لأملك كل ما فعلته من أجلك أعط المزيد

من الخبز واحملها كما حملتك ثقلاً وحين ولدت وبعد تمام شهورك حملتك على عنقها وظل ثديها فى فمك ثلاث سنوات ولم تكن تشمئز من قاذوراتك وأرسلتك إلى المدرسة كى تتعلم الكتابة وفى كل يوم كانت تنتظرك بالخبز والجة فى بيتها.

وفى ظل هذا التقدير للمرأة ومراعاة المساواة بينها وبين الرجل كانت المرأة تقف على قدم المساواة معه فى الميراث كان أولاد الشخص المورث هم ورثته بالدرجة الأولى وكانت البنت تحصل على نفس النصيب الذى يحصل عليه الابن مع استثناء واحد وهو أن الابن الأكبر كان له نوع من الامتياز حيث كان يحصل على نصيب أكبر من بقية أخوته نظراً لدوره فى رعاية الأسرة من بعد أبيه . وإذا لم يعقب الميت سوى بنت واحدة استغرقت وحدها تركته كاملة دون أن يزاحمها فى ذلك أحد، أما إذا لم يكن للميت غير زوجة حصلت هى على ثلث تركته وحصل أقاربه الآخرون على الثلثين.

وكان الطبيعى مع هذا الميل للمساواة بين الجنسين ألا يحظر المصريون القدماء على المرأة ممارسة أى نوع من المهن أو الحرف.

وما له دلالة فى هذا الإطار ذلك المرسوم الملكى الذى صدر فى عهد الأسرة الثانية (الدولة القديمة)، ليقضى بصلاحية المرأة لشغل وظيفة الملك . ويحفل التاريخ القديم بأمثلة على حرص الملوك على استشارة زوجاتهم الملكيات فى الأمور العامة، وبدورها كانت الملكة تكفل للقصر والمعبد أوجه نشاط تكميلية وضرورية لاغنى عنها.

وعلى الرغم من أن سيدات جلسن على عرش مصر مثل حتشبسوت ونيتوكرس ونفروسيك إلا أن منصب الوزارة لم تشغله سوى سيدة واحدة من

عصر الأسرة السادسة، وفيما عدا ذلك كانت مناصب الوزراء قصرًا على الرجال حتى في الفترات التي حكمت فيها ملكات . ويعزى د. زاهى حواس في كتابه Silent Images ذلك إلى الصرامة الشديدة التي تميز بها نظام البيروقراطية المصرية.

وقد أتيحت في ظل هذا النظام البيروقراطى العتيد فرص للنساء للعمل في أجهزة الدولة وإن كانت قليلة وربما يرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن حظ البنات في التعليم في مصر القديمة كان في أغلب الأحوال دون حظ الأولاد.

ولا يعنى ذلك أن التعليم كان قصرًا على الذكور فقط ، إذ أن هناك ثمة وثائق تشير إلى أن إناث كثرات من أواسط الناس كن يتراسلن مع بعضهن بعضاً وتميزت أساليب البعض منهن بإجادة الوصف والتعبير، ويغلب على الاعتقاد لدى العالة الفرنسية كريستيان نوبلكور أن المنتفعات بمثل هذه الثقافة كن بطبيعة الحال بنات الأمراء والنبلاء اللاتي تيسر لهن الالتحاق بمدرسة القصر الملكى مع أبناء وبنات الأسرة الملكية.

ونظراً لما عرف عن المصرى، قديماً وحديثاً، من ميل نحو التدين، فقد كانت خدمة المعابد من أهم الوظائف وأرفعها قدراً، ليس فقط على صعيد القبول الاجتماعى ولكن أيضاً على المستوى المادى المرتفع حيث كانت للمعابد إداراتها الخاصة التي ترعى الأراضى الموقوفة عليها وما يتصل بأنشطتها من تجارات وصناعات مختلفة.

وبالنسبة للنساء كانت أبواب الالتحاق بسلك الكهنوت مفتوحة أمامهن بعد أن تتلقى الواحدة منهن قسطاً من التعليم الدينى. وقد اشتهرت في التاريخ المصرى القديم كاهنات عملن في خدمة معابد كل من حتحور ونيث ، وكانت

موسيقىات المعابد من أرفع العاملين فى خدمة هذه المعابد قدراً، وكثيراً ما يظهرن وهن يعزفن على الآت مختلفة فى النقوش الجدارية وقد ارتدين الملابس الكتانية الرقيقة.

وإضافة إلى الالتحاق بوظائف المعابد المختلفة فقد عملت المرأة وبشكل تقليدى فى خدمة بلاط الفرعون، فعلى سبيل المثال كانت لدى وزيرة الأسرة السادسة، التى تجرى فى عروقتها الدماء الملكية هيئة وظيفية كاملة من النساء مثل مزخرفات الملابس وحفظة الكنوز. وفى عصر الدولة الوسطى حملت بعض السيدات ألقاباً وظيفية، تتصل جميعها بالأشراف على البيوت الملكية مثل المشرفة على المطابخ وحارسة الغرفة (غرفة الملك) وكانت النساء تعين أيضاً فى وظائف الأشراف على الراقصات والموسيقىات الملتحقات بخدمة البلاط الملكى.

ولدينا حالة واحدة فقط عملت فيها سيدة كمشرفة على أطباء القصر الملكى حيث نعرف أن المرأة عملت بمهنة الطب وخاصة فى المجال الذى نسميه الآن طب النساء والتوليد.

ويبدو أن النساء تخصصن فى مهام تزيين الملك وإعداد ملابسه وضبط الهيئة التى يواجه بها رعاياه بل ومراعاة رسوم البلاط وتجميله أثناء الاحتفالات العامة وقد عرفت من تشغل هذه الوظيفة غالباً بألقاب من قبيل " المعروفة جيداً للملك " وشغلت بعض النساء وظائف إدارية رفيعة فى عهد الدولة الوسطى مثل إدارة الأختام.

وبعيداً عن هذه الوظائف الرئيسية والهامة فقد اختصت النساء بالعمل فى المناسج الملكية القريبة من القصور حيث كانت تنتج أفضل أنواع المنسوجات الكتانية.

وتشير سجلات الدولة الوسطى فى طيبة وغيرها إالى أن صناع الثياب من السيدات كن يعينن فى المؤسسات الحكومية .

والحقيقة أن هذا الأمر يتفق مع ما نعرفه عن أن الغزل والنسيج كان بالأساس حرفة نسائية منذ فجر التاريخ المصرى وحتى نهاية عصر الدولة الحديثة ، إذ كانت النساء تعمل فى غزل الخيوط حتى داخل منازلهن ويقمن بنسجها بأنوال أفقية .

ويظهر فى أحد مناظر مقبرة " خنوم حتب " فى بنى حسن عدد من النساء وهن يعملن فى غزل خيوط الكتان بينما يقوم عدد آخر بعملية النسيج باستخدام نول أفقى .

ومن الحرف التى اقتصت بها المرأة كانت المراحل المختلفة لإنتاج الخبز ، بدءا من طحن الغلال مروراً بأعداد العجين وانتهاء بإنضاج الخبز فى الأفران . ورغم أن النساء العاديات كن يخبزن احتياجاتهن الأسرية بأنفسهن إلا أن الأسر الكبيرة كانت تعين خادمت و ربما تشتري الإماء للقيام بذلك العمل .

وتعرض بعض جداريات المقابر " ورشة كبيرة " بها سيدات وقد انخرطن فى أداء أعمال المراحل المختلفة لصناعة الخبز ، وغالبا ما تكون مثل هذه المخابز الكبيرة تابعة لإدارات حكومية ، أو للمعابد .

ومن المهن المرتبطة بعمل الخبز ، إعداد البيرة ، إذ كان فتات الخبز ، بعد تخميره المادة الأساسية فى صناعة البيرة فى مصر القديمة ، وهى بذلك تشبه إلى حد ما صناعة " البوظا " فى صعيد مصر والسودان ، ونرى فى النقوش الجدارية مناظر لسيدات وقد خلعن ملابسهن العلوية وهن منهمكات فى تخمير الخبز بأرجلهن .

وقد اشتغلت النساء أيضا بالتجارة فى الأسواق وخاصة بعد عهد الدولة القديمة ذلك أن مناظر الأسواق التى سجلتها النقوش الجدارية فى معابد الدولة القديمة كانت تحوى رسوما لرجال فقط يقومون بعمليات البيع والشراء .

وبدءا من عصر الدولة الحديثة أصبحت الصور الجدارية التى تمثل حركة البيع والشراء فى الأسواق ، تضم غالبا سيدات يجلسن على ضفة نهر النيل ومعهن سلال ضخمة مملوءة بالسلع التى يتم تداولها ومعظمها فيما يبدو من منتجات الريف المصرى لأنها كانت تنقل من قوارب لتعرض على الشاطئ .

وتظهر فى هذه الرسوم بعض سلع يمكن تمييزها بسهولة مثل الصنادل والنعال والأقمشة المنسوجة وهناك أيضا جرار الخمر وأوانى الفخار فضلا عن الحبوب المختلفة (القمح خاصة) ، حيث كانت الحبوب تستخدم كسلع نقدية يتم عبرها تبادل السلع المختلفة بعد تقييمها بكيل من هذه الحبوب .

ولاشك أن عمل النساء فى هذا النوع من التجارة الداخلية ، والذى غالبا ما كان ينظم وفق ما نعرفه فى الريف المصرى الى يومنا هذا بالأسواق الأسبوعية ، يعتبر امتدادا للنشاط المهنى والحرفى الكبير الذى عرفت به نساء الريف فى مصر منذ أقدم العصور .

فقد كانت المرأة تقوم بأعمال الفلاحة فى الحقول وتعنى أيضا بتربية الدواجن والماشية وما يرتبط بذلك من تجارة المحاصيل وبيض الدجاج ومنتجات الألبان المختلفة . ذلك بالإضافة الى غزل الخيوط ونسجها حيث عد ذلك من المهن النسائية بالدرجة الأولى.

ولا توجد فى مصر القديمة عبر عصورها قرائن تاريخية تشير الى أن البغاء كان مهنة معترف بها أو تحظى بتنظيم الدولة لها أو جباية الضرائب عنها كما فى مجتمعات أخرى معاصرة .

والحقيقة المؤكدة أن الزنا كان من الجرائم الكبرى فى عرف المصرى القديم .
فقد كان الخصاص عقوبة كل من يغتصب المرأة الحرة لأنه المغتصب بارتكابه
جريمة واحدة يقترب ثلاثة من أبشع الأثام وهى :-
انتهاك الحرمة والزنا وخلق أنساب المواليد . أما إذا زنى أحد بامرأة
وواقعها برضاها فقد كان يجلد ألف جلدة .

أما بالنسبة للنساء فقد كان الزواج يفرض على المرأة الاقتصار على زوجها
فى علاقاتها الجنسية وكانت العقوبة فى عهد الدولة القديمة بالنسبة للزانية
هى القتل ، ومن أمثلة ذلك الحكم الذى صدر على امرأة زانية فى عهد الأسرة
الخامسة بالحرق على مرأى ومسمع من بعض النسوة وإلقاء الرماد المتخلف عن
حرقها فى النيل . وهذه العقوبة فى غاية القسوة وفقا لعقائد المصريين القدماء
فى البعث والحياة الآخرة إذا أن الزانية لن تصل إليها روحها بعد البعث بعد
أن أحرق جسدها ونثر رماده فى النيل ، إنها بقول آخر عقوبة دنيوية
وآخروية فى آن واحد .

ولكن عقوبة الزانية لم تكن واحدة فى كل العصور وإنما أخذت تتطور فى
اتجاه التخفيف بعد عصر الدولة القديمة ، فعوقبت الزانيات بعد ذلك بجذع
الأنف لاعتقاد المصرى القديم بأن المرأة التى تتزين للمعصية الجامحة يجب أن
تحرم أكبر مقومات الجمال ، وفى أواخر العصر الفرعونى يبدو أن عقوبة الجلد
قد حلت محل عقوبة الموت .

هذا التشدد فى مواجهة جرائم الزنا يعد قرينة على أن البغاء لم يكن مهنة
تزاولها النساء أما " التبرى " بعلاقاته المختلفة فقد عرف فى مصر القديمة
ولكن على نطاق محدود وكاد أن يكون قصرا على الملوك وكبار الإقطاعيين ،

وغالبا ما كانت السرارى من الإماء أو الأسرى الأجنبيات وقد تمتع هؤلاء بمعاملة حسنة على الدوام . ولكن الأولاد الذين يولدون نتيجة لمعاشرة الأسياد للإماء كانوا يعتبرون أولادا غير شرعيين وينسبون الى أمهم دون أبيهم ، ولكن ذلك لم يكن أمرا مرعيا على الدوام وخاصة فى العصور المتأخرة ، إذا اتسعت صفة الحرية لتشمل الابن الأكبر الذى تنجبه الجارية نتيجة تسرى سيدها بها وذلك دون غيره من أولاد قد يجيئون بعد ذلك نتيجة لهذه العلاقة الغير مشروعة .

ومن الأدلة التاريخية على هذا التطور ما قالته سيدة تزوج أخوها من جاريته " أنا سيدتها أقبلة من أجلها إذن سيكون معها منذ ذلك اليوم . والآن أنظروا لقد جعلت منها امرأة حرة فى أرض الفرعون . وإذا حملت وأنجبت ولدا أو بنتا فسيصبح حرا فى أرض فرعون ."

والخلاصة هنا أن البغاء لم يكن مهنة تحترفها النساء فى مصر القديمة ، إذ كان من شأن موافقة الملوك على ذلك ، أو قيام الأفراد بتنظيمه أن يفقدوا كل الاحترام لمجافاته للقيم السائدة ، وذلك على النقيض مثلا من موقف الرومان من البغاء ، إذ كان من سلطات السيد الرومانى استخدام إمائه فى البغاء للانتفاع بأجورهن وذلك بطبيعة الحال الى جانب استخدامهن إما للتسرى والمتعة أو فى الخدمة المنزلية وغيرها .

وقد حاكى الرومان أسلافهم اليونانيين برعايتهم للبغاء التجارى والبغاء الدينى أيضا والذى كان يمارس فى المعابد ويستخدم لجذب الأجانب الى البلاد وإنعاش الاقتصاد ، وكان استخدام الإماء فى البغاء منتشرا على نطاق واسع عند الرومان .

الفصل الثاني
امارة والعمل في مصر الإسلامية
حتى نهاية العصر الأيوبي

نجح العرب فى فتح مصر بعد حروب يسيرة ، واستقرت أقدامهم فى البلاد بعد معاهدتين بينهم وبين الروم البيزنطيين . أولاها عقدت فى حصن بابلليون فى أوائل عام ٢٠ هـ (٦٤١ م) وهى المعروفة بمعاهدة بابلليون الأولى ، ومن المعروف أنها كانت خاصة بأهل مصر من الأقباط . ومن يرغب من الروم فى الالتزام بها .

وقد تحدد مركز مصر السياسى باعتبارها ولاية خاضعة للعرب الفاتحين بمقتضى هذه المعاهدة التى عقدت عقب استيلاء جيش الفتح على حصن بابلليون . ويلاحظ من نصوص هذه المعاهدة أن العرب وضعوا فيها الخطوط العريضة لسياستهم فى مصر وخاصة فيما يتصل بالالتزامات المتبادلة بين الشعب وحكامه الجدد وفى أواخر عام ٢٠ هـ (٦٤١ م) عقدت معاهدة ثانية فى حصن بابلليون وتعرف بمعاهدة الإسكندرية (أو بابلليون الثانية) وكانت خاصة بالروم البيزنطيين وحاميتهم العسكرية فى العاصمة " الإسكندرية " وبأهل هذه المدينة أيضا .

ومما يؤسف له أن المصادر التى كتبها مؤرخون فى القرون الثلاثة الأولى من الحكم الإسلامى لم تصلنا فى معظمها إلا ما ورد من مقتطفات منها بين سطور مؤلفات لاحقة ، وقد عנית فقط بالأحوال السياسية السائدة والصراعات حول السلطة والنفوذ والثروة ، ونادرا ما جاءت الى ذكر معلومات عن الحياة الاجتماعية فى البلاد ، وخاصة فيما يتصل بأوضاع المرأة ودورها فى سوق العمل أو الحياة العامة .

ولكن هذا الأسف يظل يستوجب القليل من الحسرة ذلك أن المصنفات التاريخية فى تلك الفترة ، وما تلاها أيضا كانت تعتمد على مفردات منهجية

تكاد أن تنحصر فى النقل عن الكتابات القديمة (اليونانية خاصة) التى تناولت جغرافية مصر وقسما من تاريخها ، بالإضافة الى المصادر التوراتية المتصلة بتاريخ البلاد ، ذلك فضلا عن بعض اقتباسات من أقوال جامعة قالها ولاة أو جغرافيون حظيوا بزيارة مصر والكتابة عنها ، وعن خيراتها وعجائب ما بها من نيل فياض وأثار الأقدمين .

وفيما عدا هذه الشذرات ظلت المادة التاريخية سياسية بالدرجة الأولى ، تتحدث عن الولاة والحكام وخلافات القبائل العربية النازلة بمصر وعلاقة البلاد بالأحداث الجسام فى العاصمتين ، دمشق وبغداد ، وما يتعلق بذلك من إشارات للحركة العلمية وأهم رموزها .

ومهما يكن من أمر هذا النقص الحاد فى المادة التاريخية المتصلة بأحوال المرأة فى عصر الولاة ، فإن كتابات المؤرخين والرحالة المسلمين ، وخاصة من غير أهل مصر ، تفصح عن أن النساء فى مصر كن يتمتعن بقدر أكبر من الحرية والإسهام فى حركة الحياة ، وخاصة على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى ، وهو ما أثار دهشة المؤلفين حينما واستنكارهم أحيانا أخرى ، لمخالفة هذه الأوضاع لما ألفوه فى أوطانهم الأصلية ، حتى أن بعضهم غمز المصريين ، صراحة ودون موارد ، بأن أمورهم ، جليلها وحقيرها فى أيدي النساء وأن رجالهم بلا حول ولا قوة إزاء ذلك .

والحقيقة أن هذه المبالغات ، بغض النظر عن مدى مصداقيتها ، تكشف عن وضع متميز للمرأة المصرية على الأقل عند المقارنة بأوضاع نساء الأقاليم والولايات الإسلامية المحيطة بها ، وقد اعتدنا من المؤرخين الأجانب الذين قدموا الى مصر من بلاد عرفت بتجاهلها لدور النساء فى المجتمع على مثل

المبالغات ، فقبل المؤرخين والرحالة من المسلمين ، قال المؤرخ اليونانى الأشهر
هيرودوت الملقب بأبى التاريخ كلاما يحتمل قدرا لا شك فيه من المبالغة التى
نحسب أن مبعثها ولاشك ذلك الازدراء الذى تنضح به كتابات الإغريق ، من
فلاسفة وعلماء ، عند الحديث عن المرأة .

إذ يقول هيرودوت عن أحوال المصريين فى عصره ، أن " النساء عندهم
يرتدن الأسواق ويمارسن التجارة ، أما الرجال فيبقون فى البيوت وينسجون "
وعلى نفس المنوال نسج مؤرخ لاحق لهيرودوت وهو " ديودور الصقلى "
الذى ذكر أنه جرى العرف فى مصر القديمة على أن يكون للملكة من المجد
أكثر مما للملك وأن يكون للمرأة بين سواد الناس حق القوامة على زوجها
ويتعهد العروس فى العقد الذى يبرم بشأن المهر أن يكون مطيعا لعروسه فى
جميع الأمور .

والحقيقة أن عقود الزواج التى وصلتنا من مصر القديمة تكذب ما ذهب إليه
ديودور الصقلى فى مبالغاته ، وأن كانت تنضح باحترام عميق لحقوق النساء
ومراعاة لهن ولقاعدة المساواة مع الرجال .

والذى لا شك فيه أن المرأة فى مصر الإسلامية على عهد الولاة ظلت تمارس
ذات الأنشطة والأعمال التى كانت تقوم بها الجدات ، وخاصة فى المناطق
الريفية التى ظلت الى حد بعيد بمنأى عن تأثير النظرة الدونية للمرأة التى
كانت سائدة فى أوساط الإغريق ثم الرومان ومن أمتزج معهم من نخب
الإسكندرية والمراكز الريفية الكبيرة .

فبالى جانب الإسهام فى أعمال الفلاحة ظلت النساء على مشاركتهن فى
التجارة بالأسواق وغزل ونسج الخيوط وتربية الدواجن وما الى ذلك من الحرف
ذات الصلة الوثيقة بالمنتجات الزراعية ، كإنتاج الخبز .

ويمكن أن نستشف من معلومات " عرضية " وردت عن زيارة الخليفة العباسى المأمون عصر فى الربع الأول من القرن الثالث الهجرى (٩ م) أن المرأة المصرية تقدمت بحظى ثابتة فى مجال الأعمال فى الريف المصرى .
ولامراء أن المصريات قد أفدن من انهيار نظام المواطنة الرومانى بقضاء المسلمين على الاحتلال البيزنطى إذ من المعروف أن سكان مصر كانوا من وجهة نظر القانون الرومانى ينقسمون الى ثلاث مجموعات أو فئات هى : -

١ - فئة الرومان .

٢ - طبقة الإسكندريين .

٣ - طبقة المصريين .

وكانت كل فئة من هذه الفئات متميزة عن الأخرى من ناحية وضعها القانونى أشد التمييز .

فالرومانى هو أرقاها جميعا بطبيعة الحال لتمتعه بالمواطنة الرومانية وما تشتمل عليه من امتيازات ويليه المواطن الإسكندري الذى تمتع بمواطنة الإسكندرية وما اشتملت عليه من امتيازات مثل الإعفاء من ضريبة الرأس وحق الحصول على المواطنة الرومانية مباشرة مما قربه من منزلة الرومانى .

والمصرى أقل الثلاثة منزلة رغم كثرته العددية الساحقة وهو ملزم بدفع ضريبة الرأس وغير مسموح له قانونا أن يتزوج من طبقة الإسكندريين ولا يجوز له الحصول على المواطنة الرومانية مباشرة إلا بعد حصوله على مواطنة الإسكندرية .

وفى القرن السادس الميلادى كان أمر الملكيات الزراعية الكبيرة (الضياع) قد استقر لأبناء الطبقتين الرومانية والإسكندرية بعد اندامجهما مع مشاركة

محدودة لعدد من المصريين الذين تزاجوا مع الإغريق وتسموا بأسمائهم من أعيان البنادر، فيما بقيت بعض ملكيات صغيرة متناثرة لبقية سكان الريف من المصريين.

وبعد فتح العرب لمصر اندثر هذا التقسيم الاجتماعى لاسيما بعد أن اعتبرت الأراضي الزراعية التى كانت فى حوزة الأباطرة من أملاك الدولة.

ومنذ الفتوحات الكبرى فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه أصبحت الأراضي الزراعية فى البلاد التى فتحت عنوة ، مثل إيران والعراق ومصر " أراض خراجية " أى تعود ملكية رقبتهما للأمة فيما يبقى المزارعون المحليون يقومون بزراعتها نظير دفع ضريبة الأرض (الخراج) . وكان الهدف من إقرار هذا النظام وعدم توزيع الأراضي على جنود الفتح ، ضمان اعمارها بأيدي الفلاحين وابقاء العرب فى مواقعهم فى جيوش الفتح فضلا عن هدف ثالث إلا وهو عدم تركيز ثروة الأمة فى أيدي قلة من أبنائها.

ويبدو أن إدارة ولاية مصر لم ترغب ، لأسباب لا داعى للخوض فيها ، فى أن يقوم عمالها باستيفاء خراج الأرض بصورة مباشرة من المزارعين وأصحاب الأملاك الخاصة ، ولجأت الى وسطاء من ذوى الخبرة بأحوال البلاد للقيام بذلك وقد عرف هؤلاء بأصحاب القبالات .

ووفقا لما ذكره المقرئزى فى خططه فإن قبالات الأراضي كانت تتم فى جامع عمرو بن العاص بالفسطاط فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات موضحاً مقدار ما عليها من الخراج، ويبدو أن ثمة مزايدات كانت تتم بين الراغبين فى " تقبل " تحصيل الخراج من المزارعين وتوريده للدولة جملة واحدة عن الأراضي المخصصة للقبالات، وما أن تنتهى المزايدة بحصول أحدهم على قبالة

كدرة أو أكثر يقوم كتاب الخراج بين يدي متولى الخراج بكتابة الأسم ومقدار الخراج، ونظرا لتغير أحوال فيضان النيل من عام لآخر مما يؤثر على المحاصيل فقد كانت مدة القبالة أربع سنوات خشية " الظمأ والاستبحار وغير ذلك ". (أي نقص أو زيادة الفيضان).

ولما كان العرب من الفاتحين يعيشون في مصر داخل معسكرات ويتقاضون رواتب منتظمة من ديوان الجند، فقد كانت قبالات الأرض من نصيب المصريين حتى خروج العرب من ديوان الجند في منتصف القرن الثالث الهجري على أقل تقدير، إذ حدث بعد ذلك أن برزت عناصر الترك من حرس الخليفة العباسي وحصدت وحدها اقطاعات الأراضي.

ولم تتخلف المصريات عن الإسهام في المزايدة على قبالات الأرض في وقت كانت فيه الزراعة هي النشاط الرئيسي للسكان والأعلى دخلاً والأكثر استقراراً بين الأنشطة السكانية الأخرى. ولا شك أن دخولها في هذا المجال كان إحدى ثمار انهيار التقسيم الاجتماعي الذي ظل مهيمناً على مصر خلال الحقبة الرومانية والبيزنطية. وقد شاعت الصدف التاريخية أن يصلنا أسم إحدى صاحبات قبالات الأراضي في مصر، وذلك في غمار رواية تاريخية تواتر ذكرها في أكثر من مصدر تاريخي.

ففي حوالى عام ٢١٤ هـ ثار سكان شرقى الدلتا (الحوف الشرقى)، من عرب وأقباط ضد عسف جباة الضرائب العباسيين وفسادهم وفشلت جيوش الدولة فى قمع هذه الثورة التى طالت أراضى محافظات الشرقية والقليوبية والمنوفية الحالية، الأمر الذى استدعى مقدم الخليفة العباسى المأمون بنفسه على رأس الجيش لقمع الثورة والتحقيق فى جذورها وأسبابها.

ووفقا لروايات المؤرخين تيقن المأمون من أن ظلم الولاة وجورهم على الفلاحين كان وراء قيام ثورة الحوف الشرقى، وشرع الخليفة بعد قدومه إلى مصر فى سنة ٢١٧ هـ وعزله للولاة فى تفقد أحوال الناس بنفسه ليطمأنوا إلى مراعاة الحكومة للعدل.

" ويقال أن المأمون لما سار فى قرى مصر كان يبنى له بكل قرية دكة يضرب عليها سرادقه والعسكر من حوله وكان يقيم فى القرية يوما وليلة " .
وحدث أن مر بقرية يقال لها " طاء النمل " فلم يدخلها استصغارا لشأنها، وما أن تجاوزها حتى خرجت إليه عجوز تعرف بمارية القبطية وقد وصفتها المصادر التاريخية العربية بأنها صاحبة القرية، أى صاحبة قبالة قرية طاء النمل وأخذت العجوز تصيح فظنها المأمون مستغيثة متظلمة فوقف لها وكان لا يمشى أبدا إلا والتراجمة بين يديه من كل جنس فذكروا له أن القبطية قالت يا أمير المؤمنين نزلت فى كل ضيعة وتجاوزت ضيعتى والقبط تعيرنى بذلك وأنا أسأل أمير المؤمنين أن يشرفنى بالنزول فى ضيعتى ليكون لى الشرف ولعقبى ولا تشمت الأعداء بى وبكت بكاء كثيرا فرق لها المأمون وثنى عنان فرسه إليها ونزل".

وتمضى الرواية فى بيان مدى كرم وثناء ماريه القبطية، صاحبه القرية فتذكر أن ولدها جاء إلى المسئول عن مطبخ الخليفة وسأله عما يحتاجه من الغنم والدجاج والفراخ والسماك والتوابل والسكر والعسل والطيب والشمع والفاكهة وعلوفة الدواب وغير ذلك من الاحتياجات وبعد أن قام الابن بتدوين قائمة الطلبات قام بإحضارها كاملة وزيادة.

واختصت ماريه القبطية كل واحد من كبار رجال الدولة المصاحبيين للمأمون بما يلزمه على انفراده ولم " تعل أحداً منهم ولا من القواد إلى غيره " وكان فى ركب الخليفة أخوه المعتصم وابنه العباس وأولاد أخيه الواثق والمتوكل ويحيى ابن أكرم والقاضى أحمد بن داود، فعاملت كل واحد منهم بما يستحقه من الاحترام.

ثم أحضرت ماريه للمأمون من فاخر الطعام ولذيذة شيئاً كثيراً حتى استعظم ذلك . وبات الخليفة ليلته فى طاء النمل وهو فى عجب من علو همة صاحبة القرية وكرمها ودرايتها بمعاملة الحكام، فلما أصبح وقد عزم على الرحيل حضرت إليه ماريه القبطية معها عشر وصائف مع كل وصيفة طبقاً فلما عاينها المأمون من بعد قال "لن حضر" قد جاءتك القبطية بهدية الريف الكامخ والصحناء والصبر".

ولكن صاحبة القرية فاجئت الخليفة وحواشيه عندما وضعت ما حملته الوصيفات بين يديه فإذا ما فى كل طبق كيس من ذهب فاستحسن ذلك وأمر بإعادتها إلى السيدة، فقالت لا والله لا أفعل.

وتأمل المأمون الذهب فإذا به من دنائير ضربت جميعها فى عام واحد، فقال لها " هذا والله أعجب ، ربما يعجز بيت مالنا عن مثل ذلك،

ويكشف رد ماريه القبطية عن مدى إيمان المصرى بأرضه وتقديره لعمله إذ قالت للخليفة " يا أمير المؤمنين لا تكسر قلوبنا ولا تحتقر بنا . فقال أن فى بعض ما صنعت لكفاية ولا نحب التثقيـل عليك فردى مالك بارك الله فيك فأخذت قطعة من الأرض وقالت يا أمير المؤمنين هذا، من هذا وأشارت إلى الطينة ثم عدلك يا أمير المؤمنين وعندى من هذا شئ كثير".

وعندئذ أمر المأمون بأخذ الذهب منها وأمر بأن تقطع عدة ضياع أخرى وأعطاهما من قريتها طاء النمل مائتى فدان معفاة من دفع الخراج " وانصرف متعجبا من كبر مرؤتها وسعة حالها..".

وليس بمستعبد أن نساء أخريات عملن كأصحاب قبالات فى عصر الولاة وخاصة قبل ظهور القواد الأتراك على مسرح الأحداث بدءاً من النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى ولكن أسم مارية القبطية هو الذى وصلنا لعله واضحة إلا وهى اتصالها بسيرة المأمون فى رحلته الفريدة إلى أرضى مصر.

وإذا ما وصلنا إلى فترة حكم الفاطميين لمصر (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) وجدنا معلومات أكثر وفرة عن دور المرأة فى الحياة العامة والتحاقها بالعديد من الأعمال ذات الصبغة الرسمية وتعود هذه الوفرة من المعلومات إلى أسباب عدة لعل أهمها أن مؤلفات وتقييدات لرحالة وصلتنا بالفعل من تلك الفترة بالإضافة إلى مؤلفات متخصصة عن تاريخ الفاطميين فى المقدمة منها كتاب العلامة المقرئى المعروف باسم " اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا " والذى اعتمد فيه على مصادر أصلية فقدت بعد تأليف المقرئى لهذا الكتاب.

والسبب الثانى أن خلافة الفاطميين كانت أول دولة مستقلة تؤسس فى مصر الإسلامية حيث صارت القاهرة عاصمة لهذه الخلافة بعد أن كانت مصر ولاية تابعة للخليفة الأموى ثم العباسى فى دمشق وبغداد، ولا جدال فى أن رسوم البلاط الفاطمى قد أتاحت دورا متعاظما للمصريين بصفة عامة، ودخلت المرأة لتشارك فى هذه النهضة " القومية " إن صح استخدام هذا التعبير . ومثلما لعبت الأميرات من الأسرة الفاطمية أدواراً رئيسية ومؤثرة فى تاريخ الفاطميين، ساهمت المرأة المصرية معهن فى إدارة العديد من مناحى العمل

اليومى سواء داخل القصور الفاطمية أو خارجها، وذلك فى تواصل أكيد مع ما نعرفه عن النشاط التقليدى للمصريات فى أعمال الفلاحة والتجارة وبعض الحرف اليدوية إلى جانب إدارة أراضى الخراج.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأسباب حرص الفاطميين بعد قدومهم إلى مصر على نشر التشيع وفق المذهب الإسماعيلي بين جمهرة المصريين حتى أنهم أفردوا أياما تحضر فيها النساء دروس الفقه التى كان يلقيها فى الجامع الأزهر فقهاء اسماعيليون مثل القاضى ابن النعمان والوزير يعقوب بن كلس، وذلك بعد أن لمسوا إقبال النساء على حضور مجالس العلم على الرغم من الازدحام الشديد فى الأزهر حتى أن بعضهن قضى نحبها أثناء التدافع للجلوس على مقربة من مجالس الفقهاء.

ويحسن أن نشير بداية إلى أن أميرات البيت الفاطمى كن فى طليعة النساء المشتغلات بالأمور العامة، ولعلها المرة الأولى فى تاريخ مصر الإسلامية التى تحرص المصادر التاريخية على الإشارة لأدوار الأميرات وجهودهن المختلفة.

فمن المعروفة أن الملكة تغريد زوجة الخليفة المعز لدين الله، بذلت عناية كبيرة بتزويد عاصمة الخلافة بالعمائر وينسب إليها تشيد قصر القرافة الذى وصفه المقريزى بأنه قصر فخم يسر الناظرين. وقد أمرت ببناء هذا القصر وسط مدافن مصر القديمة (الفسطاط) لأن القرافة كانت الموضع الأول لزيارات قبور آل البيت والصحابة والأولياء المعتقدين، الذين ماتوا ودفنوا بمصر، وقد قدرت أنه من الملائم أن تزود هذه المزارات الدينية بقصر منيف تقيم به إذا ما شاءت زيارة القبور، واطعة فى حساباتها أن أقامتها ولو للمدة اليسيرة سوف تستقطب اهتماما حكوميا وشعبيا بعمران القرافة.

والحقيقة أن أحداث العصر الفاطمي كشف عن بعد نظر الملكة تغريد، إذ وقع الاهتمام بترميم المنشآت القديمة وتزويدها بالمياه الصالحة للشرب وشيدت عدة مساجد فى القرافة حتى صارت وهى المقابر أكثر عمراناً وحركة من ذى قبل.

وأمرت تغريد أيضاً بإنشاء أحد قصور الفاطميين الذائعة الصيت وهو القصر المعروف باسم منازل العز وكان مشيداً على ضفة النيل الشرقية لاقامة الخليفة وآل بيته وخاصة فى أوقات الصيف.

ولا عجب فى أن تقوم أميرة فاطمية على أمر تشييد المباني، إذ كانت للواحدة منهن ثروتها المفردة التى تتحكم فيها، فنعرف، على سبيل المثال، أن الخليفة المعز لدين الله أنجب بنتين، وقد خلفتا بعد موتهما ثروات طائلة فالأميرة " رشيدة " تركت ثروة منها مليون وسبعمائة ألف دينار من الذهب فى حين تركت أختها الأميرة " عبدة " العديد من خزائن الحلى والصناديق التى تحتوى على أكياس من الزمرد فضلاً عن النقود الذهبية والثياب الفاخرة.

أما سيدة الملك أوست الملك، فقد كانت أبعد أميرات البيت الفاطمي صيتاً وأكثرهن انغماساً فى الحياة السياسية وأعمقهن تأثيراً. فهى ابنة الخليفة العزيز بالله وأخت الخليفة الحاكم بأمر الله، وقد لعبت أدواراً رئيسية على مسرح الأحداث فى عهدى الحاكم وابنه الظاهر لاعزاز دين الله.

فقد ولى الحاكم الخلافة وهو بعد فى الحادية عشر من عمره فقامت سيدة الملك " بالوصاية عليه مع عدد آخر من القواد والكتاب، ويبدو أن الحاكم، وكان ذكياً أريباً منذ صغره، قد وجد فى حلقه غصة من الذين ساسوا الأمور فى الخلافة وهو دون سن البلوغ، فلما وصل السادسة عشر وأصبح خليفة

وحاكما فعليا دون حجر أو وصاية شرع فى استئصال شأفة كل من سولت له نفسه مقاسمة الخليفة نفوذه المطلق على رعاياه، ولاذ بعض القواد من المغاربة بأخته سيدة الملك خشية انتقامه واستبداده بالجميع، ووجد هؤلاء أذنا صاغية من الأميرة التى سلبت كل نفوذ كان لها فى الدولة فى بداية خلافة الحاكم بأمر الله.

وشرع الحاكم فى مجاهرة سيدة الملك بالعداء لإحساسه بأنها صارت مصدر خطر شديد عليه بوجودها داخل القصر واحترام الكافة لها ولرجاحة عقلها، ويقال انه اتهمها بأنها تستقبل رجالا فى حريمها أو على حد ما نقله ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة أنه قال لها "رفع الى أصحاب الأخبار أنك تدخلين الرجال إليك وتمكنينهم من نفسك، وعمل على إنفاذ القوابل لاستبرائها (للكشف عن عفتها) فعلمت أنها هالكة معه".

وطبقا لروايات تاريخية متواترة فان سيدة الملك تأمرت على أخيها الحاكم بأمر الله ودبرت أمر مقتله واخفاء جثمانه عندما خرج ذات ليلة على عادته للتجول فوق ظهر حماره خارج القاهرة، إذ بعد أن قام عبدان كلفهما القائد المغربى ابن دواس بتنفيذ رغبة سيدة الملك، أحضرا جثمانه الى القصر "فدفنته فى مجلسها وكتمت أمره وأطلقت لابن دواس والعبيدين، مالا كثيرا و ثياب وأحضرت خطير الملك الوزير وعرفته الحال واستكتمت واستحلفت على الطاعة والوفاء ورسمت له بمكاتبة ولى العهد وكان مقيما بدمشق نيابة عن الحاكم بأن يحضر إلى الباب فكتب إليه بذلك ..".

وإمعانا فى التغطية على مقتل الحاكم حتى تولى خليفة جديد فقد قالت عندما سأل القواد عن اختفاء الحاكم بأمر الله أنها سمعته يقول أنه يغيب سبعة أيام ، وظلت طوال تلك المدة " ترتب الأمور وتفرق الأموال ، وتستحلف

الجند ثم بعثت إلى ابن دواس وأمرته أن يستحلف الناس لابن الحاكم ، كتامة وغيرها . ففعل ذلك فلما كان اليوم السابع ألبست أبا الحسن على بن الحاكم أفخر الملابس واستدعت ابن دواس وقالت له : -

المعول فى قيام هذه الدولة عليك وتديرها موكل إليك وهذا الصبى ولدك فأبذل فى خدمته وسعك .

فقبل الأرض ووعدھا بالطاعة . ووضعت التاج على رأس الصبى وهو تاج عظيم فيه من الجواهر ما لا يوجد فى خزانة خليفة وهو تاج المعز جد أبيه وأركبته مركبا من مراكب الخليفة وخرج بين يديه الوزير وأرباب الدولة . فلما صار الى باب القصر صاح خطير الملك الوزير : - يا عبيد الدولة مولاتنا السيدة تقول لكم هذا مولاكم فسلموا عليه . فقبلوا الأرض بأجمعهم وارتفعت الأصوات بالتكبير والتهليل ولقبوه الظاهر لاعزاز دين الله وأقبل الناس أفواجا فبايعوه وأطلق المال وفرح الناس وأقيم العزاء على الحاكم ثلاثة أيام " .

وكان من الطبيعى وهى رأس الأسرة الفاطمية أن تكون صاحبة القوامة على الخليفة الجديد الذى كان بعد صبيها وقد بدأت عهده بأن دعت ابن دواس أن يحضر الى الخزانة فى اليوم التالى لخلافة الظاهر لتخلع عليه وتجزيه عن قيامه بقتل الحاكم بتوليته الوزارة " فقبل ابن دواس الأرض وفرح وأصبح من الغد فجلس عند الستر ينتظر الإذن حتى يأمر وينهى وكان للحاكم مائة عبد يختصون بركابه ويحملون السيوف بين يديه ويقتلون من يأمرهم بقتله فبعثت بهم ست الملك الى ابن دواس ليكونوا فى خدمته فجاءوا فى هذا اليوم ووقفوا بين يديه فقالت ست الملك لنسيم صاحب الستر اخرج قف بين يدي ابن دواس وقل للعبيد : يا عبيد مولاتنا تقول لكم هذا قاتل مولانا الحاكم فاقتلوه فخرج نسيم فقال لهم ذلك فمالوا على ابن دواس بالسيوف فقطعوه وقتلوا

العبيدين اللذين قتلوا الحاكم وكل من اطلع على سرها قتلته فقامت لها الهيبة
فى قلوب الناس " .

ومن المفيد أن نشير الى أن الظاهر الذى وضعته على كرسى الخلافة لم يكن
هو ولى العهد الذى نص عليه الحاكم فى حياته وانما كان " عبد الرحيم " ابن
عم الحاكم بأمر الله ، وقد أرسلت باستدعائه من دمشق حيث كان يقيم بها
نائبا عن الخليفة منذ أصبح وليا لعهدده فى عام ٤٠٤ هـ ، وعند وصوله الى
مدينة تنيس (غربى بور سعيد) قبض عليه صاحب تنيس وبعث به الى ست
الملك فحبسته فى دار وأقامت له الطعام والشراب ووكلت بخدمته خواص
خدمها وواصلته بالكتب التى تطيب خاطره .

وظلت ست الملك تدير شئون البلاد من وراء صورة الظاهر لمدة أربع سنوات
منذ مقتل الحاكم فى عام ٤١١ هـ وحتى وفاتها فى عام ٤١٥ هـ .

وقبيل وفاتها أصيبت بمرض غامض أدى الى اصابتها باسهال شديد فأيقنت
أن ساعتها قد حانت فأرسلت الى الظاهر لاعزاز دين الله ، ابن الحاكم وقالت
له : قد علمت ما عاملتك به وأقله حراسة نفسك من أببك فإنه لو تمكن منك
لقتلك وما تركت لك أحدا تخافه الا ولى العهد فبكى بين يديها هو ووالدته .
وسلمت اليهما مفاتيح الخزائن وأوصتهما بما أرادت .

ولم تشأ سيدة الملك أن تغادر الدنيا قبل أن يسبقها آخر من يعتقد أنه يمثل
خطراً على عرش الظاهر لاعزاز دين الله ، فطلبت من معضاد الخادم أن
يمضى إلى حيث كان عبد الرحيم ولى عهد الحاكم محبوسا ليتفقد خدمته
وأوصته أن يتفق مع خدامه على ضرب ولى العهد بالسكاكين وشرحت له كيفية
أغتياله ، إذا أمرته أن ينكب عليه كأنه يسأله فى آذانه عن أمر ما ، وعندئذ

يعاجله الخدم بالقتل ، وقد تمت الخطة وفقا لما أرادت وبعد أن أخبرها معضاد بأن عبد الرحيم قد قتل وتم دفنه فى سرية تامة ، أقامت سيدة الملك ثلثه أيام وماتت بعد أن مهدت العرش لابن أخيها الظاهر بقتل ثلاثة من أخطر رجال الدولة الفاطمية وهم : الخليفة الحاكم بأمر الله والقائد المحنك ابن دواس زعيم المغاربة فى الجيش ثم عبد الرحيم ولى عهد الحاكم.

ولعل سيدة الملك هى وحدها من أميرات الفاطميين التى قادت الدولة بنفسها كوصية على خليفتين هما الحاكم وابنه الظاهر وكان الوزراء والقواد يحدثون رجال الدولة بأسمها بوصفها السيدة " و " مولاتى " وكانت بيدها مفاتيح الخزان طيلة خمس سنوات فى خلافة الحاكم وأربع سنوات فى خلافة ابنه الظاهر وظلت حتى وفاتها مهابة الجانب يخشاها رجال الدولة وعامة الشعب على حد سواء.

وبعيدا عن سيدات القصر الفاطمى ونفوذهن وثرواتهم فقد كانت الدولة الفاطمية أول من أعاد ما انقطع فى تاريخ مصر من قيام الإدارات الحكومية بتعيين المشرفات السيدات فى إدارة شئون البلاط، إذ كان ذلك من الأمور المرعية فى مصر القديمة إلى أن غزاها الإسكندر الأكبر.

ولا يساورنا الشك فى أنه كان بالأمكان حصر الوظائف التى تولتها السيدات فى بلاط الفاطميين لو وصلتنا الكتب العديدة التى صنفت فى العصر الفاطمى للحديث عن رسوم الدولة ووقائعها السياسية المختلفة ، ولكن من أسف إن جل هذه الكتب قد فقد ولم يصلنا إلا بعض شذرات منها فى كتابات مؤرخى العصرين الأيوبي والمملوكى ، على سبيل الاقتباس والاستشهاد ،

بالإضافة إلى عدة صفحات تقل عن الخمسين من مؤلفات المؤرخ الفاطمي " المسبحي " والتي يقال أنها بلغت نحو أربعين ألف صفحة.

ومن هذه الاقتباسات التي أكثر المقرئى وابن تغرى بردى من الإشارة إليها يمكن أن نشير إلى بعض أرباب الوظائف من النساء مثل :-

١- زين الخزان :

وهو لقب شرفى كان يمنح دوما لسيدة تشرف على خزانة الكسوة الباطنة وهى احدى فروع خزانة الكسوات. والأخيرة بها مسئول من الرجال يعرف بلقب " صاحب المقص " وهو مقدم الخياطين وله وللذين يعملون تحت إمرته مكان خاص لخياطتهم والتفصيل وهم يمارسون عملهم على مقدار الأوامر وما تدعو الحاجة إليه.

وبعد أن يقوم " صاحب المقص " بتفصيل ملابس الخليفة، يعهد بها إلى " زين الخزان " المسئولة عن خزانه الكسوة الباطنة " الخاصة بملابس الخليفة دون سواه "، ويعمل تحت إمرتها ثلاثون جارية " فلا يغير الخليفة أبداً ثيابه الا عندها " وقد فسر المؤرخون ذلك بأنها كل الملابس عدا الملابس الداخلية " الثياب الدارية " التى لا يجوز أن يظهر بها الخليفة أمام النساء ، ومعنى ذلك أنها كانت موظفة حكومية وليست من محظيات الخليفة أو جوارية أو سراريه وكانت الثياب الدارية ذات أكمام تعدل سعتها نصف سعة أكمام الملابس الظاهرة التى تحفظ جميعها فى هذه الخزانة إذ " ليس فى جهة من جهاته " أى لدى أى من زوجاته " ثياب أصلا ولا يلبس إلا من هذه الخزانة " .

ويبدو أن زين الخزان " كانت تنظم عملها بحيث يتبعها مباشرة " ست خزان " تشرف كل واحدة منهن على عمل خمسة جوارى من الجوارى

الثلاثين الذى يشكلون الهيئة الوظيفية لخزانة الكسوة الخاصة أو الباطنة وقد عرفنا ذلك من مقدار الكسوات التى أنعم بها الخليفة الأمر بأحكام الله فى عام ٥١٥ هـ إذ ذكر أن زين الخزان المقدمة فى خزانة الكسوة الخاصة حصلت على " حلة مذهبية " بينما حصلت الست خزان على كسوة أقل كانت عبارة عن " حلة حريرى وعشر وقافات لكل منهن " .

ولا غرو أن نسمع بعد ذلك من أوصاف المؤرخين ما ينم عن تناسق ألوان أزياء الخلفاء ومراعاتهم لارتداء زى خاص لكل مناسبة مما كان يصيب العامة من الناس وقصاد البلاط من السفراء وغيرهم بالانبهار حتى عد الخليفة الفاطمى بين حكام عصره الأكثر تأنقا ومراعاة لرسوم الملك .

فعلى سبيل المثال يلبس الخليفة الفاطمى ، أى خليفة يوم عيد الفطر " الثياب البيض الموشحة وهى أجل لباسهم والمظلة أبدا زيتها تابع لزى ثياب الخليفة ، ويرتدى الخليفة نفس هذا الزى فى أول أيام عيد النحر(الأضحى) بينما يرتدى الثياب الحمر عند خروجه للنحر ويخلعها على الوزير بعد نحره للذبائح. وكان الخليفة فى مثل هذه المناسبات الرئيسية يرتدى عمامة بوسطها جوهرة فريدة تعرف باليتيمة وحولها مجموعة أخرى من الجواهر.

وفى أيام الركوب العادية التى يخرج فيها الخليفة للصلاة فى أحد الجوامع أو لزيارة القرافة ، أو حتى تفقد أحوال الرعية كانت زين الخزان تراعى أن تخفف من ملبسه فكان لباسه على الدوام " الثياب البياض المذهبية والملونة وهى العمامة والمنديل مشدود وشدته مفردة عن شدات الرعية وذؤابته تقرب من الجانب الأيسر، ويتقلد السيف العربى المجوهر بغير حنك ولا مظلة ولا يتيمة " جوهرة " ..

٢- مقدمة المائدة :

وقد وصفت بأنها " المعلمة مقدمة المائدة ، وكانت من بين المشرفات بخلع الخليفة فى عيد الكسوات " عيد الفطر " ، وكانت لهذه السيدة مهمة الإشراف على الموائد والأسمطة التى كانت تعد فى القصر الفاطمى فى مناسبات عدة .

وقد احتفظت لنا بعض المصادر التاريخية بأوصاف مسهبة لما كانت تحتوية الأسمطة التى تشرف مقدمة المائدة " على أعدادها وتنفيذها وفقا لرسم وترتيب محددين ، ونختار منها هنا أكثرها اختصاراً وهو الوصف الذى أورده ابن تغرى بردى عن سماط عيد الفطر، إذ يقول مؤلف النجوم الزاهرة: - " ويعبى السماط فى الليل وطوله ثلاثمائة ذراع فى عرض سبع أذرع وعليه من أنواع المآكل أشياء كثيرة فيحضر اليه الوزير أول صلاة الفجر والخليفة جالس فى الشباك، ومكنت الناس منه فاحتملوا ونهبوا مالا يأكلونه ويبيعونه ويدخرونه وهذا قبل صلاة العيد، فإذا فرغ من صلاة العيد ومد السماط المقدم ذكره فيؤكل ثم يمد سماط ثانى من فضة يقال له المدورة وعليها أوانى الفضة والذهب والصينى فيها من الأطعمة الخاصة ما يستحى من ذكر والسماط بطول القاعة هو خشب مدهون شبه الدكك اللاطية عرضه عشر أذرع . ويحط فى وسط السماط واحد وعشرون طبقاً فى كل طبق واحد وعشرون خروفاً ومن الدجاج ثلثمائة وخمسون طائراً ومن الفراريج مثلها ومن فراخ الحمام مثلها وتتنوع الحلوى أنواع ثم يمد بخلال تلك الأطباق أصحن خزفيات فى جنبات السماط فى كل صحن تسع دجاجات فى ألوان فائقة من الحلوى والطباهجة " اللحم المقلّى " المفتقة بالمسك الكثير وعدة الصحن خمسمائة صحن مرتبة كل ذلك أحسن ترتيب ثم يؤتى بقصرين من حلوى قد عملا بدار الفطرة زنة كل

واحدة سبعة عشر قنطار فيمضى بواحد من طريق قصر الشوق أى باب الذهب ويشق بالآخر من الجانب الآخر فينصبان أول السماط وآخره .

أما فى يوم عاشوراء الموافق لذكرى الحسين بن على فى كربلاء فكان يمد سماط يعرف بأسم سماط الحزن ولا تزود مقدمة المائدة هذا السماط سوى بالخبز والشعير والعدس والمملحات والجبن والزبادى الساذج ونحو ذلك.

٣- مقدمة خزانة الشراب:

وهى المنوط بها حفظ أنواع الأشربة التى يتناولها الخليفة أو تقدم لضيوفه فضلا عن الآوانى من البللور الصخرى والزجاج والذهب والفضة التى تستخدم فى تقديم المشروبات.

وكانت صاحبة هذه الوظيفة على درجة كبيرة من الأهمية فى إدارة البلاط إذ كان عليها أيضاً الاحتراز من أن يدس أحد أعداء الخليفة الفاطمى، وما أكثرهم، السم للخليفة فى شرابه ولعلها كانت تفعل مثل فعل الجاشنكير أى ذواق الطعام فى العصر المملوكى بمعنى أنها تتناول بعضاً من الشراب قبل تقديمه للخليفة، فإذا كان مسموما تكون قد فدته بروحها.

وبالإضافة إلى هؤلاء كانت هناك مستخدمات من أرباب الصنائع فى القصور الفاطمية يفوق عددهن المائة وقد نال هؤلاء فى عام ٥١٥هـ حللاً حريرية مذهب عندما وزعت كسوات الخليفة الأمر بأحكام الله فى هذا العام.

وكانت هناك أيضاً نائحات ولاعبات بخدمة البلاط الفاطمى، ووظيفة النائحات البكاء والعويل ليس فقط عند وفاة أحد أفراد الأسرة الحاكمة بل وفعل ذلك وزيادة عنه عند الاحتفال بمواسم الشيعة المعروفة مثل يوم عاشوراء، أما اللاعبات فكن ضمن الفرق التى تستعرض مهاراتها فى الألعاب والمهارات

التي كانت تشكل جزءاً لا يتجزأ من مظاهر احتفالات الفاطميين بعيدى الفطر والنحر " ومن المعروف أن هذه الاحتفالات كانت تتم فى ساحة تواجه القصر الفاطمى الشرقى الكبير وما برحت بقاياها بالجمالية تعرف إلى اليوم باسم " رحة العيد " وتقع الان فى مواجهة مدرسة تتر الحجازية.

وقد أشار المقرئزى إلى النائحات واللاعبات فى معرض حديثه عن وفاة الوزير يعقوب بن كلس ، إذ أمر الخليفة العزيز بالله " القراء بالمقام على قبره لمدة شهر وأجرى عليهم الطعام وكانت الموائد تحضر إلى قبره كل يوم ويحضر نساء الخاصة كل يوم ومعهن نساء العامة فتقوم الجوارى بأقداح الفضة والبللور وملاعق الفضية فيسقين النساء الأشربة والسويق بالسكر ولم تتأخر نائحة ولا لاعبة عن حضور القبر مدة الشهر..".

وقد أئخذ خلفاء الفاطميين من النساء مسئولات عن إدارة شئونهم اليومية داخل القصور وقد عرفن بالقهرمانات ، ولعل أشهرهن جميعاً قهرمانة الخليفة الأمر بأحكام الله التى لعبت دوراً كبيراً فى الحفاظ على حياته من المؤامرات التى كان يحيكها ضده وزيره المستبد ومدير أمر مملكته الأفضل على بن أمير الجيوش بدر الجمالى.

فبعدهما حدث الشقاق بين الخليفة ووزيره راح الأخير يحاول جاهدا أن يغتال الأمر بالسم فلم يقدر ودس إليه السم مراراً فلم يصل إليه . ويعزى المؤرخون ذلك إلى قهرمانة الخليفة التى وصفت بأنها " كاتبة فاضلة تعرف أنواع العلوم والطب والنجوم والموسيقى حتى كانت تعمل التحويلات وتحكم على الحوادث فاحترزت على الأمر".

ومهما يكن من أمر مدى مصداقية داريستها بالتحويلات فالمؤكد أن هذه القهرمانه التى بخلت علينا المصادر التاريخية باسمها لم تزل تدبر ما تواجه به أفعال الوزير الأفضل من خطط ومؤامرات إلى أن نجحت فى قتل الوزير وإزاحته من طريق الخليفة. وذلك فى آخر أمسيات شهر رمضان عام ٥١٥ هـ، إذ رصده جماعة ممن عينتهم لقتله عند خروجه فى غير موكب، أى بدون حراس. فانقضوا عليه وقتلوه شر قتله.

وكما هو الدأب فى كل بلاط، فقد عملت مجموعة من الفنانات فى قصور الفاطميين، ويظهر أنهن كن موسيقيات ومغنيات، إذ لم نسمع عن راقصات عملن فى البلاط الفاطمى.

وكانت هناك أيضاً فنانات متجولات يقصدن باب الخليفة فى المواسم والأعياد للإنشاد ليحصلن على ما يجود به الخلفاء من عطايا وهبات. ولعل الأشهر بينهن جميعاً امرأة تدعى "نسب" الطبالة.

وتعود شهرة هذه الفنانة التى كانت تنشد الأشعار وهى تضرب على الدف. ولذلك عرفت بالطبالة إلى واقعة نجاح البساسيرى الشيعى فى ثورته ضد الخلافة العباسية فى بغداد، وانتزاعه الخطبة لخلفاء الفاطميين على منابر بغداد فى عام ٤٥٨ هـ وقد أرسل البساسيرى ثياب وشباك الخليفة العباسى إلى القاهرة، فلما وصل ذلك إلى حاضرة الفاطميين سر الخليفة المستنصر بالله سروراً عظيماً وزينت القاهرة والقصور ومدينة مصر "الفسطاط" والجزيرة "بالروضه".

وفى إطار مظاهر الفرح جاءت نسب الطبالة قبالة القصر الفاطمى، وهى "امرأة مرجلة" متجولة "تقف تحت القصر فى المواسم والأعياد وتسير أيام

المواكب وحولها طائفتها وهى تضرب بالطبل وتنشد، فأنشدت وهى واقفة
تحت القصر: -

يابنى العباسى ردوا ملك الأمر معد
ملككم كان معاراً والعوارى تسترد

ومعد هو اسم الخليفة المستنصر، فأعجبه ذلك منها وقال لها تمنى،
فسألت أن تقطع الأرض المجاورة لميناء القاهرة النيلي المعروف آنذاك بالمقس،
فأقطعها هذه الأرض وقيل لها من حينئذ أرض الطبالة، وظلت تعرف بهذا
الاسم إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى، عندما زادت زراعة الخضراوات
بها وخاصة " الفجل " فعرفت بأرض الفجالة " على وزن الطبالة " أو غيط
الفجالة نسبة للذين يزرعون، ولما عمرت تلك الجهة بالمساكن سميت الطريق
التي كانت تجاور هذه الغيط من الجهة الجنوبية باسم " شارع الفجالة " وقد
حدد محمد بك رمزى فى تحقيقه للنجوم الزاهرة هذه الأرض التي منحها
المستنصر لنسب المغنية بأنها المنطقة التي تحد من الشمال والغرب بشارع
الظاهر ومن الجنوب بشارع الفجالة وسكة الفجالة ومن الشرق بشارع الخليج
المصرى " بور سعيد حالياً "

وقد شيدت نسب المغنية لنفسها تربة بالقرافة الكبرى إلى جوار مدافن
أعلام مصر الإسلامية من العلماء والفقهاء والزهاد والأولياء المعتقدين وقد فقدت
هذه التربة المعروفة باسم تربة نسب فى بداية القرن الثامن عشر الميلادى على
الأرجح.

ويبقى من وظائف الدولة الفاطمية التي أشتغلت بها النساء واحدة أشار
إليها غير مؤرخ، وإن كان ذلك يقتصر على عصر خليفة واحد والوظيفة هي

استطلاع أحوال الناس وأخبارهم وأسرارهم ونقلها فى تقارير يومية للإدارة
الفاطمية أما الخليفة فهو الحاكم بأمر الله.

وطبقا للروايات التاريخية فإن هذا الخليفة أراد أن يعرف رعاياه كافة أنه
بوصفه الإمام لا يخفى عليه شئ من أمورهم ولو كان أمرا عارضا داخل أروقة
منازلهم. وانتدب لذلك جماعة من النساء العجائز اللاتى كن يدخلن البيوت ،
بيوت الأقارب والجيران، وسلطن على منازل موظفى الدواوين وكبار التجار
وقواد الجيوش وما شابه ذلك من وظائف، فكان يأتينه فى نهاية كل يوم "
بالأخبار "

ولنا أن نتخيل أحد موظفى الدولة وقد وقف بين يدى الخليفة متهما
باختلاس شئ أو خيانة أمانة فى عمله، ولما كان الرجل مطمئنا إلى أن أحدا لم
يطلع على جرمه، فإنه سلك سبيل الإنكار التام وإذا بالخليفة يذكر له، من
الأخبار، مقدار ما اختلس واليوم الذى فعل فيه ذلك سائلا إياه إن كان يظن
أن إمامه لا يعرف عنه كل صغيرة وكبيرة بما فى ذلك قوله لامرأته بالأمس كذا
وكذا وأن طعام العشاء فى دارة كان من أصناف كذا وكذا.

وفى تلك اللحظة يوقن الموظف التعيس أن الحاكم بأمر الله يطلع على أدق
أسراره فى أعماق زوايا بيته فكيف بالحال فى ديوان القصر، فيعترف طالبا
عفوا هيهات أن يناله ليكون عبرة لمن يعتبر.

وبقول آخر فقد أنشأ الحاكم أول وربما آخر جهازا استخباراتى من
النساء، ويمكن الزعم بأن المهابة والرغبة التى سكنت نفوس المصريين من
شخصية هذا الخليفة، إنما كانت بفضل المعلومات المذهلة التى وفرتها نساء
هذا الجهاز، حتى أن الحاكم كان ينظر إلى الواحد من رجال دولته أو حتى

من تجار الأسواق على سبيل التمعن فإذا بالمنظور إليه ينفجر معترفاً بما اقترف من أثام ومخالفات ربما لا يدري الخليفة عنها شيئاً.

ومن المفارقات التى تستحق الذكر هنا أن الحاكم منع فى سنوات خلافته الأخيرة النساء من الخروج للتنزه على شاطئ النيل وخاصة فى المساء ثم عاد فمنع خروجهن البتة مساءً وصباحاً بل ذهب إلى حد منع الأساكفة من صناعة أخفاف النساء حتى يجبرهن على البقاء فى البيوت، ويعزى ذلك إلى ما داخل الخليفة من اعتقاد بأن نقص فيضان النيل فى سنوات متتالية إنما سببه ما كان يرتكب من معاصى مثل ركوب الرجال والنساء فى قوارب بالنيل ومعاقرة الخمر والتظاهر بالملاهى فى المفترجات على شاطئ النيل ولذلك فقد أمر أولاً بمنع خروج النساء للتنزه ليلاً ثم منع خروجهن على الإطلاق فى الوقت الذى تعقب فيه جرار الخمر وأراقها فى الطرقات بل وأراق جرار العسل الأسود فى النيل خشية استخدامها فى عمل الخمور ومنع بائعى الكروم من بيع أكثر من رطلين للمشتري الواحد.

ورغم هذا التشدد مع النساء إلا أن الحاكم اعتمد على النساء لتحصيل الأخبار، ولأمراء أن سماحه للعجائز فقط بالخروج إلى الطرقات كان من أغراضه تسهيل حركة جهاز الاستخبارات وتغطيته بقرار شرعى عام وقد أتاحت عزلة النساء داخل البيوت لعجائزه فرصاً أكبر فى الحصول على المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن عادة تجول باعة الخضراوات والفواكه وغيرهم فى شوارع القاهرة ومناداتهم على بضائعهم إنما ترجع فى الأصل إلى هذه السنوات التى منع الحاكم بأمر الله خلالها النساء من مغادرة منازلهن، وذلك عندما اشتكت بعض النساء من أنه لا عائل لهن ليقضى لهن حوائجهن من الأسواق. فقد أمر

الخليفة الباعة بأن يدوروا فى الطرقات لبييعوا سلعم للنساء وذلك بواسطة كبشة من حديد ذات يد طويلة يضع فيها البائع بضاعته ويناولها من بعد للسيدة فى نافذة بيتها وهى بدورها تضع الثمن فى هذه الكبشة.

ويمكن القول بأن الحاكم قد استخدم النساء أيضاً فى عمل جهاز استخباراته فى بلاد الشام وهو ما يبين من دقة المعلومات التفصيلية التى واجه بها عماله فى أكثر من واقعة لعل أشهرها تلك المتعلقة بإشاعة ظهور طيف السيدة مريم العذراء فى كنيسة القيامة ببيت المقدس .

وبالجملة فقد شغلت النساء فى العصر الفاطمى ، الذى كان فى مجمله نمودجا للحريات التى تمتعت بها النساء فى العصور الوسطى قاطبة ، شغلت وظائف رئيسية فى البلاط تكاد تماثل وظائف النساء المصريات فى بلاط الفراعنة . وان زدن على ذلك اشتغالهن " بالأمن السرى " على عهد الحاكم بأمر الله .

وليس ذلك فحسب ، بل لدينا من الإيماءات التاريخية ما يفيد بأن أسواق القاهرة الذائعة الصيت فى رواجها ودقة تنظيمها كان للتجار من النساء نصيب لا بأس به من حوانيتها ، ولم يعد عمل المرأة بالتجارة قصراً على مناطق الريف وتخوم المدن ، وانما امتد إلى قلب العاصمة التى كانت فى حقيقتها صاحبة ملكية على مقربة من العاصمة الشعبية (الفسطاط) مثلما هو حال فرساي مع باريس ووندسور مع لندن . ولم تقف النساء عند حدود الاتجار بسلع الريف من المواد الغذائية والمنتجات الحرفية وانما تخطت ذلك إلى كل مجالات التجارة .

ويكفى أن نورد هنا ما ذكره الرحالة الفارسي " ناصر خسرو " الذى زار القاهرة فى منتصف القرن الخامس الهجرى (١١ م) إذ أوضح أنه شاهد فى أسواق القاهرة الأواني النحاسية الكبيرة المصنوعة من معدن النحاس الذى كان يستورد آنذاك من دمشق، وكانت تستخدم فى الطهى عند المهمات والولائم، وأكد هذا الرحالة أنه وجد بالقاهرة امرأة تملك فى حانوتها خمسة آلاف قطعة من هذه الأواني النحاسية الكبار وإنها كانت تؤجر الواحد منها بدرهم واحد فى الشهر، فيعود عليها ذلك بعائد كبير لرخاء الناس.

والحقيقة أن المرأة كانت موضع تقدير من خلفاء الفاطميين ورجال دولتهم وليس أدل على ذلك من تكرار استخدام المصريين لتمثيل تجسد النساء لحمل شكاواهم واحتجاجاتهم للخلفاء أثناء مرورهم فى مواكبهم، ذلك أن وجود امرأة فى الطريق تحمل ورقة (شكاية) كان يدفع الخليفة إلى إيقاف ركبها لاستلام هذه الورقة لعلها تكون مظلمة يرفعها الخليفة عنها.

وقد حدث ذلك مرة فى خلافة العزيز بالله الذى أكثر من تعيين اليهود والنصارى فى الوظائف الرئيسية بمصر والشام، وكان بعضهم شأن غيره من موظفى الدواوين فى مستوى الشبهات والحيدة عن العدل، فصنع المصريون تمثالا، ربما من جريد، وألبسوه زى امرأة وجعلوها على هيئة من تمسك ورقة بيدها، فلما رآها العزيز أوقف ركبها وأمر بالورقة فأحضرت إليه فإذا بها عبارة تستحلف الخليفة بالذى أعز اليهود بآبن منشأ والنصارى بآبن نسطورس أن ينظر فى ظلمة امرأة مسلمة.

وقد أورد المقريزى أن أهل مصر أوقفوا امرأة من جريد مؤتزة بيدها ورقة فيها سب الخليفة الحاكم بأمر الله ولعنه عندما منع النساء من الخروج فى الطرقات فعندما مر بها من هناك (سوق المحاييرين) حسبها امرأة تسأله حاجة

فأمر بأخذ الورقة منها فإذا فيها من السب ما أغضبه فأمر بها أن تؤخذ فإذا هي من جريد قد ألبس ثيابا وعمل كهيئة امرأة فاشتد عند ذلك غضبه...".
ولعل هذه الرواية الأخيرة تكشف عن مدى وعى النساء بحقوقهن ودفاعهن عن هذه الحقوق مع اللجوء إلى الحيلة لإظهار رفضهن لقرارات الخليفة بمنعهن من الخروج إلى الطرقات.

أما فيما يتصل بأوضاع المرأة العاملة خلال العصر الأيوبي، فإن المعلومات التي تتصل بهذا الشأن تتميز بالندرة الشديدة، ليس لأن النساء لم يمارسن أعمالاً مهنية أو حرفية في تلك الفترة ولكن بسبب تغير رسوم البلاط بعد استيلاء الأيوبيين على الحكم، ونقلهم لمقر الحكم من قلب قصور الفاطميين بالقاهرة إلى قلعة الجبل بأعلى جبل المقطم، حيث أقامت النخب العسكرية من الأكراد. ولما كان صلاح الدين الأيوبي وملوك دولته من بعده قد انغمسوا في حروبهم ضد الصليبيين في كل من بلاد الشام ومصر، فقد اختفت رسوم البلاط ذات الطابع الترفي وانحصرت النخبة في أصحاب السيوف ومن ثم لم نعد نسمع عن نساء يعملن في خدمة الدولة.

ذلك فضلا عن أن المصادر التاريخية التي ألفت في العصر الأيوبي لم تنصرف إلا نادرا لشئون الحياة الاجتماعية واستغرق مصنفوها أنفسهم في تتبع أخبار الحرب والغزوات وأصناف الأسلحة وأسماء القلاع والحصون وملوك الفرنجة، ثم أسباب ووقائع الخلافات الدامية والمريرة التي نشبت بين أبناء البيت الأيوبي وخاصة بعد وفاة الملك العادل أبي بكر بن أيوب أخي صلاح الدين.

ولا يخالجننا شك في أن النساء اللاتي كن يعملن في خدمة البلاط الفاطمي قد أخرجن منه ولجأت بعضهن إلى استغلال خبراتهن المهنية لكسب العيش

مثل "حافضة" التى ذاع صيتها فى بداية العصر الأيوبي بوصفها أفضل من يقوم بعمل كعك العيد ولعلها كانت من المشرفات على "دار الفطرة" الفاطمية وهى الإدارة التى كانت تعنى بعمل كعك عيد الفطر.

وقد اكتسبت منتجات حافضة شهرة واسعة فى أسواق القاهرة حتى أصبح "كعك حافضة" بمثابة علامة تجارية بمفهومنا الحديث.

ومع ذلك فقد حاكت أميرات الأيوبيين، نساء الفاطميين فى العناية بمظاهر الترف حتى أن أخوات الأمير قطب الدين "الأيوبي" سكن فى دار الأميرة سيدة الملك بنت العزيز بالله فعرفت لذلك باسم الدار القطبية، وموضعها الآن بيمارستان قلاوون، وكانت القطبيات موضع احترام من كل أمراء البيت الأيوبي حتى فى أحلك أوقات الصراعات الداخلية فيما بينهم.

ويظهر أن الروح الحربية التى سادت العصر الأيوبي قد أملت على بعض الأميرات العمل من أجل دعم المجهود الحربى ولاسيما فى مجالات الإسعاف والمداواة للجرحى، وما أكثرهم فى الحروب القديمة، فنسمع عن الأميرة ست الشام بنت الأمير نجم الدين أخت السلطان صلاح الدين يوسف وقد توفيت عام ٦١٦هـ نسمع أنها كانت كثيرة البر والصدقات وكانت تعمل فى دارها "الأشربة والمعاجين والعقاقير كل سنة بألوف الدنانير وتفرقها على الناس وكان بابها ملجأ القاصدين، وقد تركت عدة أوقاف وأربطة بمدينة دمشق وغيرها".

ولكن حظ المؤرخ الذى بدا عاثراً فى بداية العصر الأيوبي سرعان ما انتقل إلى مدار سعه فى ختام عمر هذه الدولة الأيوبية وذلك عندما جلست على عرش البلاد امرأة لأول وآخر مرة فى تاريخ مصر الوسيط أنها شجر الدر التى

تسلطنت لمدة ثمانين يوماً باسم " المستعصمية الصالحة ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل".

والملكة شجر الدر بنت عبد الله، كانت في المبتدأ جارية للسلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب آخر سلاطين الأيوبيين بمصر، وبعد أن أنجبت له ولده خليل صارت أقرب زوجاته لقلبه، ولم تفارقه خلال إقامته في بلاد المشرق في حياة أبيه الملك الكامل محمد، بل وأقامت معه عندما حبسه الملك الناصر داود صاحب الكرك بالبادية، وكان معها ولدها خليل أيضاً. وقد قاست شجر الدر مع زوجها الملك الصالح أهوال هذا الحبس ومذلتة.

وعندما جاء الصالح إلى مصر وتسلطن بها عاشت معه هي وابنها خليل الذي توفي صغيراً في حياة أبيه.

وقد أثبتت شجر الدر جدارتها السياسية عندما أصاب الصالح مرض عضال وهو يقود جيوشه من المماليك لمقاومة حملة لويس التاسع على دمياط، إذ كانت تدبر الأمور وتوجه الجيوش بل وتقلد علامة (توقيع) زوجها على المناشير، وعندما توفي الملك الصالح كتبت خبر وفاته حتى لا يفت ذلك في عضد المماليك وهم على أعتاب معركة المنصورة الحاسمة ضد الغزو الصليبي، وظلت تصدر الأوامر باسم الملك الصالح.

ومن قبيل الوفاء لزوجها قامت شجر الدر بإرسال من يحضر المعظم توران شاه بن الصالح ليرث عرش أبيه فأتى مسرعاً من الشام ليجدها قد حفظت له عرشه حتى لم يطمع فيه أحد من أمراء الأيوبيين أو قادة المماليك لعظمتها في النفوس.

ولكن الخلاف وقع سريعا بين " توران شاه " والمماليك فأقدموا على قتله وهم بعد فى أرض معركة المنصورة ، ولم يجد المماليك من يولى أمر البلاد سوى شجر الدر التى كانت حسب المصادر التاريخية " خيرة دينة رئيسة عظيمة فى النفوس " فاتفقوا على ولايتها لحسن سيرتها وغزير عقلها وجودة تدبيرها .
وقد جعلوا المعز أيبك التركمانى أتابكاً لها (قائداً للجيش) وخطب لها على المنابر بمصر والقاهرة ولكنها " لم تلبس خلعة السلطنة الخليفية على العادة غير أنهم بايعوها بالسلطنة فى أيام أرسالا وتم أمرها .. " .

ولكن قيام امرأة فى حكم المسلمين " لم يقع قبلها ولا بعدها " وقد أحست شجر الدر نفسها بما لوضعها من حرج فكانت لا توقع باسمها على المناشير وإنما جعل توقيعها " والدة خليل " كذلك نقش اسمها على السكة بنسبتها إلى الخليفة العباسي المستعصم بالله وإلى زوجها الراحل الصالح نجم الدين أيوب فكان يسجل المستعصمية الصالحية . ملكة المسلمين ووالده الملك المنصور خليل .
أما الخطباء فى المساجد فكانوا يقولون فى الدعاء لها واحفظ اللهم الجهة الصالحية ملكة المسلمين عصمة الدنيا والدين أم خليل المستعصمية صاحبة الملك الصالح . ومعنى ذلك أن شجر الدر قد تخرجت من ذكر اسمها صراحة ، وظلت تراوح فى بحثها عن مناط لشرعية حكمها بين الانتساب للخليفة العباسي المستعصم (المستعصمية) وبين الانتساب للبيت الأيوبي بوصفها صاحبة أو زوجة الصالح نجم الدين (الصالحية) . وخلال الثمانين يوما التى جلست فيها على عرش مصر قادت الملكة شجر الدر عبر مندوبها الأمير حسام الدين محمد بن عمر بن لاجين (وهو ابن الأميرة الأيوبية ست الشام) ، مفاوضات إجلاء الفرنسيين عن دمياط واطلاق سراح لويس التاسع مقابل ٨٠٠ ألف دينار دفع

نصفها مقدما قبل الإفراج منه فيما أبقي ١٢ ألف أسير قيد الاعتقال لحين دفع باقى الفداء المطلوب.

وسيرت شجر الدر أول موكب حج يخرج من مصر وبصحبته كسوة الكعبة المشرفة ، وهو التقليد الذى حرص عليه فيما بعد سلاطين المماليك بل وباشوات مصر العثمانيين.

وحاولت شجر الدر ، عبثا أن تحصل على مبايعة أمراء الأيوبيين بالشام، ولكنهم أنفوا أن يخضعوا لواحدة من مماليكهم وصمموا على المسير إلى مصر لخلع شجر الدر ومحاربة المماليك.

وفى هذه الأجواء التى تنذر بحرب وشيكة جاءت القشة التى قصمت ظهر البعير، فى صورة رسالة من الخليفة العباسى المستعصم بالله إلى أهل مصر يعيب عليهم فيها أنهم اختاروا امرأة لتحكمهم إذ قال " إذا كانت الرجال عدمت عندكم فأخبرونا حتى نسير إليكم رجلاً ".

ولواجهة هذه المشاكل مجتمعة وجد أمراء المماليك بمصر أنه من المصلحة أن تتزوج شجر الدر من الأمير عز الدين أيبك أتابك العسكر ، على أن تترك له السلطنة بعد أن يكتسب بهذه الزيجة صفة الانتساب للبيت الأيوبي وتمت هذه الخطوة بالفعل فى يوليو ١٢٥٠ م (٦٤٨ هـ) وخلعت شجر الدر نفسها من مملكة مصر وتنازلت عن الحكم لأيبك.

وتعتبر شجر الدر ، بوصفها جارية سابقة ، وانتمائها للأتراك الشركس ، أول سلاطين دولة المماليك بمصر ومؤسسة دولتهم رغما عما لاقته من مصير بائس على يد جوارى زوجها أيبك بعد مقتله الذى اتهمت شجر الدر بتدبيره.

الفصل الثالث

المراة والعمل فى مصر المملوكية

كان جلوس شجر الدر على كرسى السلطنة فى بداية العصر المملوكى إيذاً بتعاظم دور المرأة فى الحياة العامة ومشاركتها الواسعة فى مجالات عمل أكثر اتساعاً من تلك المجالات التقليدية التى دخلت إليها المصريات قبل عدة قرون.

ولابد من الاعتراف بأن سابقة تسلطن شجر الدر وقبول الممالك ، وجلبهم من بلاد الشركس وأواسط آسيا (التركستان) قد مهدت الطريق أمام تعاظم أدوار النساء ، ذلك أن التراث الأسيوى " مثلما فى الحاضر " يشهد بأن المجتمعات التركية ، والهندية كانت أكثر تقبلاً لتصدر السيدات المشهد السياسى ، حتى أننا نعرف من تاريخ الفتوحات الإسلامية بالتركستان أن ملكة الترك كانت تقود بنفسها تمردات بخارى وسمرقند ضد جيوش المسلمين إلى أن نجح قتيبة بن سلم فى كسر شوكتها حوالى عام ٩٣ هـ ، وقد تعجب العرب وقتها من انقياد المحاربين الأتراك لها وتعظيمهم لها وخضوعهم التام لأوامرها.

وليس ذلك العامل الثقافى التاريخى فحسب هو الذى مهد الطريق أمام النساء فهناك أيضاً حوادث عدة أثبتت فيها زوجات السلاطين وبناتهم أنهن يمارسن أدواراً سياسية مؤثرة سواء من وراء الكواليس أو على مرأى ومسمع من نخبة الحكم ، وكما يقال فإن الناس على دين ملوكها.

ففى بداية العصر المملوكى لعبت زوجة الظاهر بيبرس البندقدارى وأم وريث عرشه الملك السعيد بركة خان دوراً مهماً فى توجيه أبنها الصغير السن بل أنها تدخلت بنفسها لإقرار الصلح بين السلطان السعيد والأمراء الكبار فى دولته ، حيث أوفدها السلطان للتفاوض معهم ، وقد أظهر الأمراء بدورهم قدراً

كبيراً من الاحترام للسلطانة الأم وقد عرضت هي بنفسها على ولدها الشروط التى أملاها الأمراء فقبل بها كرامة لوساطتها. والحقيقة أن نساء الممالك كن يلعبن هذه الأدوار بصفة خاصة، إذا ما توفى الزوج السلطان وجلس أحد أولاده الصغار على عرش البلاد، فمثل هذا السلطان الطفل كان بحاجة ماسة إلى رعاية أمه فى مواجهة أطماع كبار الأمراء، الذين اعتادوا دوماً أن يظهروا الوفاء لعهودهم التى منحوها للسلطان من قبل وفاته بأن يجلسوا ابنه على العرش. ولكنهم كانوا يرومون فقط " تدفئة العرش " إلى أن ينجح أحدهم فى إقصاء المنافسين له من كبار الممالك، وبعدها يزيح الصبى عن العرش ويعلن نفسه سلطاناً.

وكان من المألوف أن يكون لزوج السلطان المتوفى نفوذها على ممالكه، فكانوا يوقرونها ويقفون إجلالاً لها. فهناك زوجه المنصور قلاوون وأم ولده السلطان الملك الناصر محمد والمعروفة باسم خوند أشلون التى وقفت بنفسها لتفاوض الأمراء عن سبب حصارهم للقلعة وولدها السلطان، وأيضاً السيدة خوند بركة أم السلطان الأشرف شعبان، وقد اشتهرت فى تاريخ الممالك باسم " أم السلطان " الذى كان لا يصدر أى أمر من الأمور إلا بعد مشاورتها ومراجعتها بل لم يكن بمقدوره مخالفتها، وأيضاً أم السلطان الصالح إسماعيل التى كان لها نفوذ كبير فى دولة ابنها.

كما لعبت بعض الخوندات أدواراً مؤثرة فى إدارة المملكة مثل خوند زينب الزوجة المفضلة لدى السلطان الأشرف إينال، والتى وصفها المؤرخ ابن إياس بأنها: كانت من أجل الخوندات قدراً ورأت فى دولة زوجها الأشرف إينال غاية العز والعظمة حتى صارت تدبر أمور المملكة من ولاية وعزل وكانت نافذة

الكلمة وافرة الحرمة ... " ومن الطريف أنها كانت تقاسم زوجها فى كل هدية تصله وفى كل رشوة يتقاضاها.

وخلاصة الأمر هنا أن تمدد نفوذ الخوندات فى القلعة قد وجد صدى له فى شوارع القاهرة، حيث خرجت النساء للعمل وارتدن المتنزهات والمفترجات وكن فى طليعة جمهور الاحتفالات وشهود المواكب المختلفة.

وقد سجل الرحالة الأوربيون الذين وفدوا على مصر فى العصر المملوكى الجركسى فى مدوناتهم أنهم لاحظوا أن المرأة تتمتع بحرية شبه كاملة ، إذ كن يرتدن الأسواق والمتنزهات ويمشين فى الطرق حتى أن بعضهن يتغيبن عن منازلهن فى أغلب ساعات النهار ومع ذلك فنادرا ما يتعرضن لتوبيخ أزواجهن.

وكانت النساء ترتاد الأسواق لشراء احتياجاتهن منها، كما هو الدأب فى العصور السابقة، ويذهب أحد الرحالة المغاربة إلى حد القول بأن سيدات مصر كن يشتريّن حتى ملابس أزواجهن. ونعلم من المقريزى أن أسواق بعينها كانت تزدهم بالنساء خاصة مثل سوق الاخفايين، حيث كانت تعمل أخفاف النساء وتعرض للبيع ، والسوق المسائى الشهير باسم سوق القفيصات وموضعه قبالة مجموعة المنصور قلاوون بالنحاسين، حيث كان التجار يحضرون أقفاصا فى هذا الموضع بعد صلاة العصر ويعلقون فيها الطرف وحلى النساء خاصة.

وعلى الرغم من اعتراض الفقهاء قد استمرت المصريات على عادة الأسلاف من الفراعنة فى الخروج لزيارة المقابر فى المواسم والأعياد فضلا عن السير وراء الجنائز والنواح على ذويهم ههه يسلكون الطريق إلى المدافن ، وعبثا حول

الفقهاء والمحتسبون القضاء على هذه العادات ، ولطالما تكررت الأوامر بمنع ذلك دون جدوى.

والحقيقة أن النساء اعتدن مخالفة مثل هذه الأوامر التى تحاول تقييد الحريات الشخصية ، فإبان العصر المملوكى حاول أحد الأمراء إرغام المصريات على تقصير أكمام القمصان حتى أنه أوقف أعوان المحتسب فى الأسواق ومعهم المقصات لا تلاف الأكمام الواسعة ، لأنه رأى فيها ترفا من ناحية وكشفاً لأجساد النساء من ناحية أخرى وظلت المناداة تتكرر فى الأسواق بذلك مما يشير إلى أن أحداً لم يمثل لأوامر الحكومة.

وشبيه بذلك محاولات الفقهاء لمنع النساء من ارتياد الحمامات العامة ، فقد أصدر بعضهم فتاوى تبيح هذا المنع لأن النساء كن يكشفن لزميلاتهن عما يملكن من حلى وجواهر ، فكان ذلك سبباً فى أن تذهب الأخريات ويعضلن أزواجهن بطلب شراء المزيد من الحلى.

ومن أسف أن بعض سنوات العصر المملوكى شهدت تقييدا لحركة النساء وهو ما هدد النساء المشتغلات بالعديد من المهن والحرف بالتوقف عن أعمالهن وقد أشار المؤرخ ابن تغرى بردى إلى أن قرار السلطان المملوكى فى عام ٨٤١ هـ (١٤٣٧ م) بمنع خروج النساء إلى الطرقات قد أنزل الضرر الشديد بالأرامل وأرباب الصنائع .

ومثل هذه القرارات كان يصدر فى حالات استثنائية وأجواء أزمة شديدة وخاصة فى حالة النقص الشديد فى منسوب فيضان النيل أو عند انتشار الأوبئة الفتاكة كالطاعون والكوليرا وفى هذه الأجواء المفعمة باليأس يتصدى رجال الدين لخروج النساء للطرقات تحت زعم أن تبرجهن فى الطرقات

واختلاطهن بالرجال سواء فى المنتزهات والمفترجات أو حتى فى أثناء الاحتفالات الدينية ، كالموالد وخروج محمل الحج ، هو سبب هذا الابتلاء وأن على الناس كافة أن يتوبوا عما يقتربون من معاص وآثام بمن فيهم النساء ، ولم يكن السلطان المملوكى ليصم آذانه عن مثل هذه الطرقات التى تلقى قبولاً تاماً من العامة ، فيصدر أوامره المشددة بحظر تجوال النساء فى الطرقات ولكن ذلك الأمر لم يكن ليستمر طويلاً.

وتعطى أوامر السلطان فى شعبان من عام ٨٤١ هـ أبز الأمثلة على ذلك ، ولندع هنا المؤرخ ابن اياس صاحب بدائع الزهور فى وقائع الدهور ليتحدث عن حوادث هذا الشهر الذى تزايد فيه أمر الوباء بمصر إذ " قال الفقهاء للسلطان إنما يظهر الطاعون فى قوم إذا فشا فيهم الزنا وأن النساء قد تزايد خروجهن فى الطرقات وهن متبرجات ليلاً ونهاراً فى الأسواق".

فأشار بعض العلماء على السلطان بمنع النساء من خروجهن إلى الطرقات إلا إلى الحمام فقط ، فمال السلطان إلى ذلك ونادى فى مصر والقاهرة وظواهرها بمنع النساء قاطبة من الخروج من بيوتهن إلى الطرقات وصار الوالى والحجاب يتتبعون النساء فى الطرقات ويضربون من يجدوا منهن راكبا أو ماشيا فحصل للناس الضرر الشامل ووقف حال التجارة فى الأسواق وقل البيع والشراء..".

ولا شك فى أن ما نقله ابن اياس يوضح بجلاء أن حركة التجارة فى الأسواق كانت رهنا بارتياح النساء للأسواق.

والمهم أن النساء عملن فى العديد من المهن والحرف خلال العصر المملوكى وإن أبعدن عن وظائف الدولة التى صارت قصراً على النخب العسكرية من المماليك وأرباب العمائم من علماء ورجال الأزهر ، وبعض وجوه التجار ، وحتى

الوظائف التى كان من المعتاد فى أى بلاط أن تتولاها النساء فقد شغلت
بالجوارى دون الحرائر من المصريات.

ومن أشهر جوارى البلاط المملوكى السيدتان حدق ومسكة وأصلهما من
جوارى السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ، نشأتا فى داره وصارتا
قهرمانتين لبيت السلطان وقد ظلت حدق ومسكة طيلة حياتهما فى طليعة من
يقتدى برأيهم فى عمل الأعراس السلطانية والمهمات الجليلة التى تعمل فى
الأعياد والمواسم لدرايتهما التامة برسوم البلاط المملوكى.

وفضلاً عن ذلك فقد تولت السيدتان ترتيب شئون الحريم السلطانى وتربية
أولاد السلطان " وطال عمرهما وصار لهما الأموال الكثيرة والسعادات العظيمة ،
مما يجل وصفه وصنعا براً ومعروفاً كبيراً واشتهرا وبعد صيتهما وانتشر
ذكرهما".

وقد شيدت كل من الست حدق والست مسكة مسجداً ، وأشار المقرئى
فى خططه إلى هذين المسجدين وقد دثرا الآن ، ومن المرجح أنهما اختفيا عند
إنشاء الأحياء الحديثة مثل حى عابدين الذى يشغل بامتداده الشرقى الأحبار
التى كانت تحتوى المسجدين.

ولم يصلنا من منشآت جوارى العصر المملوكى سوى جامع أو مسجد فاطمة
شقرا بشارع تحت الربع.

أما بالنسبة للنساء العاديات فليس هناك من الدلائل التاريخية ما يحملنا
على الاعتقاد بأن المصريات فى الريف قد توقفن عن الإسهام الفعال فى تسيير
دفة الاقتصاد الزراعى بمراحله المختلفة بدءاً من المشاركة فى أعمال الحقل
المختلفة وتربية الماشية والدواجن وانتاج مختلف أنواع منتجات الألبان وغزل

ونسيج الخيوط، فضلا عن التجارة المحلية فى الأسواق الدائمة والأسبوعية
والتي كانت سمة مميزة للريف المصرى حتى نصف قرن مضى.

ويشير الدكتور أحمد عبد الرازق فى كتابة المرأة فى مصر المملوكية " إلى عدد
من المهن التى شاركت فيها المرأة مشاركة فعالة غطت بها كل ما يتعلق
بالحياة اليومية من أنشطة ، ساعية إلى كسب قوتها جنبا إلى جانب الرجل.

ومن الحرف النسائية التقليدية التى نوه بعمل المرأة فيها " الخاطبة "
التي لعبت الدور الرئيسى فى العديد من مشروعات الزواج خلال عصر سلاطين
المماليك ، وقد أشار بعض المؤرخين إلى العديد من النساء اللاتي قمن بدور
الخطابة، وقد وصف ابن دانيال مثلاً الخطابة إنها كانت تعرف كل حرة
وعاهرة وكل مليحة بمصر والقاهرة.

وهناك أيضا الدادات والمراضع ، وإذا كانت الجوارى قد استأثرن بمثل
هذه المهن فى قصور السلاطين وبيوت الأمراء المماليك فإن الأمر لم يعدم عمل
المصريات فى هذا المضمار وخاصة فى خدمة بيوت السراة وكبار التجار الذين
كانوا يشكلون جزءا معتبرا من نخبة المجتمع آنذاك .
وثمة ثلاث مهن اختصت بها النساء فقط وهى تتصل جميعاً بنظافة المرأة
وزينتها. وهى :

١- البلانة: وهى فى الأصل جزء أصيل فى الهيئة الوظيفية لحمامات النساء
وإذا ما كان الحمام العام يختص بالنساء فى يوم أو أكثر من أيام الأسبوع بينما
تخصص باقى الأيام للرجال فإن جميع العاملين داخل الحمام من الرجال
كانوا يغادرونه وتدخل عوضا عنهم النساء.

وفى هذه الحالة فإن البلانة تحل فى الواقع مكان " الحلاق " أو المزين " المختص بالرجال ، ومعنى ذلك أن عمل البلانة هو نزع الشعر الزائد من وجوه النساء ومختلف أجزاء الجسد ، ويعرف هذا العمل فى مصطلح العصور الوسطى باسم التحفيف " لأن البلانة كانت تحف ، أى تنزع فى أجزاء دون أخرى " حواجب النساء ووجوهن لتبدو ناعمة صقيلة .

وقد أشار بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى إلى عادة الحمامات فى نزع الشعر الزائد ، من الرجال والنساء على حد سواء ، منوهين إلى أن ذلك لم يكن من الأمور المعروفة فى أوروبا .

وإذا كانت السيدات فى الحمام يحظين بعمل البلانات ، فإن نساء البيوت ممن لديهم حمامات خاصة فى دورهن أو من لا يستطعن طولا أن يرتدن الحمامات فقد كانت بلانات الأحياء " تذهب إلى زيارتهن ، بالمنازل ولا سيما فى المناسبات والأفراح .

٢- الماشطة: وهى أيضا من أعضاء الهيئة الوظيفية لحمام النساء وفى غير أوقات عمل الحمامات كانت الماشطة تزور السيدات فى منازلهن وحسبما يقول منطوق المثل الشعب ايش تعمل الماشطة فى الوجه العكر " فإن مهمة الماشطة هى تزيين المرأة فيما يقارب أعمال " الكوافير " فى العصر الحديث حيث يمتد عملها ليشمل تصفيف الشعر وتجميل الوجوه ، بالأصباغ بل أنها كانت تعير على سبيل الإيجار ، النساء الفقيرات الملابس الرفيعة والحلى والجواهر الثمينة فى أوقات الأعراس والحفلات على أن تستعيدها مرة أخرى فى "يوم الصباحية" .

٣- الصانعة: ويذكر عنها د. أحمد عبد الرزاق أنها كانت تقوم بوشم النساء ، حين كان الوشم من مقتضيات الجمال الأنثوى وقد اعتادت الصانعة أن تجوب طرقات المدينة حاملة المشارط والكاسات وقد تأبطت المخلاة وأظهرت حول جيدها الطوق والشنوف المحلاة وغرزت عصابتها بكلايب الإبر التي كانت تستخدمها فى عملية الوشم " ، وقد اشترط الفقهاء حسبما يشير إلى ذلك أن تكون هذه الصانعة من بين المسلمات ومن غير الشابات اللاتي يمشين مكشوفات الوجوه متبرجات ، خشية أن تكتسب المرأة شيئاً من خصالهن وأحوالهن المذمومة شرعاً.

وفضلاً عن هذه المهن المرتبطة بزيينة وتجميل النساء فقد اختصت المرأة فى مصر المملوكية بمهنة القابلة أو الداية وكانت هذه المولدة كما تسمى أحياناً تستدعى إلى بيوت الحوامل من أن لآخر وخاصة فى الأيام التى يتوقع فيها الولادة.

وكان من تقاليد الدايات فى العصر المملوكى أن يحملن معهن ما يعرف باسم كرسى الولادة " الذى تجلس عليه المرأة إذا ما جاءها مخاض فى الولادة ، وكان هذا الكرسي يحمل فى بعض الأحيان ليوضع وقد غطى بمنشفة مطرزة وبعض الورود أمام منزل السيدة التى تنتظر مولودا فى إشارة ذات مغزى لجيرانها حيث كان من العادات المرعية أن يتبادل الجيران الزيارات والتهانى فى مثل هذه المناسبات الاجتماعية

وإلى جانب ذلك فقد عملت المرأة أيضاً بالتطريز كما يقول الدكتور حسين رمضان وهو تزيين المنسوجات بخيوط ملونة على هيئة زخارف هندسية ونباتية وكتابية مختلفة ، وقد أورد المؤرخ والفقير جلال الدين السيوطى فى ترجمته

لابنة محمد بن أبى بكر عثمان السخاوى (توفيت سنة ٨٥٧ هـ) ما يفيد بأنها كانت عمته " شقيقة والدى وكانت أسن منه نشأت فى عفة وصيانة فأتقنت التطريز والتنبيت وما أشبه ذلك وعكف عليها بنات جيرانها للتعليم " وكانت مثل هذه المهارات من الضروريات الثقافية لبنات الأسر الكبيرة مثلما كانت من الحرف التى تدر على صاحباتها دخلا ماديا لابأس به .

كما عملت النساء فى الدلالة أى بيع السلع والطرف ليس فى الأسواق ولكن أثناء مرورهن على المنازل وكان لكل حى دلالته اللاتى يوثق بهن ، وقد ورد فى إحدى وثائق دير سانت كاترين ذكر امرأة يهودية كانت تعمل دلالة .

وكانت هناك أيضا الغاسلات (مفردها الغاسلة) وتقوم صاحبة هذه المهنة بتغسيل وتكفين المتوفيات وقد أوجب الفقهاء على من تقوم بهذه الوظيفة أن تحترز من دخول الماء إلى تجويف البدن وأن لا تنظر إلى عورة الميتة وأن تكون مؤتمنة على ما قد تطلع عليه من الأسرار أثناء عملها .

وفى الأوقات التى كان يضيق فيها على تحرك المرأة وتمنع من الخروج إلى الطرقات ، كانت الغاسلة وحدها هى التى تستثنى من مثل هذه الأوامر ، وخاصة فى أوقات الأوبئة وكثرة الوفيات .

فعندما تم فرض حظر التجوال على النساء فى شعبان عام ٨٤١ هـ كانت الغاسلة تتحرك بين الشوارع لتؤدى مهمتها الخالدة وذلك بعد أن تأخذ ورقة من عند المحتسب وتجعلها فوق عصابتها مخيطة فى الإزار حتى يعلم أنها غاسلة .

ومنذ فجر التاريخ ونحن نعلم أن النساء كن يبعن الأوانى الفخارية ضمن ما يحملنه من منتجات الريف إلى الأسواق وتحدث أكثر من مؤرخ عن عمل

النساء تقليديا فى صناعة الفخار، وجاء العصر المملوكى ليحمل إلينا براهين مؤكدة على نشاط المرأة الكبير فى مجال صناعة الأوانى الفخارية والخزفية.

فقد اعتاد أصحاب أفران الخزف فى العصر المملوكى أن يوقعوا على قاع أوانيهم الخزفية بأسمائهم ، أما على سبيل الزهو والافتخار بعملهم الفنى أو لان هذه التوقيعات كانت بمثابة العلامة التجارية او الضمان لجودة هذه المنتجات وقد أشار أستاذى الدكتور حسن الباشا، رحمه الله، إلى عمل المرأة فى صناعة الخزف والفخار مستندا إلى قاع طبق من الخزف عثر عليه فى أطلال الفسطاط وهو ينسب وفقاً لـخارفه إلى عصر المماليك إذا أنه كان يحمل كتابه من الخارج نصها عمل خديجة " .

وقد نشرت الدكتورة امال العمرى بحثا ضافيا عن بعض من عملن فى إنتاج الفخار والخزف فى مصر المملوكية، وجمعت فيه نماذج من توقيعاتهن على الأوانى التى عثر عليها فى حفائر مدينة الفسطاط (مصر القديمة) .

ومن المهن التقليدية التى اشتغلت بها النساء تحت تأثير تقاليد البلاط منذ العصر الفاطمى، أعمال الموسيقى والغناء وحسبما يذكر د. أحمد عبد الرازق فإن سلاطين المماليك قد عنوا بتشجيع المغنيين والمغنيات حتى أن المؤرخ ابن تغرى بردى وصف أحد علماء الجامع الأزهر فى ذلك العصر بأنه اشتهر بالتقشف والبعد عن زخرف الدنيا ولكن مع ميل إلى سماع المغانى والرقص واللهو.

وروى عن أحد الفقهاء أنه سمع بمغنية شهيرة تغنى فى مكان معين فترك شيخه بعد الصلاة وتسلى خفية للاستماع إليها، فلما عرف شيخه سبب غيابه قال له عند عودته " أمرها عندى خفيف " .

وقد حظى العديد من المغنيات بسمعة طيبة وشهرة كبيرة فى العصر المملوكى حتى أن بعض المؤرخين عنى بذكر أخبارهن والترجمة لهن عند وفاتهن ومن هؤلاء.

١- **خديجة الرحابية:** وقد توفيت سنة ٨٨٧ هـ (١٤٨٢ م) وكانت حسبما نقل الدكتور أحمد عبد الرازق عن ابن اياس من أعيان مصر ولها إنشاد لطيف وحظيت عند أرباب الدولة ورؤساء مصر وكانت جميلة الشكل حسنة الغناء فافتن بها الكثير من الناس حتى قال فيها بعض الشعراء.

رحابية تخفى الشמוש جمالها

لها حسن إنشاد تزين مقالها

وقد خايلت بالبدر ليلة تمسه

فما زال من عينى وقلبى خيالها.

٢- **خوبى العوادة:** ويبدو من اسمها أنها كانت من أصل إيرانى او تركى حتى أن ابن حجر العسقلانى يشير إلى أنه لم يدخل مصر مثلها فى الغناء وضرب العود.

٣- **عزيزة بنت السطحى:** وقد توفيت حسما يذكر ابن أياس فى أوائل شهر شوال سنة ٩٠٦ هـ وكانت من أعيان مغانى مصر فريدة عصرها فى النشيد مع حسن الصوت وفصاحة بإعراب الشعر، فلم يخلفها من بعدها أحد من النساء المغانى ورأت من الأعيان وأرباب الدولة غاية العز والعظمة ما لا رآه غيرها من أرباب هذه الفن وماتت وهى فى عشر الثمانين كان لها بمصر شهرة زائدة ومما قاله فيها الشهاب المنصورى:-

وفتاة نزهت طرفى فيها

شنفت مسمى بجوهر فيها

منذ زارت محبتها وتغنت

كاد يرمى بنفسه من أبيها

٤- الرئيسة خديجة أم خوخة: وقد توفيت سنة ٩١٨ هـ (١٥١٢ م) وكانت من أعيان مغانى الدكة ولها فى هذا الفن اليد الطولى .

٥- الرئيسة بدرية بنت جريعة: وكانت من أعيان المغانى أيضا ولها شهرة بينهن واسعة .

٦- ضيفة الحموية: وهى التى أنشدت فى السلطان الناصر محمد بن قلاوون قائلة :

ولقد نذرت بأن رأيتك سالما

ونظرت وجهك أن أصوم شهورا

حذراً عليك من الزمان وغدره

حتى تعود مؤيداً منصورا.

ولا يتبقى من المهن المشهورة للنساء فى العصر المملوكى سوى الإشارة إلى ما آلت إليه أحوال أقدم مهنة فى التاريخ وهى الدعارة التى ما برحت تشكل أكبر اعتداء على حقوق المرأة .

ولسنا ندرى على وجه اليقين متى تحول البغاء إلى مهنة تحترفها النساء ، ولكن الدلائل التاريخية تشير إلى استبعاد حدوث ذلك حتى نهاية عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي على أقل تقدير ، ومن المرجح أن إغضاء

السلطات الطرف عنها والسماح بها قد تم في نهايات العصر الأيوبي أو بواكير العصر المملوكي ، إذ ينسب إلى الظاهر بيبرس البندقداري انه أول من جرم البغاء وطارد المشتغلات به.

ولكن يبقى من المؤكد حسبما يذكر د. حسين رمضان أن بعض النساء في العصر المملوكي قد احترفن الدعارة وكانت تشرف عليهن سيدة تعرف بضامنة المغاني تتولى جمع الضرائب منهن كما كانت تجمعها أيضاً من حرف نسائية أخرى مختلفة بل ومتناقضة مع هذه الحرفة ، إذا كانت مسئولة أيضاً عن الواعظات والقارئات والندابات.

ووفق الدكتور أحمد عبد الرازق فإن من ترغب في احتراف البغاء ، كان عليها أن تذهب لتسجيل اسمها لدى ضامنة المغاني ، وكانت هذه الضامنة تتعهد بدفع مال إلى الدولة في مقابل أن تتولى هي جمع ضريبة المغاني التي كانت تجمعها فيما بعد من النساء البغايا في مقابل أن تحميهن الدولة.

وجلية الأمر أن ضمان المغاني كان أشبه بضمان الأرض أو ما عرف في العصر العثماني بالالتزام ، ووفقاً لهذا النظام المؤلف في إدارة الشؤون المالية إبان عصر الماليك فقد كانت الدولة تحدد مبلغاً من المال يتوجب على من ترغب من بنات الخطأ أو الخواطي في أن تكون ضامنة لبنات مهنتها أن تلتزم بدفعه ، وغالباً ما يكون ذلك مشاهرة " شهرياً " وربما حصل منها مسانحة " سنوياً على أن تقوم هي بعد ذلك بتحصيل المال من الملتحقات بالمهنة مع هامش ربح معقول لها نظير إدارتها لشئون البغاء وبالطبع فقد كان من صلاحيات الضامنة أن تطلب من ذوى الاختصاص في إدارة الدولة إرغام من

يمارسن هذه المهنة بعيدا عن إشرافها بأداء ما عليهن من ضريبة أو الامتناع
كلياً عن العمل بها.

ووفقاً للنظام المالى فى العصر المملوكى فقد كانت الضرائب، خارج ضريبة
الأراضى الزراعية، توجه للإنفاق على وجه من الأوجه، حيث لم يكن هناك
عمل بمبدأ تجميع الموارد ثم إعادة توزيعها على أوجه الإنفاق وكانت ضرائب
الغنائى موجهة لتسديد رواتب بعض أرباب الوظائف من الممالك وهو ما أعطى
لهذه المهنة البغيضة قدرة لانهائية على الاستمرار رغما عن معارضة الفقهاء
وأوامر بعض السلاطين بأبطالها وتسريح العاملين بها .

ومن الملاحظ أن بعض السلاطين من الممالك قد حاول منع البغاء فى
البلاد بوازع دينى لاشك فيه فيما لجأ البعض الآخر إلى إصدار قرارات آنية
بشأن ذلك فى أوقات انتشار الأوبئة والنقص الفادح فى منسوب فيضان النيل
ومن الغريب أن السلطان فى هذه الحالات الأخيرة كان يأمر بتغريق ضامنة
الغنائى فى نهر النيل ولكن لم يحدث أبدا أن غرقت ضامنة من وزن هيفاء
الليذذة أو غنى فالواحدة منهن لم تعد من كبار الأمراء من تصانعه " ترشوه "
لقاء الحصول على عفو سرى " من السلطان " ، وفى هذه الحالة كانت
الضامنة تتسحب من القاهرة وتختفى فى أحد قرى الريف رثيما يتم وفاء النيل
وينسى الجميع أمر السلطان فتعود إلى سابق عهدها من ممارسة البغاء.

ولم يقتصر أمر ممارسة الدعارة على العاصمة وانما امتد أيضاً إلى ضواحيها
وبلاد الصعيد والوجه البحرى حيث خصص للبغايا حارات مريبة معينة
كأرض الطبالة وربيع الزينى وجزيرة حليلة ما بين بولاق والجزيرة الوسطى

(الزمالك) التى سمتها العامة بحليمة ونصبوا فيها عدة أشخاص بلغ مصروف الواحد منها ثلاث آلاف درهم من الفضة.

ويقرر المقرري فى خططه أن ضمان المغانى كان بلاءاً عظيماً وهو عبارة عن اخذ مال من النساء والبغايا " فلو خرجت أجل امرأة فى مصر تريد البغاء حتى نزلت اسمها عند الضامنة وقامت بما يلزمها لما قدر أكبر أهل مصر على منعها من عمل الفاحشة وكان على النساء إذا تنفسن (بعد وضع الحمل) أو عرسن امرأة أو خضبت امرأة يدها بحناء أو أراد أحد أن يعمل فرحاً لابد من مال بتقرير تأخذه الضامنة ومن عمل فرحاً بأغانى أو نفس امرأته من غير إذن الضامنة حل به بلاء لا يوصف ".

ومعنى ذلك أن الاتجار فى النساء ، كان مهنة ترعاها الدولة أو بالأحرى يرعاها المستفيدون من ريعها من كبار أمراء الممالك خاصة مع استمرار الدولة فى تقسيم الأراضى الزراعية وفقاً لأنظمة الإقطاع الحربى على أمراء الألوف والمئات من المحاربين ، بينما تركت إيرادات الضرائب ، ومنها ضمان المغانى لسد رواتب كبار الأمراء فى العاصمة وكان هؤلاء ، رغماً عن آنف السلطان أحياناً هم رعاة هذه المذلة وحمايتها ، تحت زعم أن ابطالها سوف يضر بموارد المال العام إضراراً شديداً.

ولولا الحماية الكاملة التى أسبغها هؤلاء على الضامنة وبنات الخطأ لما كن ارتدن الطرقات والأسواق وهن يضعن شارات المهنة وهى كما كانت عند العرب فى الجاهلية من اللون الأحمر ، ولكن عوضاً عن الرايات كن يتزين بسراويل من الجلد الأحمر.

وقد ذكر المقرئى وهو يتحدث عن سوق الشماعين (فى مواجهة الجامع الأقمر) أنه كان يجلس به فى الليل بغايا يقال لهن زعيرات الشماعين لهن سيماء يعرفن بها وزى يتميزن به وهو لبس الملاءات الطرح وفى أرجلهن سراويل من أديم أحمر وكن يعانين الزعارة ويقفن مع الرجال المشالقين فى وقت لعبهم وفيهن من تحمل الحديد معها.

ويعتبر الظاهر بيبرس البندقدارى أول سلطان مملوكى يقاوم البغاء وغيره من المفاسد الأخلاقية فى سنة ٦٦٥ هـ أمر بإبطال الضرائب أو المكوس التى كانت تؤخذ على صناعة المزر (خمر يصنع من القمح) وأبطل ضمان الحشيش من ديار مصر كلها وأمر بإراقة الخمر وإبطال المنكرات وتعفية بيوت المسكرات ومنع الخانات والخواطى بجميع أقطار مصر والشام، وقد قال فى ذلك أبو الحسين الجزار الشاعر الشعبى المعروف :-

قد عطل الكوب من حبابه	وأخلى الثغر من رضابه
وأصبح الشيخ وهو يبكى	على الذى فات من شبابه

ولكن يبدو أن أوامر الظاهر بيبرس ذهبت أدراج الرياح مما أضطر السلطان فى التاسع من جمادى الآخر سنة ٦٦٦ هـ أن يأمر مرة أخرى " بإراقة الخمر وإبطال المفاسد ومنع النساء الخواطى من التعرض للبغاء من جميع القاهرة ومصر وسائر الأعمال المصرية، فتطهرت أرض مصر من هذا المنكر ونهبت الخانات التى كانت معدة لذلك وسلب أهلها جميع ما كان لهم ونفى بعضهم وحبست النساء حتى يتزوجن وكتب إلى جميع البلاد بمثل ذلك بأنه ضمن للأمراء أن يحصلوا على المال المقرر على البغاء ولكن من جهات أخرى (حل)،

أما البغايا أنفسهن فقد أمر بحبسهن حتى يتزوجن أو بلغة ذلك العصر حتى يحين أقرب الأجلين وهما الزواج أو الموت وأمر ألا يزاد فى مهورهن عن أربعمئة درهم يعجل منها مائتان رغبة منه فى تيسير زواجهن.

وكما هو الدأب عاد البغاء إلى مصر بعد وفاة الظاهر بيبرس، وأضطر الناصر محمد بن قلاوون فى بداية القرن الثامن الهجرى (١٤ م) بعد أن قام بإعادة توزيع أراضى مصر على الأجناد (الروك الناصرى) إلى أن يأمر بإلغاء بعض الضرائب غير الشرعية ومنها ضريبة حقوق القينات وهى ما يجمع من الفواحش والمنكرات والضريبة المقررة على كل جارية أو عبد حين نزولهم بالخانات والفنادق لعمل الفاحشة.

وظفت أوامر إبطال البغاء تتردد من وقت لآخر، ولأمراء أن تكرر إصدار مثل هذه الأوامر يحمل فى طياته ما ينبئ عن الاستمرار فى عدم الاعتداد بها.

ففى أيام الملك الأشرف شعبان وبالتحديد فى سنة ٧٧٨ هـ صدر الأمر بأبطال ضمان المغانى وفى عهد الظاهر برقوق أول سلاطين دولة المماليك الجراكسة أبطلت عدة مكوس منها إبطال ضمان الأغانى بمنية ابن خصيب بأعمال الأشمونين وبزفتى وبالأعمال الغربية، ولم يمتد الأمر إلى هذه الضريبة فى العاصمة.

وفى شوال من عام ٨٤١ هـ رسم السلطان للأمير أسنبغا الطيارى " بأن يكبس بيوت اليهود والنصارى لإراقة قنان الخمر .. ثم حجر على بنات الخطأ ومنعهم من عمل الفاحشة وكتب عليهم قسامة (تعهد) وأمرهم بأن يتزوجوا وإلا يحجرهم" ..

ولكن هذه الأوامر المتكررة لم تفلح فى وقف الدعارة ومنعها ، كمهنة منظمة
تحميها الدولة وتحصل الضرائب منها ، وذلك حتى السنوات الأخيرة من
العصر المملوكى ، فيذكر ابن اياس أنه فى ذى الحجة من سنة ٩١٤ هـ حدث
نزاع بين الأميرين انصبأى ونوروز " وسبب ذلك أن ربعا بجوار قنطرة الموسكى
وهو بالقرب من بيت نوروز وكان يسكن به بنات الخطأ يعملن الفاحشة ، فقصده
أنصبأى حاجب الحجاب كبس ذلك الربع ، وكان الربع للأتابكى أربك فتوجه
إليه دوا دار انصبأى وجماعة من النقباء فلما وصلوا إلى هناك ثارت عليهم غلمان
نوروز وعبيده فضربوا جماعة حاجب الحجاب ومنعوه من كبس ذلك الربع ،
فلما بلغ أنصبأى بذلك ركب بنفسه وكبس ذلك الربع وضرب النساء اللاتى كن
به وأشهرهن فى القاهرة على حمير... " .

الفصل الرابع

امارة والعمل في مصر العثمانية

فى عام ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) نجحت الدولة العثمانية فى فرض سيادتها على مصر، وذلك فى أعقاب هزيمة طومان باى آخر سلاطين المماليك أمام جيوش سليم الأول العثمانى .

وإذا كان هذا الحدث الخطير قد انتقل بمصر من موقع الدولة شبه الإمبراطورية فى العصر المملوكى إلى مكانة الولاية التابعة لمركز الحكم العثمانى فى استانبول، فإن هذا التحول السياسى قد ترافق أيضا مع تغييرات اجتماعية لا سبيل لإنكار تأثيراتها على حياة المصريين .

فمن ناحية عمق نظام الحكم العثمانى من الفصل بين الحكام والرعية، ذلك أن الباشا العثمانى ورجال الأوجاقات (فرق الجند) السبعة احتكروا كل سلطة فى البلاد، وتقلص هامش المشاركة المصرية الذى كان متاحا فى العصر المملوكى أمام أصحاب الأقلام، من العلماء والكتاب، ولم يعد لأرباب العمائم تلك السطوة الكبيرة على الولاة خاصة بعد أن تقاطر الموظفون الأتراك من الأفنديات والبهكوات على احتلال المواقع الرئيسية فى الإدارة العثمانية بمصر .

وتعاضم فى خضم هذه التغييرات تأثير النخب التركية، بمصطلحاتها التى تداولها العامة وعاداتها وقيمها النابعة أصلاً من واقع تاريخى واجتماعى يختلف إلى حد بعيد عن واقع مصر، وان ظل مثل هذا التأثير بعيدا إلى حد كبير عن الريف المصرى الذى احتفظ بمساره المعتاد فيما عدا ما سجله المؤرخون عن تأثير سطوة الظلم العثمانى على الفلاحين وجلدهم للدفاع عن حقوقهم.

فالفلاح فى العصر العثمانى أصبح يستثمر أراضى البلاد لصالح حكامه ومستعبديه " وأصبحت مطالبه وشكاواه لاتصل إلى آذان سادته، بينما كانت تتناثر ثمار جهده على موائدهم وتصل إلى أعتاب مستعمره مستسلما لعجلة

الزمن قانعا بما كتبته عليه يد القدر لقد خمد طموح الفلاح من طول حياته على هامش الحياة ."

أما الحضر، وخاصة فى القاهرة وما حولها من أحياء، فقد شهد امتزاجا كبيرا بين النخب المصرية وتلك التى وفدت على البلاد من بلاد الأتراك والشام والمغرب سواء طلباً للوظائف أو سعياً وراء تجارة أو حتى طلباً للعلم فى الأزهر الشريف، ولكن هؤلاء جميعاً، ويسبقهم فى ذلك عامة الناس لم يفلتوا من مظالم الإدارة العثمانية وعسفها فى جباية الضرائب ناهيك عن تجاوزات العسكر ونهبهم للأسواق والمنازل بين الفينة والأخرى .

وقد تركت هذه التغيرات بصماتها على واقع المرأة فى مصر على أساس من الازدواجية المثيرة فهناك الانقسام بين المرأة فى الريف وقرينتها فى الحضر، وأيضاً التباعد بين المصريات وذوات الأرومة التركية بل وهناك ذلك التمايز الحاد بين نساء البرجوازية المصرية فى المدن وعامة نساء الشعب فيها، وقد فرضت هذه الازدواجية معايير متباينة فيما يتعلق بعمل المرأة، وطبيعة مجالات هذا العمل . بل إنها أثرت حتى على مجرد خروج النساء للطرق .

ويكفى أن نقتطف هنا بعضاً مما جاء فى كتاب علماء الحملة الفرنسية " وصف مصر " عن تنوع العادات والتقاليد فى البلاد، إذ يقرر هؤلاء أنه " يوجد فى مصر شأنها فى ذلك شأن بقية بلدان الشرق خليط مضطرب من العادات والتقاليد تعود إلى أصول متنوعة وتنتج عن أسباب كثيرة . وهل كان يمكن للأمر أن يكون على نحو آخر فى بلد يمكن القول بأن كافة الأمم قد اختلطت فيه ؟ " .

وحسبما لاحظ الأوربيون فإن النساء بمصر خلال العصر العثماني كن يتوزعن بين طبقتين من السيدات طبقة ترفل في الثراء ويؤدي الغنى بها إلى رخاوة نسائها فيقضين حياتهن بأكملها داخل مباحج ومسرات الحريم وطبقة أخرى قدرت على نسائها حياة نشيطة مليئة بالعمل .

ولكن ذلك لا ينبغي أن يحملنا على الاعتقاد بأن كل سيدات الطبقة الأولى لم يعرفن أى نوع من العمل أو لم يكن لهن تأثير على الحياة الاجتماعية.

فقد لاحظ إدوارد لين في كتابة عن المصريين المحدثين أن النساء في الثلث الأول من القرن التاسع عشر كن يقضين ساعات فراغهن في أشغال الإبرة خاصة تطريز المناديل وأغطية الرأس بواسطة المنسج وذلك باستخدام الألوان الحريرية والذهبية . وكانت المصريات بعد ذلك يملأن حقائبهن بالمناديل المطرزة ويصطحبن الدلالات إلى الأسواق وداخل الحريم في البيوت المجاورة لبيع أشغالهن اليدوية ، وتقضى النساء نهارا بكاملة ينتقلن من حريم إلى آخر.

ورغم أن ذلك النشاط عائد في جزء منه إلى انتشار المدارس، وقتذاك، التي تعلم الفتيات أشغال الإبرة والتطريز حتى أن المعلمة كانت تزور منازل الأغنياء تعلم بناتهن هذه الأشغال رغم ذلك فإن المعروف أن العناية بأشغال الإبرة والتطريز تعود إلى فترات سابقة وخاصة في العصر المملوكي إذ رأينا آنفاً عمة المؤرخ الشهير السيوطي تقوم بتعليم بنات جيرانها هذه الأشغال التي عدت من المهارات الرئيسية لنساء البيوت.

وظل ذلك التقليد مرعيا في القرن التاسع عشر حيث يشير كلوت بك في كتابه " لمحة عامة إلى مصر " إلى أن النساء في القاهرة كن يحاولن بعض

الأعمال كالتطريز والنسيج والوشى بالإضافة إلى مزاولتهن الخدمة البيتية بحذافيرها .

بيد أنه ينبغي أن نسارع إلى توضيح أن ذلك كان قصراً ، على الأرجح ، على نساء الطبقة العليا من أبناء مصر أما السيدات التركيات ، أو الجوارى اللاتى تزوجن بأمرء وبكوات الممالك فقد كان لهن شأن آخر فى عالم الأعمال والنفوذ حيث اشتهرت بعضهن وعرفت فى كتب المؤرخين بأنهن من أصحاب الثروات .

ولعل أكثرهن شهرة وتأثيراً فى حوادث التاريخ زوجتا مراد ، وهما نفيسة البيضا أو المرادية والست الجليلة خاتون .

أما الأولى فأصلها جارية روسية ، ولذا عرفت بالبيضا ، وقد ظهر أسمها عندما شيدت سبيل للماء باسمها لازال باقيا داخل باب زويلة بالقاهرة ثم توارد ذكرها فى كتاب الجبرتى الشهير عجائب الآثار فى التراجم والأخبار أثناء احتلال جيوش بونابرت الفرنسية لمصر فى نهاية القرن الثامن عشر (١٧٩٨ - ١٨٠١ م) .

ذلك أن نساء الممالك كن يلجأن إليها ويلوذون بها عندما تطاردهن القوات الفرنسية بحثاً عما لديهن من مخبئات الممالك الفارين إلى الصعيد أو تطلب منهن دفع نصيبهن من الفرد والغرامات التى كانت تفرض على سكان القاهرة من وقت لآخر . ومن جهتها كانت السلطات الفرنسية تعامل السيدة نفيسة المرادية كما لو كانت " ملتزمة " بتحصيل ما على نساء الأمراء من غرامات ومصالحات .

ومن أمثلة ذلك أنه عقب دخول " الفرنسيين " إلى القاهرة فى عام ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) نادى المحتلون على نساء الأمراء بالأمان وأنهن يسكن بيوتهن ، وإذا كان لديهن شئ من متاع أزواجهن يظهرنه للقوات الفرنسية لتتسلمه كغنيمة حرب ، فإن لم يكن عندهن شئ من متاع أزواجهن يصالحن على أنفسهن ويأمن فى دورهن "

وعندئذ ظهرت الست نفيسة المرادية ، زوجة مراد بيك وصالحت عن نفسها واتباعها من نساء الأمراء والكشاف بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانساً أى من ريالات الفضة النمساوية ، وأخذت فى تحصيل ذلك من نفسها وغيرها . وقد ترجم الجبرتى لزوجة مراد الأولى وهى الست جلييلة خاتون فذكر أنها فى الأصل كانت سرية على بيك بلوط قبان الكبير وكانت محظيته التى بنى لها الدار العظيمة على بركة الازبكية بدرب عبد الحق والساقية والطاحون بجانبها فلما مات على بيك وتقلد مراد بيك الإمارة تزوج بها " وعمرت طويلاً مع العز والسيادة والكلمة النافذة وأكثر نساء الأمراء من جواريتها .. "

وخلال فترة الاحتلال الفرنسى وبعد صلح مراد بيك معهم عامل قادة الحملة الست خاتون بكل الاحترام " فرتبوا لها من ديوانهم فى كل شهر مائة ألف نصف فضة " وأصبحت شفاعتها عندهم مقبولة ولا ترد . وقد تركت هى الأخرى بعض المنشآت الخيرية إلى جانب سبيل ضررتها نفسية مثل الخان الجديد والصهرنج داخل باب زويلة .

وبصفة عامة كانت لنساء الطبقة العليا رغماً عن حياتهن الخاملة فى الحريم سطوة على الأزواج كما لاحظ ذلك علماء الحملة الفرنسية ويكفى أن نشير هنا إلى ما أورده الجبرتى فى ترجمته للشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ

الجامع الأزهر والذى بدأ فقيراً ثم " اتسعت عليه الدنيا وزاد طمعه فيها واشترى دار ابن بيرة بظاهر الأزهر وهى دار واسعة من مساكن الأمراء الأقدمين وزوجته بنت الشيخ على الزعفرانى هى التى تدبر أمره وتحرز كل ما يأتية ويجمعه ولا يروح ولا يغدو إلا عن أمرها ومشورتها وهى أم ولده سيدى على .. وكانت قبل زواجه بها فى قلة من العيش فلما كثرت عليه الدنيا اشترت الأملاك والعقار والحمامات والحوانيت بما يغل إيراده مبلغاً فى كل شهر له صورة..".

ومهما يكن من أمر فقد استمرت النساء فى القاهرة على دين أسلافهن فى الخروج إلى الطرقات سواء للشراء من الأسواق أو للذهاب إلى الحمامات أو حتى لزيارة المفترجات والمنتزهات، ومشاهدة الموالد والمواكب وما إلى ذلك من الاحتفالات الشعبية.

ولكن طبيعة العصر العثمانى أضفت على حركة النساء فى الطرقات ملامح خاصة، ولا سيما بسبب اضطراب حبل الأمن فى كثير من الأحيان نتيجة للنزاعات والمشاحنات الدائمة بين طوائف الجند العثمانى من ناحية ولجؤ هؤلاء فى حالات تأخر الحكومة عن دفع رواتبهم، وما أكثرها، إلى نهب الناس بالأسواق والطرقات من ناحية أخرى ذلك فضلاً عن خروج بعض الجنود عن السلوك القويم وخطفهم للنساء من الطرقات.

وكان من شأن هذه الحوادث الحد من خروج النساء بل وكانت السلطات تلجأ فى بعض الأحيان إلى المناداة بمنع خروجهن من البيوت.

ومن هذه الحوادث ما جرى أثناء الاحتفال بشم النسيم فى رجب سنة ١١٣٥ هـ عندما خرج الناس على عادتهم لاستنشاق النسيم فى نواحي الخلاء،

وخرج سرب من النساء إلى ناحية الازبكية وذهب منهن طائفة إلى غيط الاعجام
تجاه قنطرة الدكة (شارع الجمهورية حاليا) فحضر إليهن جماعة من صغار
الماليك وبأيديهم السيوف وهم سكارى وهجموا عليهن وأخذوا ثيابهن وما
عليهن من الحلى والحلل وبعد ذهابهم بما نهبوا جاء الخفراء وأوده باشه
القنطرة فأخذوا ما بقى وكملوا بقية النهب. وتصادف أن النساء المنهوبات كن
من الأكابر ولذلك كانت المسروقات رفيعة القدر وقد أوردتها الجبرتى حصرا
وهى حزام جوهر وبشت جوهر قالوا أن الحزام قيمته تسعة أكياس والبشت
خمسة أكياس ومن جملة من كانوا هناك آمنة الجنكية (راقصة) وصحبتها امرأة
من الأكابر فعروهما وأخذوا ما عليهما وكان لها ولد صغير وعلى رأسه طاقية
عليها جواهر وبنادقة وزوجا أساور جوهر وخلخال ذهب بنذقى قديم وزنه
أربعمائة مثقال ومن جملة ما أخذوا لباس شبكية من الحرير الأصفر والقصب
الأصفر وفى كل عين من الشبكة لؤلؤة شريط مخيش والدكة كذلك وأخذوا
أزهرن وفرجياتهن (عباءات)، وأرسلن بيوتهن فأتين بثياب يستترن بها وذهبن
وكانت هذه الحادثة من أشنع الحوادث.. "

وفى اليوم التالى بدأت السلطات التحقيق فى هذا الحادث بناء على بلاغ
(عرضحال) إلى الباشا الذى أعطى فرمانا (أمر) إلى آغات الينكجربة (مدير
أمن العاصمة) على أنه يتوجه وصحبته الوالى وأوده باشة البوابة لأوده باشا
مركز القنطرة وهو الذى أرسل السراجين والحمارة فقبضوا على الخفراء والأوده
باشة وسئلوا فانكروا . فجلس الأوده باشة فى بابة والخفراء فى العرقانة
(الحبس الاحتياطى بالقلعة) وأمر الباشا الوالى بعقابهم فلما رأوا آلة العذاب
أقروا أن ذلك من فعل الأوده باشه فأخذوا منه مالا كثيرا ونفوه إلى أبى قير
شرقى الإسكندرية.

اما ما أسفرت عنه الواقعة فكان قرار الوالى والأغا بمنع النساء من الذهاب إلى الغيطان بعد اليوم ولا يركبن الحمير!!

ويبدو أن الحال فى العصر العثمانى قد استقر على منع النساء من الخروج إذا ما وقعت حوادث مشابهة من طوائف العسكر التى كانت تفرض سطوتها بقوة السلاح على سكان العاصمة فتتعدى على النساء تارة أو تسرق سلع التجار تارات أخرى .

ففى العشرين من جمادى الآخرة سنة ١٢٠٠ هـ استمرت المناذاة على النساء فى عدم خروجهن إلى الأسواق وسبب ذلك وقوع عدة حوادث منها أن بعض النساء " لعبت على العسكر وأخذت ثيابه وأمثال ذلك " ووقع كارثة كبرى عندما فتشت الشرطة بيت " يوسف بك سكن حمامجى أوغلى " ووجدت فيه " نحو سبعين امرأة مقتولة ومدفونة بالاسطبلات " .

ولكن الأمر بمنع خروج النساء سرعان ما تم الغاؤه وسومحت النساء فى الخروج لتضرر المحترفات وتعطل المهن التى يمارسها مثل " البلانات والدايات وبياعات الغزل والقطن والكتان " .

ولكن عاد النداء فى شهر شوال من نفس العام بمنع النساء من " النزول فى مراكب الخليج والأزبكية وبركة الرطلى " وكانت هذه الأماكن من متنزهات القاهرة التى يقصدها الناس للغناء واللهو عقب دخول مياه الفيضان إليها، وغالبا ما كان يصحب مثل هذه الاحتفالات الصاخبة ليلا بعض الحوادث بسبب سكر العسكر وخطفهم للنساء .

وفى يوم الخميس السابع من رجب سنة ١٢٠١ هـ حاولت السلطات تنظيم " أمر الملابس التى تسير بها النساء فى الطرقات، فنودى على النساء أنهن اذا

خرجن لحاجة يخرجن فى كمالهن ولا يلبسن الحبرات الصندل ولا الافرنجى ولا يربطن على رؤوسهن العمام المعروفة بالقازدغلية " . ويظهر أن هذه الأزياء كانت تستلقت نظر المارة لخروجها عن مألوف زى النساء فى تلك الفترة.

أما العمام القازدغلية فهى من مبتدعات نساء أمراء على بيك القازدغلى (الكبير) وذلك " أنهن يربطن الشاشات الملونة المعروفة بالمدورات، ويجعلنها شبه الكعك وبمثلها على جباهن مفقوصات بطريقة معلومة لهن وصار لهن نساء يتولين صناعة ذلك بأجرة على قدر مقام صاحبتهما، ومنهن من تعطى الصانعة لذلك دينارا أو أكثر أو أقل .. " .

وقد راجت هذه " الصيحة " فى القاهرة مما أوغر صدور أمراء الممالك من غير القازدغلية فصدر الأمر بمنع لبس هذه العمام بعد أن كانت تتزين بها " جميع النساء حتى الجوارى السود " .

ويجب الإشارة هنا إلى أن طائفة المستحفظان المسئولة عن أمن العاصمة لم تستطع فى حالات كثيرة أن تكبح جماح العسكريين وتمنعهم من التعرض للنساء فى الطرقات الأمر الذى كان يدفع الأهالى بعد أن يكونوا قد استنفذوا صبرهم أن يتصدوا للعسكر بأنفسهم .

وكان حى بولاق التجارى الشهير فى طليعة الأحياء التى تصدت للعسكريين وربما لا يفوقهم فى هذا الأمر سوى أبناء حى الحسينية الذين كانوا على جانب من السطوة والبطش لوجود " المذبح " فى هذه الجهة من القاهرة حتى أن طوائف العسكر كانت تتجنب المرور فى أزقته .

ومن أشهر أحداث بولاق ما جرى فى جمادى الأول عام ١٢٠٢ هـ من وقوع " معركة " بين أهل بولاق وبين العسكر بسبب " افسادهم وتعديهم

وفسقهم مع النساء وأذية السوقه وأصحاب الحوانيت وخطفهم الأشياء بدون ثمن " . وقد حاول أهل بولاق أن يتوجهوا إلى الباشا بالقلعة ليشتكوا له مما يفعلهُ العسكر فعلم " عسكر القليونجية " ذلك واجتمعوا بأسلحتهم وحضروا إليهم وقاتلوهم فانهزم العسكر وولوا الأدبار وعندئذ " نزل الأغا وتلافى الأمر وأخذ بخاطر العامة وسكن الفتنة " .

وقد حاول محمد على باشا أن يضع حداً للفوضى التي كان يسببها العسكر في الأسواق فأقدم في شهر شوال سنة ١٢١٦ هـ على كتابة أوامر ألصقت بالشوارع ومفارق الطرق كان من ضمنها ألا يمر أحد من العسكر بعد الغروب في شوارع العاصمة ، وأعقب ذلك بإعدام محمد أغا الوالى (مدير الأمن) وسليم أغا المحتسب فارتجف العسكر والتجار من سوء العاقبة ، وقام المحتسب الجديد بتسعير الخبز واللحم والسمن والخضراوات وجميع السلع الغذائية " وأكثر حضرة الباشا وعظماء أتباعه من التجسس وتبديل الشكل والملبوس والمروور والمشى فى الأزقة والأسواق حتى أخافوا الناس " .

وعلى الرغم من أن الأسعار عادت للزيادة بعد وقت قصير إلا أن النتيجة الأساسية لهذه الإجراءات كما لخصها الجبرتي أن العسكر توقفوا عن الأذية ولزموا الأدب ومشى كل أحد فى طريقه وأدبه ومشى النساء كعادتهن فى الأسواق لقضاء أشغالهن فلم يتعرض لهن أحد من العسكر كما كانوا يفعلون .

الا أن الأمر لم يعدم من وقوع بعض الحوادث المتفرقة ، ومن ذلك إلقاء القبض فى الرابع من ذى الحجة سنة ١٢١٧ هـ على شخص عسكرى عند باب الخرق (باب الخلق) وقد قام أغات التبديل (قائد الشرطة السرية)

بقتله بسبب " أنه كان يقف عند باب داره بحارة عابدين هو ورفيقان له ويخطفون من يمر بهم من النساء فى النهار إلى أن قبض عليه وهرب رفيقاه " .
ومهما يكن من أمر هذه الحوادث ومدى تكرارها فى العصر العثمانى ، فإن الشواهد التاريخية تؤكد على أن المرأة تمتعت بحرية التنقل فى الطرقات وخاصة إذا ما قورن وضعها فى ذلك بأوضاع قريناتها فى بلدان الشرق الاسلامى الأخرى .

ولقد ساهمت النساء فى شتى مظاهر الحياة الاجتماعية السائدة بالبلاد حتى فيما يتصل منها " بالمجاذيب " الذين كانوا من معالم الحياة فى مصر العثمانية سواء بالريف أو بالحضر .

ومن القصص المعروفة تلك التى رواها الجبرتى ضمن سرده لأحداث شهر رجب من عام ١٢٠٠ هـ، حيث تعلقت امرأة برجل يقال له " الشيخ على البكرى مشهور ومعتقد عند العوام وهو رجل طويل حليق اللحية يمشى عريانا وأحيانا يلبس قميصا وطاقية ويمشى حافيا فصارت هذه المرأة تمشى خلفه أينما توجه وهى بازارها وتخلط فى ألفاظها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدها النساء وهادوها بالدراهم والملابس وأشاعوا أن الشيخ لحظها وجذبها وصارت من الأولياء " .

وعند هذا الحد من القصة كان الأمر عاديا ومقبولا ، إلى أن حدث تحول سريع فى مسار الأحداث وذلك بعد أن ارتقت المرأة " فى درجات الجذب وثقلت عليها الشربة فكشفت وجهها ولبست ملابس كالرجال ولازمت الشيخ أينما توجه ويتبعها الأطفال والصغار وصاروا يخطفون أشياء من الأسواق ويصير لهم فى مرورهم ضجة عظيمة وإذا جلس الشيخ فى مكان وقف الجميع وازدحم

الناس للفرجة عليه وتصد المرأة على دكان أو علوة وتتكلم بفاحش القول ساعة
بالعربى ومرة بالتركى "

ورغم ما سببه هذا التصاعد فى الأحداث من ضيق واضرار بأهل الأسواق ،
إلا أن اعتقاد الناس فى صلاح حال مثل هؤلاء المجاذيب ورضا الله عنهم وإلا
لتركهم بعقولهم ليعانوا ما يكابده المصريون من مظالم الممالك والأترار ، إلا أن
اعتقاد الناس فى ذلك حال دون اتخاذ أى موقف معاد لحركة الشيخ وتابعته
" الشيخة " . حتى ان الناس كانوا ينصتون إلى تخليقاتها " ويقبلون يدها
ويتبركون بها وبعضهم يضحك ومنهم من يقول الله ، الله ، وبعضهم يقول
دستور يا أسيادى وبعضهم يقول لا تعترض بشىء " .

ولكن الطامة الكبرى وقعت عندما مر الشيخ فى بعض الأوقات على مثل
هذه الصورة والضجة ودخلوا من باب بيت القاضى الذى من ناحية بين
القصرين وبستلك العطفة سكن بعض الأجناد يقال له " جعفر كاشف " فقبض
على الشيخ وأدخله إلى داره ومعه المرأة وباقى المجاذيب ، فأجلسه وأحضر له
شيئاً يأكله وطرده الناس عنه وأدخل المرأة والمجاذيب إلى الحبس وأطلق الشيخ
لحال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فضربهم وعزرهم ثم أرسل المرأة إلى
المارستان وربطها عند المجانين وأطلق باقى المجاذيب بعد أن استغاثوا وتابوا
ولبسوا ثيابهم وطارت الشربة من رؤوسهم وأصبح الناس يتحدثون بقصتهم .. " .
وظلت المرأة فى البيمارستان مع المجانين إلى " أن وقعت الحوادث " ولعل
الجبرتى يقصد بذلك دخول بونابرت إلى مصر فى عام ١٢١٣ هـ ، فخرجت
وصارت شيخة على انفرادها ويعتقدها الناس وجمعت لهما الجمعيات وموالد
وأشباه ذلك .. " .

أما على البكرى فقد مات سنة ١٢٠٧ هـ ودفن بجامع الشرايبي بالأزبكية بالقرب من الرويعى وصار له مولد سنوى بعد أن عمل له أخوه " مقصورة ومقاما وواظب عنده بالمقرئين والمداحين وأرباب الأشاير والمنشدين بذكر كراماته وأوصافه فى قصائدهم ومدحهم ونحو ذلك ويتواجدون ويتصارخون ويمرغون وجهوهم على شباكه وأعتابه ويغرفون بأيديهم من الهواء المحيط به ويضعونه فى أعابهم وجيوبهم . " وعندما تعطل أمر هذا المولد فى عام دخول الفرنسيين إلى مصر (١٢١٣ هـ) أصدرت سلطات الاحتلال ترخيصاً للاحتفال به فى العام التالى مباشرة " لما رأوا فيه من الخروج عن الشرائع واجتماع النساء واتباع الشهوات والتلاهى وفعل المحرمات " .

والحقيقة أن فترة الحملة الفرنسية تميزت بتمتع النساء بحريات أكبر حتى غصت بهم الطرقات آناء الليل وأطراف النهار وكان ذلك مثار انتقاد واسع فى كتابات المعاصرين، إذ عدوا ذلك من مظاهر تبرج النساء التى شجع عليها الفرنسيون بإنشاء أماكن اللهو كالمسارح والمتنزهات التى انتشرت حول بركة الأزبكية، مثل أبنية شيدوها على " هيئة مخصوصة منتزهه يجتمع بها النساء والرجال للهو والخلاعة فى أوقات مخصوصة وجعلوا على كل من يدخل إليه قدرا مخصوصا يدفعه أو يكون مأذونا وبيده ورقة " أى تصريح أو تذكرة على الأرجح .

وقد أرجع الجبرتى ذلك إلى محاكاة المصريين للفرنسيات اللاتى قدمن مع حملة بوناپرت، ذلك أنه " لما حضر الفرنسيين إلى مصر ومع البعض منهم نساؤهم كانوا يمشون فى الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات الفستانات والمناديل الحرير الملونة ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميرى

والمزرقشات المصبوغة ويركبن الخيول والحمير ... فمالست إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل.. "

ولكن ذلك لا يعنى أن عامة النساء كن على وفاق مع الاحتلال الفرنسى، فذلك كان حال البعض ممن اعتبرهم الجبرتى من الأسافل والفواحش ، إذ تصدت النساء تصدوا بمفردهن لمحاولات الجيش الفرنسى هدم مقابر الأزيكية بعد أن أصدروا الأمر بمنع الدفن فيها لقربها من الأحياء السكنية، فما أن شاع الخبر فى شهر ربيع الثانى سنة ١٢١٣ هـ بأن الفرنسيين قد شرعوا فى هدم التراكيب المبنية على المقابر بتربة الأزيكية وتمهيدها بالأرض حتى خرجت النساء فى مظاهرات صاخبة" وأكثرهم الساكنات بحارات المدابع وباب اللوق وكوم الشيخ سلامة والفوالة والمناصرة وقنطرة الأمير حسين وقلعة الكلاب إلى أن صاروا كالجراد المنتشر.. " وأطلقت المظاهرات صيحات الغضب والاحتجاج وصار لهم صياح وضجيج " ووقفوا عند مقر إقامة صارى عسكر (بونابرت) مرددات الهتافات وعندئذ نزل المترجمون واعتذروا بأن القائد الفرنسى لا علم له وأنه كان أمر فقط بمنع الدفن، فرجعوا إلى أماكنهم ورفع الهدم عنهم."

ومما يدل على مكانة المرأة فى المجتمع المصرى آنذاك أن السلطات كانت تبتز " أسرهن ما استطاعت إلى ذلك سبيلا إذا ما اتصل أمر بهن ولو كان " الموت " الذى له حرمة لدى المصريين كافة.

فعندما وقع فى شعبان عام ١٢١٩ هـ " ربع " بجوار حمام المصبغة جهة حى الكحكيين، وانهارت جدران هذا الربع على الحمام تهدم ايوان المسلخ، حيث تخلع ملابس قصاد الحمام، وتصادف أن اليوم كان مخصصا للنساء فمات به من النساء والأطفال والبنيات ثلاثة عشر، وخرج الأحياء من داخله

وهن عرايا ينفضن غبرات الأتربة والموت". وعندما حضر الأغا والوالى (الشرطة) لم يكتفيا بنهب ما وجدوه من متاع النساء بل منعوا من رفع جثث القتلى إلا بعد دفع جعل مالى واضطرت الأسر إلى دفع هذه المبالغ لدفن جثث الضحايا إلى أن أمر الباشا بالتماس من القاضى بمنع تحصيل الدراهم التى فرضها الأغا والوالى.

وقد أشار الرحالة المسلمون الذين زاروا مصر فى هذه الفترة إلى أن حرمة النساء كانت تراعى بشدة من قبل التجار الذين عرفوا لدى المحتسب ورجال الشرطة بحرصهم على احترام الزبائن من النساء ولعل هذا الاحترام هو الذى حدا ببعض مزيفى العملة إلى الاعتماد على نسائهن فى ترويج الزيوف بالأسواق . وكان ذلك فى عصر محمد على وبالتحديد فى أواخر شهر ذى الحجة سنة ١٢٢٤ هـ.

فى هذه الأيام ذهبت امرأة إلى حيث كانت تعرض الغلال فى أسواق مفتوحة تعرف آنذاك بالعرصة، وكانت فى منطقة باب الشعرية ودفعت فى ثمنها قروشاً، فلما ذهبت شرع التجار فى توريدها للصيارفة الذين اكتشفوا زيورها. ولأن التجار لم يعمدوا إلى الكشف عن النقود فى حضور المرأة لظنهم بها الخير، فقد عادت السيدة بعد أيام فاشتريت الغلة ودفعت الثمن قروشاً أيضاً، فذهب البائع معها فى هذه المرة إلى الصيرفى فوجدها مزيفة كالسابقة " فعلموا أنها الغريمة فقال لها الصيرفى من أين لك هذا فقالت من زوجى فقبضوا عليها وأتوا بها إلى الأغا فسألها الأغا عن زوجها فقالت هو عطار بسوق الأزهر فأخذها الأغا وحضر بها إلى بيت الشيخ الشرقاوى بعد العشاء وأحضروا زوجها وسألوه فقال انى أخذتها من فلان تابع الشيخ الشرقاوى فانفعل الشيخ وقال أن يكون هو ابنى فأنا برى منه .."

وسارت القضية بعد ذلك على النحو المعتاد إذ أقر زوج المرأة بمعرفته لعدة أشخاص يزيفون النقود ومنهم بعض مجاوري الأزهر وبالفعل تم إلقاء القبض عليهم ومعهم العدد والآلات وعددها ستة عشر عدة وكسرت العدد وأتلقت ولكن بعد أن طالت الحادثة سمعة مجاوري الأزهر وبالغت حكومة محمد علي في الأمر لرغبتها في كسر شوكة الأزهريين، حتى أن كل من " أشتري شيئاً ودفع الثمن للبائع قروشاً ذهب بها إلى الصيرفي لربما تكون أزهرية ...".

ونأتى الآن إلى أهم المهن والحرف التي اشتغلت بها النساء في مصر العثمانية، ويحسن أن نفصل بين طبقتي النساء في تلك الفترة فنحدث عن مهن نساء الطبقة الثرية أولاً ثم نثنى بعامة الشعب.

الملتزمات:

اعتمدت الدولة العثمانية فى إدارة شئون الأراضى الزراعية بمصر على نظام الالتزام، ووفق هذا النظام كان هناك أشخاص يلتزمون بدفع ما على هذه الأراضى من ضرائب على أن يقوموا بعد ذلك بجمعها من الفلاحين نظير هامش ربح كان يتسع دوما بقدر تراخى قبضة الدولة وانتشار الفساد بين العسكر وموظفى الدواوين.

ويكاد الاتفاق أن يكون تاما بين المؤرخين على أن نظام التزام الأراضى هو الذى جلب البلاء للفلاح ووصم الحكم العثمانى بالجور والظلم لأنه طبق بطريقة مخالفة لقانون سليمان نامه الذى سن فى عهد السلطان سليمان الأول أو سليمان القانونى.

فلقد اشترطت بنود هذا القانون على ملتزمى الأراضى المصرية بذل كل عناية من أجل نجاح الزراعة ووفرة المحصول وعدم التصدى للفلاحين بالأذى . ولقد أوجب نظام الالتزام تقسيم القرية الواحدة إلى ٢٤ قيراطا (حصة) لا علاقة لها بقراريط الفدادين المعروفة فقد يصل قيراط الالتزام فى بعض القرى إلى عدة عشرات من الأفدنة.

وكان الروزنامجى يسلم كل ملتزم " تقسيطا يذكر فيه مال الميرى الواجب سداده واسم القرية أو القرى الملتزمة وعدد قراريطها ومساحة هذه القراريط. كما كان يسلم الملتزم " تمكينا " ينص على ضرورة رعاية أرض الالتزام وأن يكون متسامحا مع الفلاحين وألا يظلم أحدا منهم " ثم يشفع هذين المستنديين " بنميقة " وهى وريقة لا يعدو حجمها راحة اليد فيها أمر إلى الفلاحين بأنهم

صاروا من الآن فصاعدا فى حوزة الملتزم فعليهم الطاعة ودفع المال الميرى المطلوب منهم.

ورغم ذلك كله فقد دأب الملتزمون على تحصيل الضرائب مضاعفة من الفلاحين لزيادة أرباحهم ولمواجهة الضرائب المتزايدة التى كانت تفرض على الأراضى الزراعية بصورة عشوائية وشديدة العسف.

وقد أتاح هذا النظام الذى حل مكان نظام الإقطاع الحربى الذى تسيد إدارة الأراضى الزراعية فى عصر سلاطين المماليك، أتاح دخول المرأة مرة أخرى إلى دائرة إدارة الاقتصاد الزراعى بعد طول حرمان نتيجة لتحول مصر إلى نظام الإقطاع الحربى منذ النصف الثانى من عمر الدولة الفاطمية.

وكانت الريادة بالطبع لنساء بكوات المماليك والعسكريين من طوائف الجند العثماني وجلهن من غير المصريات كالشركسيات والروسيات، وما لبثت المصريات أن لحقت بهن وغالبا ما كن زوجات أو بنات لكبار التجار أو العلماء والأشراف بل وجدنا فى " نميقة " تخص قرية " دورى بنى سويف " مؤرخة بعام ١٢١٣ هـ (أثناء الاحتلال الفرنسى) ما يفيد بأن زوجات بعض الحرفيين كن يعملن فى التزام الأراضى الزراعية فهذه " النميقة " التى تطلب من الفلاحين الدخول فى طاعة الملتزم تخص زوجة الحاج نصار وهو حلاق يقطن بحارة ضلع السمكة بالقلعة، وقد التزمت قيراط

وقد أشارت دفاتر الالتزام المعروفة باسم سجلات اسقاطات القرى إلى الملتزمات من النساء باسم " الخواتين " وهى جمع تكسير عربى لكلمة خاتون التركية ومعناها السيدة. وكانت المرأة تدخل مزاد الالتزام مثلها فى ذلك مثل الرجال من العسكريين والمدنيين، وتفوز فى المزايدة وتسجل أسمها فى دفاتر

الروزنامة وتعين المستخدمين اللازمين لها من القائمقام الذى ينوب عنها أثناء غيابها عن الأرض إلى الخولى والكلاف والسقا، وتحاسبهم جميعا وتزور أرض الالتزام وتهدد هذا وتنهر ذاك وتشهد بنفسها ضرب الفلاحين الذين يماطلون فى دفع الضرائب وتتسلم الأموال فتأخذ نصيبها وتعطى الدولة المال المقرر عليها فى الالتزام وتأخذ بعد ذلك المخالصات التى تثبت خلو ذمتها من أى حق للروزنامة.

وظلت النساء يعملن فى نظام الالتزام، وكان من أهم المهن فى مصر وأكثرها ربحية إلى أن قام محمد على بإلغاء هذا النظام فى عام ١٨١٤م مع وعد، لم ينجز بتعويض الملتزمين، وكان هدف محمد على باشا هو تدمير الطبقة التى تسيطر على الريف المصرى ليدير هو عبر أعوانه هذا القطاع الذى احتكر الباشا كل شئ فيه من توريد للحبوب وتسعير وتسويق للمحاصيل.

ويسجل التاريخ أن الملتزمات " وحدهن " تصدوا لمحاولات محمد على لسرقة حقوقهن التى وعد بسدادها وذلك فى مرات عدة بينما اختفى الملتزمون من ساحة الفعل والتصدى.

ففى السادس من ذى القعدة سنة ١٢١٧ هـ اجتمع الكثير من النساء بالجامع الأزهر وصاحوا بالمشايخ وأبطلوا دروسهم واجتمعوا بقبلته ثم ركبوا إلى الباشا فوعدهم بخير حتى ينظر وكانت تلك حجتة الدائمة أنه يدقق فى الدفاتر القديمة ليعرف الحق ويؤديه إلى أصحابه.

وظلت النساء تتابع حركتها فى كل يوم، فيحضرن إلى الأزهر ويعطلن الدروس ثم يركبن إلى الباشا وإزاء هذا الإصرار أضطر الباشا إلى أن يأمر بصرف مستحقات آخر سنة معجلة، إلا أنه أيضاً لم يصرف لهن جميعاً إلا ما قل.

وعاد محمد على فى الأول من شعبان عام ١٢٢٠ هـ فأصدر أمره برفع حصص الالتزام التى على النساء وأمر بكتابة قوائم بها لعرضها فى المزاو لىتللص من مقاومتفن لخططه الاحتكارىة ولكنف أجبفر على التراجع فى قرارف بفء أن اضطرت الملتزماة إلى دفف المصالحاا (رشفة).

ورغم كل هذا التففنا من قبل الباشا تجاه الملتزماا ، ففء اسافل محمد على مناسبة قفوم زوفف أم أولافف إلى مصر لىجبرففن على اساقبال السىفة الأولى : لافلالفن من ناحىة ولاظهار ماف سطوفف فى البلاد من ناحىة أخرى وحسبما فذكر الجبراف فأنف فى ١٤ ربىع ثانى عام ١٢٢٤ هـ " نبهوا على جمىع النساء الخونفاا وكل من لها أسم فى الالتزام أن ىركبن بأسرففن وىذهبفن إلى ملاقاة امرأة الباشا ببولاا وذلك صىب فوم الأربعاء وافعفراا السىفة نففىسة المراففة بأنها مرىضة ولا ففقر على الفركة والفروف فلم فقبلاوا لها عذرا فلما كان صىب فوم الأربعاء أجماع السواا الأعظم من النساء بساا بولاا على الفمارة المكارىة وهم أزفء من خمسمائة مكارى فاف ركبا زوفة الباشا وساروا معها إلى الأزبكىة وضرابوا لوصولها بمصر عفة مفاا كفىرة من القلعة والأزبكىة".

ومع ذلك لم ففززعف محمد على عن موقفة قفء أنملة وظل فمافل الملتزمفن ، فاف ماا من وافاف الأفل المااوم ، وزهف من أعىفف الففل فى مال الفزام كان دففعف عزفزا على الباشا ، ولم فببق فى الساحة سوى الملتزماا اللافى لم فففقفن الأمل على مفاأ ما ضاع فاف وراءف مطالب" ، وكانا آخر مظاهراففن المشهوفة فى ربىع الأول عام ١٢٢٩ هـ وبالفاففف فى الفوم الخامس منه عفا " فضر جمع كفىر من النساء الملتزماا إلى الجامع الأزفر وصرخوا فى وفوف الفقهاء وأبطلوا الفروس وبفءوا محافظفم وأوراقفم وأرزاقفم فففرقوا وذهبوا إلى فورفم "

وظلت النساء بالأزهر إلى ما بعد صلاة العصر وقد انضم إليهم الكثير من عامة الناس وزاد الهرج والمرج وعلا صوت الهتاف ، وأيقن رجال الباشا أن مصيبة سوف تحدث لو ترك للملتزمات الحبل على عواهنه فأرسلوا بعض رجال محمد على ليقول لهم حسب الجبرتي " كلاما كذب سكن به حدتهم فانفض الجمع وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعاشنا وأرزاقنا...".

ولكنها كانت المرة الأخيرة. ذلك أن محمد على باشا كان قد عقد العزم على تصفية نظام الالتزام بينما كان الناس فى ظنهم وغفلتهم يعتقدون " أن فى الاناء بقية أو أنهم يدفعون الرزية وما علموا أن البساط قد انطوى وكل قد ضل وأضل وغوى ومال عن الصراط واتبع الهوى وكلب الجور قد كشر أنيابه وعوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا...".

المهم أن نائب الباشا (الكتخدا) أرسل فى طلب بعض مشايخ الأزهر وسألهم عن خبر هذه الجمعية فى الأزهر ولم يعتد بما قالوه عن أن سبب اجتماع الملتزمات هو ما بلغهن عن قطع معاشهم وراح يكيل الاتهامات للمشايخ بأنهم هم الذين يحرضون الملتزمات وطلب الاغا " مدير أمن العاصمة " وسأله أن يتحرى عن هؤلاء النساء وبيوتهن فقال له على الاغا " وما علمى ومن يميزهن وغالبهن وأكثرهن نساء العساكر ولا قدرة على منعهن...".

ولا نعرف على وجه الدقة ما هية الإجراءات التى لجأ إليها محمد على لمنع خروج الملتزمات مرة أخرى فى مظاهرات إلى الأزهر ولكنها لم تكن من أصناف المساعى الحميدة على وجه اليقين!!

ومعنى لك أن النساء شكلن جزءاً من نظام الالتزام فى الريف فساهمن بذلك فى رسم ملامح صورة النخبة المدنية فى تلك الفترة والتى لم يكن ليسبقها إلى الأصطفاف على مدارج تقاسم الثروة سوى بكوات الممالك وأغوات طوائف الجند العثمانى.

وقبل أن نغادر أثرياء الريف، أو بالأحرى طبقة الأثرياء على حساب الريف المصرى. يجدر بنا أن نلقى نظرة على أوضاع المرأة العاملة فى الريف خلال الفترة العثمانية.

ولعل أول ما يستحق التقييد هنا ما اتفق عليه المؤرخون والرحالة الأجانب حول استمرار الريفيات فى الاشتغال بنفس الحرف والمهن التى طالما قامت بها المصريات فى الريف منذ فجر التاريخ.

فإلى جانب المساعدة فى أعمال الحقل، أو ما يعرف بالزراعة البحتة كانت النساء حسبما لاحظ الإنجليزى ولیم إدوارد لين يعملن فى غزل القطن أو الصوف. كذلك تتولى بعض النساء فى المناطق الريفية أعمال المتاجر وبيع الخبز والخضار " فساهمن قدر مساهمة أزواجهن بل وأكثر فى إعالة عائلاتهن".

وقد ترك لنا المستشرق " إيبيرز " لوحة رائعة تمثل فلاحه مصرية وهى تبين ما صنعتته بنفسها من أوان فخارية متعددة الألوان والأصناف.

وقد لفت علماء الحملة الفرنسية النظر إلى الدور الحيوى الذى لعبته نساء الريف فى مجال تربية الدواجن والتى كانت بمثابة الغذاء الرئيسى للمصريين فى ظل ارتفاع أسعار اللحوم وضآلة دخل عامة الناس سواء فى المناطق الحضرية أو الأرياف.

فقد كانت النساء تجمع بيض الدجاج فى فترات معينة من العام وتذهب به إلى معامل التفريخ الصناعى والتى تعد ابتكارا مصريا ويعرف الواحد منها بأسم معمل الفروج، وكل منها كان يتألف من عدد من الأفران يتراوح بين أربعة أفران وثلاثين فرناً وتصطف هذه الأفران على الدوام فى صفين متوازيين ويفصل بين الصفين دهليز ضيق ويستخدم أصحاب هذه الأفران روث البهائم المخلوط بالقش " الجله " لا يقاد نار الأفران الهادئة وفق نظام خاص لتوفير ظروف تدفئة صناعية مماثلة تقريبا لتلك التى توفرها الدجاجة وقت رقودها على البيض لأفراخه.

وقد لاحظ كل من روزبيير مهندس المناجم وروبية الصيدلى وكلاهما من علماء الحملة الفرنسية أن الفترة التى تفتح فيها المعامل فى مصر العليا (الصعيد) تبدأ من أول شهر فبراير بينما تتأخر معامل الفروج فى مصر السفلى (الوجه البحرى) لتبدأ عملها فى أوائل شهر مارس.

ويستخدم كل معمل فى الحضنة الأولى من ٣-٤ آلاف بيضة ولا تتجاوز عدد المرات أربع حضنات وذلك لتجنب قيظ الصيف الشديد والذى يمكن أن يودى بحياة الأفراخ.

ويلتزم أصحاب الأفران عادة بأعادة عدد من الكتاكيت يعادل ثلثى عدد البيض الذى تم تسليمه على الأقل بينما لا يحصل أصحاب البيض المورد إلا على ٥٠ ٪ من عدده فى صورة كتاكيت، إذ يحسم الباقي نظير أجرة المعمل. وكانت النساء هن الزبائن الأساسيون لمعامل الفروج، إذ يتولين تربية الكتاكيت فى دورهن على بقايا فضلات الطعام وبعض حشائش الأرض والخضروات ويكفى أن القول المأثور " حسبة برما " قد ربط بين بلدة برما (بالغربية)

باعتبارها المهد الأول لهذا الابتكار منذ القدم (حسبما أشار إلى ذلك الفاطميون) وبين امرأة كانت تحمل محصولها من بيض الدجاج الذى اشترته من جيرانها فى عملية استثمارية " إلى أن اصطدمت بأحدهم وتحطمت سلة البيض بأكملها وتصل الحسبة (حسبة برما) بالطريقة المعقدة التى كانت تحسب بها السيدة الأمية ثمن البيض وعدده وعدد الكتاكيت التى كان من المتوقع أفراخها من هذا العدد وثمان كل كتكوت.

وتدين مصر إبان عصورها القديمة والوسطى ببعض رخائها لعادة النساء فى تربية الطيور بالمنزل ليس فقط لأنها كانت تحقق اكتفاء ذاتيا لأسرتها من هذه الطيور ولكن أيضا لقيامها بسد احتياجات المدن والحوضر فى أرجاء البلاد إذا كانت النساء تتولى أيضا تجارة هذه الطيور . وقد لاحظ الإغريق ومن بعدهم الرحالة العرب والأجانب الذين توافدوا على مصر أن عامة الشعب المصرى يفضل أكل الطيور عن لحوم الحيوانات.

ويكفى أن نشير هنا إلى أن تخلص النساء عن هذه المهنة الأزلية فى ظل موجة التحديث فى القرن العشرين قد أدت إلى اندثار معامل الفروج التقليدية واضطرت مصر إلى استيراد الدواجن من الخارج ثم البطاريات الحديثة وما يلزمها من معدات وأعلاف وأدوية الأمر الذى أدى لارتفاع أسعار الدواجن من ناحية وتفشى جملة من الأمراض الخطيرة بين المصريين بسبب الاعتماد على الهرمونات فى تغذية الدواجن المنتجة فى هذه البطاريات.

والخلاصة هنا أن الريفيات حافظن على تقاليد أسلافهن الراسخة ولم يغادرن ذات المهن أو الحرف التى مارستها المصريات فى العصور القديمة ، فيما عدا انتاج الخمور بحكم تحريمها فى الشريعة الإسلامية وأن ظلت هذه

المهنة فى الأرياف مهنة نسائية بالدرجة الأولى وقد مارستها بشكل رئيسى القبطيات إلى جانب المسلمات أيضا رغما عن تحريمها.

وقد أشار " لين " إلى مهنة جديدة عرفها الريف المصرى فى ثلاثينات القرن التاسع عشر، ويعود السبب فى ظهورها إلى تطبيق نظام التجنيد فى عصر محمد على.

فمن المعروف أن محمد على فى محاولاته لتكوين جيش لدولته من غير عناصر الترك والألبان التى اشتهرت باثارتها للشغب وميلها للانقلاب على الولاة، بدأ أولا بتجنيد السودان وتدريبهم وخاصة فى القلاع القريبة من أسوان مثل طابية القطانين وغيرها، ولكن موت هؤلاء بأعداد كبيرة لتفشى الأمراض بينهم لعدم كفاية الرعاية الصحية أو لاختلاف المناخ حسبما اعتقد محمد على، ألجأ الباشا الطموح إلى الاعتماد على المصريين .

ونظرا لتفشى الأمية فى الريف المصرى فقد كان المجندون من هذا القطاع يكلفون بالأعمال اليدوية الاعتيادية والشاقة فيما اعتبر فى بعض الحالات نوع من السخرة، إضافة إلى انه لم تكن هناك مدة محددة لفترة التجنيد أو نظام ثابت للأجازات أو حتى رواتب منتظمة تكفل كرامة الجندى ناهيك عن رداء الطعام وقلته وتتابع حملات محمد على فى الشام وتركيا وأوربا وشبة الجزيرة العربية.

ونظرا لذلك كله، بالإضافة إلى ارتباط الفلاح المصرى الشديد بأرضه، فقد كانت نظرة الريف المصرى إلى التجنيد أو " الجهادية " لها ما يبررها من المرارة والاحساس بضياىع المجند إلى الأبد، وزاد فى الطنبور نغمة أن الإرسال إلى الجهادية كان إحدى العقوبات المقررة لبعض الجرائم فى عهد محمد على إذا

ما كان مرتكب الجريمة فى سن التجنيد. ومن أمثلة ذلك المادة الخامسة عشر من قانون المنتجات التى قضت بأن من يقوم من العربان باخفاء أحد الفلاحين فإنه يعاقب بالإرسال إلى الجهادية إذا كان شاباً أما إذا كان كبير السن يرسل إلى الليمان ستة أشهر.

ولما كانت سلامة البدن من الشروط الجوهرية للالتحاق بالجهادية فقد شاعت فى أرجاء مصر عادة أعطاب المطلوبين للتجنيد بأحداث عاهة أو أكثر فى جسده للافلات من الجهادية، وكانت هناك ثلاث عاهات ذائعة وهى: كسر سن - قطع أصبع - فقاً عين.

ولسبب غير معروف احترفت بعض النساء مهنة أحداث العاهات للراغبين فى الفرار من التجنيد الإجبارى، فكانت العجائز وإخريات غيرهن أقل سناً تجوب القرى لا تمام هذه العمليات على الصبية والملفت للنظر أن الواحدة منهن لم تكن لتمارس عملها هذا فى قريتها وبين أهلها ولكنها تعتمد إلى قرى أخرى مجاورة، وفى ذلك بالطبع حكمة لا تخفى على ذوى الفطن، فبالإضافة إلى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والإنسانية داخل القرية، فإن شهرة واحدة بهذه المهنة واستقرارها للقيام بها فى مكان محدد كان من شأنه أن تطاردها السلطات وتلقى القبض عليها بكل السهولة.

ويكاد الاتفاق أن يكون تاماً بين من عاينوا الريف المصرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على أن النساء فى الريف لم يتمتعن بمباهج البطالة التى لم تخلق لهن، إذ كن يذهبن إلى الحقول حيث يقتسمن مع أزواجهن العمل أو يساهمن على الأقل فى جعل عمل أزواجهن أقل مشقة

وقد سجل علماء الحملة الفرنسية ملاحظة إضافية ترتبط بهذا النشاط وهي تتصل بالفوراق الجسدية بين السيدات الميسورات وبين النساء العاملات فى الريف، إذ كانت الأخيرة تتمتع بكل الخصائص الجسدية التى تنتج عن مثل هذا العمل المنتظم فأجسامهن قوية عارية من الشحوم وحركاتهن سهلة وخطوهن ميسور فى حين أن خطوات السيدات الميسورات ثقيلة متعثرة، وعلى الرغم من بساطة ملابسهن فإن لديهم الرغبة فى أن يتميزن وسط رفيقاتهن وذلك بالتزين ببعض الحلى المتواضعة، فيحطن أصابعهن بخواتم عريضة كما يفعل السائس ويزين خصلات شعرهن ببعض قطع النقود".

العاملات فى المدن:

تكاد الملاحظات التى سجلها المؤرخون والرحالة عن عمل النساء فى المدن أن تكون قصراً على مدينة القاهرة، فقد كانت وحدها مقصد الرحالة الأجانب بمثل ما كانت موطن المؤرخين وموضع عنايتهم . ويسود الغموض فى تلك المساحة التى تبين علاقة النساء العاملات بالطوائف الحرفية أو نقابات الحرف بمفهومنا الحديث.

فمن المعروف أن السلطات العثمانية طورت من نظام طوائف الحرف الذى كان معروفاً فى العصر المملوكى وما سبقه أيضاً من فترات تاريخية، بحيث أصبحت هذه الطوائف تشكل حلقة وسيطة بين المواطنين فى القاهرة وبين جهات الإدارة المختلفة.

وتعزز هذا الطابع الإدارى لنظام الطوائف بفعل التركيز الجغرافى لكل طائفة تقريباً من هذه الطوائف فى حارات سكنية بعينها، لطالما اشتهرت بأسمائهم مثل حارة السقائين وحارة النجارين .. إلخ.

وكان من شأن هذه الطبيعة الجغرافية الخاصة أن تسهل مراقبة السلطات للطوائف والاستعانة بها وقتما شاءت فى تنفيذ الأعمال العمومية مثلما كانت تتيح للمسئولين عن هذه الطوائف، كنقيب الطائفة وشيخها الاشراف الدقيق والمباشر على الالتزام باداب هذه المهن ومواصفات الإنتاج ومراقبة الأسعار أيضاً.

ولم تكن الطوائف أو الأصناف تخضع لاشراف جهة حكومية واحدة، ولكن من المعروف أن أغا الأنكشارية وهو رئيس الشرطة بالقاهرة كان يشرف على معظم هذه الطوائف بينما تخضع بعض الطوائف لإشراف أغا فرقة العزبان

(حراس القلعة) أو المحتسب وكان لهذا الأخير حق الإشراف الخاص على المواد الغذائية التى تباع فى الأسواق ، وثمة حرف لا ترتبط طوائفها بأى من هؤلاء الرؤساء وهى تشكل طوائف هامشية مثل طائفة الراقصات .

والحقيقة المؤكدة أن أعداد النساء العاملات فى القاهرة كانت كبيرة على الرغم من غموض علاقاتهن بطوائف الحرف إلا فيما يتصل بعدد محدود من هذه الطوائف سنأتى إلى ذكرها لاحقاً .

وقد أشار كتاب " وصف مصر إلى أن عمال اليومية بمدينة القاهرة يقدر عددهم بنحو ١١٥ ألف ، وهم يقسمون إلى ثلاث طبقات الأولى منها وهى أكثر بؤساً وتضم حوالى ١٠ آلاف شخص يمتهنون أعمالاً ثانوية ولا يصلون إلا على أجر بالغ التواضع يفى بالكاد معيشتهم حوالى (١٥ بارة فى اليوم) ولذلك فإن نساء هؤلاء العمال كن يعملن دوماً فى أعمال أخرى أقل كسباً تدر على الواحدة منهن ما بين ٤-٥ بارات يومياً حتى يساهمن فى أعمال أسرهن ورغم ذلك فقد كان هؤلاء البؤساء لا يأكلون اللحم على الإطلاق .

ولا حظ الرحالة الانجليزى إدوارد لين أن الرجل الفقير فى هذه الطبقة يعتمد إلى الزواج من إمرأتين أو أكثر وينبغى أن تؤمن كل واحدة منهما أو منهن معيشتها بنفسها تقريباً بمزاولتها عملاً أو حرفة ما .

وهناك أيضاً نساء أصحاب الحرف ، وقد كان هؤلاء وأسرههم يقيمون عادة فى الوكالات والرباع ، وهى منشآت معمارية أعتاد الأمراء والسلطين تشييدها ووقف ريع إيجاراتها على الانفاق على المساجد والمدارس وغير ذلك من جهات البر ، وهى تتألف من بناء مشيد على ثلاثة أو أربعة طوابق وبوسطه فناء أوسط مكشوف ، وتخصص الطوابق الأرضية للحوانيت أو الورش الصغيرة التى يعمل

بها الحرفيون بينما يقيم هؤلاء مع أسرهم فى الطوابق العلوية التى قسمت على هيئة حجرات أوقاعات تسكن فى كل واحدة منها أسرة مع عائلها.

وعلى الرغم من أن نساء الحرفيين كن اسعد حالا من سواهن من زوجات عمال اليومية حيث كانت ترتدى الواحدة منهن قميصا أسود للزينة وقميصين أو ثلاثة بقية الأيام إلا أنهن كن يعملن فى غزل ونسيج القطن ويعود عليهن هذا العمل بأجر متواضع.

ولدينا فى وثائق المحاكم الشرعية العثمانية ما يشير إلى أن الكثرة الغالبة منهن كن يعملن فى أنشطة تتصل بحرف الأزواج نظير أجر لا علاقة له بما يحصلن عليه من نفقات المنزل المعتادة.

وعلى الرغم من أن النساء فى هذه الحالة الأخيرة كن يتقاضين فى أغلب الأحوال أجراً يقل بدرجة أو بأخرى عن أجور الرجال إلا أن جشع بعض الأزواج كان يدفعهم فى أحيان كثيرة إلى التقاعس عن أداء هذا الأجر أو التراخى فى دفعه وكان من حق المرأة فى هذه الحالة أن تلجأ إلى ساحة القضاء طلباً لحقوقها، ويغلب على الظن أن النساء كن يلجأن إلى هذا الإجراء فى غمار احتدام الخلافات الزوجية او نتيجة لطول زمن الغبن فى حقها.

ومن أمثلة ذلك ما سجلته الحجة ٦٤ فى السجل رقم (٦٢٤) بمحكمة باب الشعرية وتاريخها العاشر من ربيع الثانى عام ١٠٨٥ هـ من قيام السيدة مباركة بنت على بن حسن بالادعاء على زوجها المحترم حسن بن على البطاينى " بأنها أشتغلت له فى تدوير القطن وغزله " وتحويله فى كل يوم رطل قطن. وأن أجرة هذا العمل اليومى ربع نصف فضة " ولما كان الزوج قد تغافل عن دفع أجرها لمدة ست سنوات تنتهى قبل رفع الدعوى بعشرة أيام،

فقد طالبت السيدة مباركة زوجها بدفع ما تجمد لديه من أجر وهو مبلغ ثمانية عشر قرشا، فلما أمتنع مثلث أمام القاضى لمطالبته بأجورها المتأخرة.

وتشير وقائع هذه الدعوى إلى أن القاضى وجه سؤالا إلى الزوج المدعى عليه عن مدى صدق دعوى زوجته، فقال أنه كان يدفع لها أجرتها يوما بيوم، فأنكرت مباركة ذلك وطلبت منه أن يبرهن على ذلك فقال الزوج أنه لا بينه له تشهد بذلك، وطبقا للإجراءات المعتادة فى هذه الدعاوى فقد التمس من القاضى أن يحلفها الحلف الشرعى على صحة ما أدعت به " فحلفت الحلف الشرعى على أنها لم تحصل على أى شئ من أجرتها". وبهذا القسم تكون الدعوى قد ثبتت بحق الزوج ومن ثم فقد طلب منه القاضى أن يؤدى الثمانية عشر قرشا لزوجته فلم يدفع، وخيرت الزوجة كما هو الحال فى مثل هذه القضايا بين إمهاله أمدا للدفع أو القاء القبض عليه لحين الوفاء " فاختارت اعتقاله على ذلك ولم يجد القاضى بداً من حبس المتهم، ولم يكن بوسع كاتب المحكمة إلا أن يسجل فى نهاية هذه القضية الدعاء المعتاد لمن هم فى مثل موقع المحترم حسن بن على البطاينى، وهو فرج الله عنه وعن كل مكروب من المسلمين".

وثمة قضية مشابهة فى ملابساتها وردت فى وثائق هذه المحكمة، وفيها وكلت " فاطمة " والدها رمضان بن محمد الحرايرى فى اقامة الدعوى ضد زوجها " محرم بن بدر الحايك" لأنه تغافل لمدة ثلاث سنوات عن دفع أجرتها فى تدوير وغزل القطن وهى نصف نصف فضة يومياً، وهو ما يعنى أن متجمد أجرتها يصل إلى ثمانية عشر قرشا.

ولكن الأمر فى هذه الدعوى سار بطريقة مختلفة تماما عمار رأيناه فى القضية السابقة، ذلك أن القاضى التزم فى هذه الحالة بتطبيق القاعدة القانونية والشرعية المعروفة وهى أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر فطلب من والد الزوجة وممثلها فى الادعاء أن يحضر بينة تشهد له على صدق دعواه، فلم يستطيع "رمضان بن محمد الحرايرى" أن يقيم هذه البينة ومن ثم فقد سأل توجيه اليمين إلى الزوج "محرم بن بدر الحايك"، فأقسم الأخير بأنه لاحق لزوجته لديه، وعندئذ أصدر القاضى حكمه بالأوجه لإقامة الدعوى وأمر المدعى بالألا يتعرض ثانية للمدعى عليه بهذا الخصوص.

وعلى الرغم من حقيقة ان النساء فى القاهرة العثمانية قد عملن، وخاصة المنتميات للطبقات تحت المتوسطة، فى العديد من الحرف إلا أنهن فى الغالب الأعم لم ينتمين إلى أى من طوائف الحرف نظرا لقيامهن بالعمل داخل المنازل ولكن ذلك لايعنى أن كل أصحاب الحرف من النساء كن مقطوعات الصلة بالتنظيمات النقابية، فعلى أقل تقدير كانت هناك اثنتان من الطوائف الحرفية التى تضم بداخلها رجالا ونساء يعملون بها وان كنا نجهل طبيعة العلاقة التى تربط بين الجنسين داخل كل حرفة منهما، وليس ثمة شك فى أن شيخ الطائفة ونقيبها كانا يشرفان على عمل نساء الطائفة مثلما هو الحال مع الرجال المنضوين تحت لوائها.

والطائفة الأولى هى طائفة "الحمامية" وهى تضم العاملين فى خدمة الحمامات العامة بالقاهرة والتى وصل عددها فى بداية الثلث الثانى من القرن التاسع عشر إلى سبعة عشرة حماما.

ومن المعروف أن الحمامات العامة لم تكن قصرًا على الرجال، بل كان بعضها يخصص للنساء وربما استخدم الحمام الواحد للرجال فى الفترة السابقة على صلاة الظهر بينما تخصص الفترة التالية للنساء، وكانت هناك حمامات تفرد للنساء فى يوم معين من الأسبوع وغالبا ما اشتهرت هذه الحمامات باسم اليوم المخصص للنساء مثل حمام التلات (الثلاثاء)، وربما شيد الحمام من قسمين أحدهما للرجال والثانى للنساء كما كان الحال فى حمام الملاطيل على سبيل المثال.

وعندما يكون الحمام العمومى مخصصا للنساء توضع على مدخله ستارة مزركشة أو قطعة صغيرة من السجاد لتكون حسب اصطلاح القاهريين بمثابة لافتة تقول دون افصاح "ممنوع اقتراب الرجال".

وقبل دخول النساء إلى الحمام بساعة يتم تغيير الهيئة الوظيفية العاملة بداخل الحمام، فيخرج الرجال وتدخل النساء بينما يظل العاملون خارج الحمام على حالهم وفى المقدمة منهم "الزبال" الذى يقوم بجمع القمامة من البيوت والدور المحيطة بالحمام لاستخدامها فى تأجيج نيران المستوقد لغلى مياه المراجل و"الوقاد" الذى يتولى ليس فقط تشتغيل المستوقد بل ووضع "قدور" الفول المدمس والترمس لانضاجها فى رماد الفرن وذلك من أجل زيادة أرباح الحمام.

ويمكن اجمال العاملات فى حمامات النساء فى صاحبات الوظائف

التالية :-

١- المعلمة:- وهى المسئولة عن ادارة الحمام اثناء استخدام النساء له وتتخذ لها مقعدا فى مدخل الحمام حتى تستطيع أن تستقبل "الزبائن" وتودعهن بعد

الحصول على أجره الحمام والتي كانت غير محددة إذ كانت تتراوح بين قرش وأربعة قروش حسب أريحية وثراء المستحمامات.

٢- الناطورة:- وهى أشبه بحارسة البوابة وتكاد مهمتها أن تنحصر فى الجلوس عند مسلخ الحمام، أى المكان الذى تسلخ فيه المستحمامات ملابسهن، ويعرف المسلخ أحيانا بحجرة الحرارة الأولى نظراً للدفع الذى يميزها عن خارج الحمام بحكم قربها من "بيوت الحرارة" الداخلية، وهو بمثابة مكان الانتظار الذى لا بد أن يمر به المستحم سواء عند دخوله أو خروجه. وقد جرت العادة بأن المستحمين يضعون ملابسهم التى خلعوها فى " منشفة " كبيرة بعد أن تصر على هيئة " بقجة " وتودع كأمانة لدى الناطور، فى حمام الرجال والناطورة فى حمام النساء. وينبغى لصاحبة هذه الوظيفة أن تكون على درجة كبيرة من اليقظة لحماية الملابس من خطر السرقة ولحفظ حرمة المستحمامات من دخول الرجال أو الأطفال فجأة إلى الحمام وقبل ذلك وبعده فان صفة الأمانة تبقى أهم الصفات التى ينبغى أن تتوفر للناطورة.

وقد حدث ذات مرة أن خالفت واحدة منهن آداب المهنة واختلست لنفسها بعضاً من ثياب إحدى المستحمامات، ويبدو أنها كانت على درجة من الثراء، ولذا لم يتردد صاحب الشرطة أو أغا المستحفظان المنوط به تقليدياً مراقبة أصحاب الطوائف الحرفية، فى أن يوقع بها أشد العقوبة لتكون عبرة لمن يعتبر، وأن كان قد بلغ به الشطط حدا لا يمكن قبوله، فبدلاً من أن يقيم عليها حد السرقة (قطع اليد) أو يعزرها بالضرب والتجريس قام الأغا بشنق الناطورة على باب زويلة، وكان ذلك فى الخامس والعشرين من شهر ذى الحجة عام ١٢١٦ هـ.

٣- الليوانجية: وهى تساعد المستحزمات عند دخولهن إلى الليوان (بيت الحرارة حيث المياه الساخنة) وتناولهن المناشف أو المآزر التى تلف حول الجزء الأسفل من الجسم أو الرأس، وغالبا ما تكون الليوانجية فتاة صغيرة السن.

٤- المكيساتية: وهى أهم العوامل داخل الحمام على الإطلاق، وتقوم باستقبال المستحزمات داخل بيت الحرارة، حيث تتمدد الواحدة منهن عند أحد أحواض المياه الساخنة وتقوم المكيساتية بتدليك مفاصلها بقطقتها، وهى فى ذلك تقوم بقطعة كل مفصل فى الجسد، إذ يلوى الجسد فى اتجاهين مختلفين مما يجعل الخزرات تنطق فى العمود الفقرى ولا تنسى المكيساتية الرقبة التى ينبغى أن تنطق مرتين فيلوى الرأس فى كل اتجاهاته، كذلك تحرك المكيساتية الأذنين حتى يطق كما تلوى الأطراف بعنف ظاهر ولكن بمهارة كبيرة.

والهدف الأساسى من عملية التدليك تليين المفاصل، ثم تقوم المكيساتية بتدليك جسد المستحزمة وتفرك أخمص قدميها بمقشطة من الطين المحروق وهى فى ذلك تستعمل نوعين من المقاشط، المقشطة الأولى نفيذة وخشنة يكون سطحها مرسوما بخطوط عديدة وأما الثانية فمن الطين المصقول غير المسامى، ويجعل سطح المقشطة خشنا أصطناعيا. وتوضع المقشطة التى تستخدمها النساء عادة فى كيس حريرة مزخرف رقيق.

والمقشطة الخشنة ضرورة لابد منها للنساء اللاتى لا يرتدين الجوارب، والمقشطة الأخرى مخصصة للمواضع الأكثر حساسية وهى تستخدم لفرك الأطراف وجعل الجلد أكثر نعومة.

تلى عملية القشط عملية فرك جسد المستحمة بكيس صوفى وغير خشن، ولذا عرفت السيدة التى تقوم بهذا العمل الفنى باسم المكيساتية وقد تستخدم أحيانا قشر الرمان عوضا عن هذه الأكياس الصوفية ، وتحصل المكيساتية نظير عملها ذلك على أعطية (بقشيش) حتى ولو لم تطلب ذلك (من نصف قرش إلى قرش كامل).

٥- الماشطة: وتحل صاحبة هذه الوظيفة مكان الحلاق فى حمام الرجال وهى التى تقوم بتجميل شعر ووجه المستحمة.

٦- البلانة: وهى التى تقوم بنزع الشعر الزائد من أجسام النساء المستحمت إذا ما رغبن فى ذلك، ولذلك لم تكن فى كل الحمامات بلانات وقد يحدث فى أحيان كثيرة أن تصطحب السيدات معهن بلانة خاصة إلى الحمام وغالبا ما يكون ذلك فى غمار الاستعداد لإحدى حفلات الزواج، حيث تقوم أسرة العروس باستئجار الحمام بكامله فى اليوم السابق مباشرة على إتمام الزفاف. وتعمل البلانات أيضا فى البيوت وقد تستخدم بسبب ذلك كجاسوس أو عين لرجال الدولة وقد وشت بلانة مثلا فى عام ١١٤٩ هـ لرجال الباشا بمكان أختفاء الأمير محمد بيك بن اسماعيل بيك الدفتردار فألقوا القبض عليه وقتلوه.

أما الطائفة الحرفية الثانية التى ضمت النساء إلى جانب الرجال فهى طائفة الشحاتين. ولاعجب فقد كان سؤال الناس (التسول) مهنة معترف بها داخل مجتمعات العصور الوسطى إلى الحد الذى حمل مؤلف وفقهه شهير فى العصر المملوكى وهو القاضى تاج الدين السبكي أن يضمن كتابه " معيد النعم ومبيد النقم " فصلا خاصا عما يجب على السائل (الشحاذ) أن يلتزم به من آداب " المهنة " وما لا يجب عليه فعله مثل كشف عاهات الجسد أو أن

يجلس خارج المسجد والناس تصلى داخله أو أن يقول "لوجه الله فلس" لأنه لا يسؤل بوجه الله إلا الجنة .

وقد أصبح للشحاتين تنظيمهم النقابى منذ العصر العثمانى على أقل تقدير، ويبدو واضحا مما أورده الجبرتى فى مواضع مختلفة من تاريخه أنه لم تكن هناك تفرقة بين أبناء طائفة الشحاتين على اساس الجنس، وانما كانت هناك اعتبارات جغرافية صارمة، حيث لم يكن القائمون على أمر الطائفة ليسمحوا للذين انتسبوا إلى حى أو خط بعينه أن يمارسوا " السؤال " فى حى آخر لما فى ذلك من الإضرار بالعاملين فيه.

وقد لعبت طائفة الشحاتين أدواراً هامة فى تاريخ القاهرة العثمانية بفضل ترابطهم " المهنى " وخاصة عند ارتفاع أسعار الغلال نتيجة لأنخفاض فيضان النيل ولجؤ التجار وكبار الأمراء إلى احتكار المواد الغذائية، فقد كان الشحاتون يتصدرون المظاهرات وأعمال العنف ضد المحتكرين وقد يصل بهم الأمر إلى حد رجم المسئولين الحكوميين من كبار الأغوات عند نزولهم من القلعة أو حتى نهب المخازن والحواصل التى تخزن بها الغلال.

ومن أمثلة ذلك ما قاموا به فى منتصف المحرم سنة ١١٠٧ هـ، عندما اجتمع الفقراء والشحاذون رجالا ونساء وصبيان وطلعوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان (أمام قصر الباشا) وصاحوا من الجوع فلم يجبههم أحد، فرجموا بالأحجار فركب الوالى (مدير الأمن) وطردهم فنزلوا إلى الرميلة (ميدان القلعة حالياً) ونهبوا حواصل الغلة التى بها ووكالة القمح وحاصل كتخدا الباشا (نائبه) وكان ملأنا بالشعير والفول ..".

وكانت هذه الحادثة سببا فى عزل " على باشا " من ولاية مصر، وتم تعيين إبراهيم بك أبى شنب فى قائمقام أى أنه يقوم بوظائف الباشا المعزول إلى حين حضور باشا جديد من القسطنطينية.

وإبراهيم بك هذا كان الشخص الوحيد المؤهل لحفظ النظام العام وتهدئة ثورة الشحاتين، إذ كان حفيماً بهم ومن كبار المحسنين إليهم ولذلك فقد هدأت الأمور واستقامت على الرغم من ارتفاع الأسعار وندرة الغلال.

وقد توفى إبراهيم بك أو شنب فى عام ١١٣٢ هـ عن اثنين وتسعين عاما فى الطاعون الذى اجتاح البلاد فى هذه السنة . ويذكر الجبرتى أن إبراهيم بك عندما سافر على رأس الجند المتوجه لفتح جزيرة كريت فى غرة المحرم سنة ١١٠٤ هـ خرج فى موكبه يتقدم العسكر وخرج أمامه " شيخ الشحاتين وجملة من طوائف لأنة كان محسناً لهم ويعرفهم بالواحد وكان إذا أعطى بعضهم نصفا فى جهة ولاقاه فى طريقه من جهة أخرى يقول له أخذت نصيبك فى المحل الفلانى .." ولعل هذه الرواية تؤكد فى جانب منها أن الشحاتين كانت لهم قواعد جغرافية محددة، الأمر الذى يسر للأمير أبى شنب أن يعرف الشحاتين فى كل منطقة يمر بها موكبه اليومى.

وقد انتهز الشحاتون فرصة عودة المحسن الكبير من فتح كريت فى شهر ذى الحجة من نفس العام. لآظهار مدى اعترافهم بفضله فما أن علموا أنه قد غادر ميناء الإسكندرية متوجها إلى القاهرة حتى شرعوا فى جمع الأموال من أنفسهم واشتروا حصان أزرق وعملوا له سرجا مفرقا ورختا وركابا مطليا وعباء زركش ورشمة كلفة ذلك اثنان وعشرون ألف فضة".

وعندما وصل إبراهيم بك إلى منطقة الحلى على مشارف القاهرة قدم الشحاتون الحصان إليه فقبله منهم ونزل عن فرسه وركب حصان الشحاتين إلى داره حيث ذهبت إليه الأمراء والأعيان وسلموا عليه وهنوه بالسلامة.

وقد قابل أبو شنب صنيع طائفة الشحاتين بما اعتادوا عليه من كرمه ، فخلع على شيخ الشحاتين ونقيبه كل واحد جوخة (جبة من الجوخ) ولكل فقير (شحات) جبة وطاقية وشملة .

أما نساء طائفة الشحاتين فقد نالت كل واحدة منهن " قميص وملاية فيومى " وهو ما يؤكد أن النساء كن جزءاً أصيلاً ومعترف به فى هذه الطائفة المهنية . ولم يكتف إبراهيم بك بذلك بل أغدق عليهم مالا كثيراً ومد لهم سماًطاً (وليمة) كبيرة ليأكلوا من طعامه .

ومن الثابت تاريخياً أ ، طائفة الشحاتين ، رجالاً ونساء لعبت دور هاماً فى مقاومة غش دار ضرب النقود للعملات الفضية المعروفة بأسم " نصف فضة " وقد كانت عملة الأحسان الرئيسية ، وكان من شأن تخفيض عيار الفضة فيها وزيادة نسبة النحاس فى مكوناتها الإضرار بالشحاتين حيث كانت تنخفض القوة الشرائية للأنصاف الفضية بشدة فضلاً عن تعرض الأنصاف للصدأ عندما يقوم الشحاتون باكتنازها نظراً لكثرة ما بها من معدن النحاس .

وفضلاً عن انتماء النساء لطائفتى الحمامية والشحاتين ، فقد كانت السلطات العثمانية تجبى بعض الضرائب والرسوم من النساء اللاتى يعملن فى حرف تتصل جميعها بالطريق العام مثل مهنة البهلوانية أو المشى على الحبل ومهنة الغناء أيضاً ، ورغم عدم انتمائهن لطوائف حرفية كان " أمين الخردة " يجبى منهن الرسوم المقررة على نشاطهن وكان صاحب هذه الوظيفة من أفراد

الفرقة العسكرية المعروفة بأسم عزبان وبالطبع فقد كان أفراد هذه الفرقة يساعدونه فى جباية هذه الرسوم.

وهناك عدة حرف ومهن أخرى اشتغلت بها النساء خلال العصر العثمانى ومن أصحاب هذه الحرف :-

أ- **مهن ابلاد والوفاة** :- على بوابة الحياة كانت هناك دوما امرأة، إلى جانب الأم، تستقبل كل مولود آت إلى الحياة الدنيا، وعند نقطة التلاقى بين الحياة الفانية وخلود الحياة الآخرة غالبا ما تكون هناك امرأة أيضا، تلك هى الحقيقة التى لا يستطيع أحد الجدل فيها خلال العصور الوسطى بمصر، ففى الاستقبال والوداع كانت المرأة حاضرة وبقوة من خلال جملة من المهن المرتبطة بهذين الحديثين الحتميين فى حياة كل إنسان، جليل أو حقير، صغير أو كبير.

١- **الدايات والمريضات** :- يكاد الاتفاق أن يكون تاما بين المصادر التاريخية وكتب الرحالة الأجانب على أن القابلات أو الدايات هن وحدهن اللاتى كن يعملن فى التوليد أو على حد تعبير علماء الحملة الفرنسية أصحاب الحوادث السعيدة

وكانت القابلات فى كل حى معروفات تماما لأهله، ومهما حدث من اضطرابات فى شوارع القاهرة لم يكن لأحد أن يعترض القابلات أثناء توجهمن لأداء مهمتهن الإنسانية، وكان من السهولة بمكان أن تصل السلطات المحلية إلى الدايات أو القابلات فى كل حى نظراً لمعرفة السكان بهن ولعل ذلك هو الذى سهل مثلاً لسلطات الاحتلال الفرنسى فى عام ١٢١٥ هـ أن تحصر وبدقة " النساء القوابل" فى إطار محاولتها ضبط الأحوال الطبية فى القاهرة.

ويظهر أنه لم تكن هناك طائفة حرفية خاصة بالقابلات حيث لم تشر المصادر التاريخية إلى أى نوع من التنظيم لعملهن أو حتى لضرائب فرضت عليهن . أما مراقبتهن فيبدو أنها كانت متصلة بالمحتسب لضرورات الشرعية. ويغلب على الظن أن مهنة القبالة كانت تنتقل بالتوارث من الأم إلى ابنتها كما فى سائر الحرف والمهن آنذاك، ولم نسمع عن أى محاولة لتأهيل القابلات طبياً إلا فى عهد محمد على باشا.

فقد أشار كلوت بك فى كتابه " لمحة عامة إلى مصر " إلى أنه نظراً لإصرار المصريين، كغيرهم من الأمم الشرقية على عدم السماح للرجال بتوليد النساء ومعارضتهم حتى لكشف الحكماء عليهن، كان من الضرورى تأهيل النساء للقيام بهذا العمل وفقاً للأصول الطبية الحديثة، وانتهز كلوت بك فرصة نقل المدرسة الطبية من أبى زعبل إلى قصر العينى بالقاهرة فى عام ١٢٥٣ هـ. وقام بتحويل مدرسة أبى زعبل لتكون " المدرسة المحروسة لتعلم فن الولادة " وبعد طول عنت من الإدارة المحلية نجح كلوت بك فى إفتتاح المدرسة واستقبال الطالبات خاصة بعد أن صدرت الأوامر بضرورة حصول القابلات على ترخيص يخولهن ممارسة هذه المهنة.

وأضيفت إلى المدرسة فيما بعد مستشفى للنساء ومدرسة للقابلات (المساعدات) وكانت التلميذات وقتئذ تعدن المرضى فى نفس الأوقات التى يتلقين فيها الدروس وأصبحت النساء اللاتى تعلمن هذا الفن تعلمن النساء الأخريات.

٢- **المرضعات** : - كانت كل امرأة هى مرضعة أولادها، ولكن إذا ما شاءت الإرادة الإلهية ألا تهين الكمية الكافية من اللبن لإرضاع مولودها الجديد، أو

حدثت وفاة للأم أثناء أو بعد الولادة، كان على الأسرة أن تطلب معونة سيدة أخرى وهي " المرضعة " .

ومن الطريف أن هذه المرضعة ما أن تدخل أحد البيوت حتى تعامل باعتبارها من أهل هذا البيت على الرغم من أنها تتقاضى أجراً وتتناول تغذية معتبرة نظير عملها، فهي تكسب صفة العضو المنتسب في هذه الأسرة وهو ما يمنحها حقوقاً أبدية في عواطف الأبوين وفي عواطف الرضع أيضاً، بالإضافة إلى حقيقة أن أولادها صاروا أخوة بالرضاعة، لأطفال هذا البيت.

٣- **الغاسلات والندابات**: الغاسلة، أو المغسلة حسبما يطلق عليها عامة المصريين هي السيدة التي تقوم بتغسيل المتوفيات وتكفينهن قبل إجراء عملية الدفن، وكانت صاحبة هذه الوظيفة تلقى عناية خاصة من جانب المحتسب في الأوقات التي تجتاح فيها الأوبئة الفتاكة مصر، إذ يشتد الطلب عليهن لكثرة حالات الوفاة، وبالطبع فلم يكن يسمح للغاسلات إلا بغسل المتوفيات ، أما الرجال فهناك من يقوم بأمرهم وهو الغاسل أو المغسل.

وقد عيّنت الكتب الفقهية وتلك المعنية بأمر الحسبة أيضاً بالحديث عما يجب توافر من صفات أخلاقية في المغسل والغاسلة وكيفية أداء عملهم وخاصة صب الماء وتنظيف بدن المتوفى واستخدام الطيب والماء الساخن والمناشف .. الخ .

أما الندابات، وهن من أصحاب المهن المرتبطة بالغسل والدفن ، فقد كن يمارسن عملهن سواء كان المتوفى امرأة أو رجل، فهن وحدهن المتفردات بهذه المهنة ، وقريب من عملهن ، دون الاستغناء عن أداء الندابات، عدد من الرجال العميان، كانوا يتقدمون الجنازات وبأيديهم عصي ويسيرونها في ثلاث

صفوف بواقع ستة رجال فى كل صف وهم متشابكو الأيدى وينشدون بنغمة وقورة ومهيبة صيغة العقيدة الإسلامية أو شهادة التوحيد " لا إله إلا الله محمد رسول الله " ويكررون ذلك حتى يصل نعش الميت إلى القبر.

وبعد هؤلاء العميان تأتى الندابات فى صف أو صفين، بحسب يسار الميت، وقد ارتدين ثيابا زرقاء (مصبوغة بالنيلة) وطويلة وحجابا أبيض وهن يسبقن مباشرة الجثة المحمولة على أكتاف أربعة من الرجال.

ولا يخالجننا الشك فى أن مهنة الندابات تعود إلى التقاليد المصرية القديمة، إذ تطالعنا فى نقوش المعابد المصرية القديمة مناظر تمثل الرائدات الأول لهذه المهنة وقد نشرن شعورهن حزنا على الميت، وليس أدل على ذلك من أن هذه المهنة تكاد لا توجد فى بلد آخر من بلدان الشرق الإسلامى بالإضافة إلى أنها كانت تمتد بنشاطها المعروف بين كل المصريين سواء من المسلمين أو الأقباط ولربما كان الأقباط أكثر حرصا عليها بل واليهود أيضاً، حسبما يستفاد من بعض وقائع العصر الفاطمى حينما منع الحاكم بأمر الله النواح خلف الجنائز وعاقب بعض اليهود لمخالفتهم أوامره ظنا منهم أن هذه الأوامر قد صدرت بحق المسلمين وحدهم.

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلها العلماء والفقهاء لمقاومة النواح خلف الجنائز بأعتباره ليس من صحيح الإيمان إلا أن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح تماما كما كان الحال مع النساء لزيارة المقابر والإقامة عندها فى الأعياد والمواسم.

وقد لاحظ المهتمون بالتراث الشعبى المصرى أن المراثى والعديد الذى كانت تردده الندابات خلف الجنائز قريب الشبه . بل وربما كان ترجمة حرفية ، لما كانت تقوله النائحات فى مصر القديمة ، من أقوال دونت على بعض المقابر .

وقد عنى علماء الحملة الفرنسية بالحديث عن الندابات ، ووصفهن كتاب وصف مصر بأنهن نساء من الشعب مدربات منذ زمن طويل على العويل وتصنع صرخات اليأس وقد حافظن على رواج حرفتهن على الرغم من إدانة المتنورين لها .

وتلجأ النساء . نساء المتوفى الى الاستعانة بالندابات ، وخاصة زوجة الواحد من الكبار عندما تخشى أنها لن تستطيع أن تسكب وحدها على المرحوم قدرا كافيا من الدمع أو ربما عندما تجد أن مهمة الانتحاب لمدة طويلة بلا إنقطاع تفوق طاقتها ، وعندها تستدعى الندابات ليقمن بممارسة عملهن أولا خلف جنازة المتوفى . ثم يذهبن بعد ذلك إلى منزله حيث يقمن فى حجرة منه مع نساء أهل الميت . وتتراوح مدة اقامتهن بين الساعة الواحدة والأيام الثلاثة بحسب حاجة العائلة لاطهار مدى الحزن أمام الجيران .

وتحمل كل ندابة معها طارا خشبيا كالذى تستعمله الراقصات الشعبيات ولكنه بدون القطع المعدنية الرنانة الطنانة المعلقة إلى طوق الطار المعروف ، ويضربن مجتمعات طاراتهن ويصرخن مرددات عليه (يا حسرة عليه يا حسرة عليه) بين كل مدح للمتوفى وهن يمتدحن كرمه وشخصيته اللبقة المحببة وكل شئ من مناقبه (إن كانت له مناقب) بل ويمتدحن عماوته ، وهن بهذا العمل المتقن يستدعين دموع أهل الميت وصرخاتهن حتى يظهروا أمام الجيران بمظهر الحزن اللائق بمكانة المتوفى لدى عائلته والمجتمع على حد سواء حتى لا

ينطبق عليه المثل الشعبى الذى يرى أن الكلب وحده هو الذى لا يستحق البكاء خلفه ، إذ يقول المصريون فى مآثوراتهم أقوالا من قبيل " الجنازة حارة والميت كلب " وأهو كلب ومات .

ب- المهن الاجتماعية والفنية: وتندرج تحت هذه النوعية من المهن عدة حرف أو مهن تمارسها النساء دون غيرهم من أبناء المجتمع مثل وسيطات الزواج (الخاطبات) والعوالم والراقصات اللاتى يحيين حفلات الزواج وما شابه ذلك من المناسبات الاجتماعية وقارئات البخت (الحظ).

١- الخاطبة والدلالة: فى مجتمع العصور الوسطى ، حيث لم تكن هناك منتديات أو مناسبات يلتقى فيها الرجال مع النساء ، وحيث كانت المنازل تنقسم بصراحة إلى سلامك يرتاده الرجال وحرامك لا يجوز للغرباء من الرجال اقتحامه . كانت الخاطبة تلعب دورا محوريا فى عقد الزيجات ، فالرجال كانوا يوكلون إليها أمر انتقاء العروس المناسبة ، وقد تعهد بعض الأسر للخطبة بالبحث عن زوج مناسب لإحدى بناتها.

ومن أجل تقنين دخول الخاطبة إلى البيوت فقد كانت تلعب غالبا دور الدلالة التى تباع الحلى والثياب والاحذية والطرف المتصلة بالتجميل " الكحل والعطور.. الخ .. " . للنساء فتمر على الدور لبيع ما تحمله من سلعة ولعرض خدماتها بوصفها خاطبة أيضاً ولا شك أن عمل الخاطبة فى الدلالة كان يسهل لها دخول المنازل والبقاء فيها لمدة تتناسب مع رغبتها فى الحصول على تقارير وافية عن المرشحات للزواج.

ولا جدال فى أن الخاطبات لجأن إلى انتحال مهنة الدلالة نتيجة لأن بعض البيوت المحافظة كانت تأنف من دخول الخاطبة عندها لما فى ذلك من شبهة

السعى لترويج البنات وطلب الأزواج لهن، وأيضاً لتوفير السرية والكتمان لمشاريع الزواج المستقلبية حفاظاً على سمعة البنات وحظوظهن فى فرص الزواج.

وعندما يعمد الرجل الى توكيل خاطبة لمساعدته فى انتقاء العروس المناسبة. تقدم له تقريرها عن المرشحات بشكل سرى، وبدرجات متفاوتة من الدقة. فقد تصف له الفتاة الأولى على أنها كالغزال مليحة الوجه أنيقة الملبس شابة والفتاة الثانية بأنها حسنة المعارف ميسورة الحال وهكذا دواليك.

وتبالغ الخاطبة أحياناً فى وصف محاسن العريس وغناه، فهى قد تقول للفتاة عن أى شاب بسيط يكاد لا يملك شيئاً من حطام الدنيا ولا تعرف شيئاً عن ميوله " يا ابنتى أن الرجل الراغب بالزواج منك حلو الشمائل أنيق المظهر أرمـد (صغير السن) يملك المال الكثير أنيق الهمدَام محب للكياسة، واللباقة ولكنه لا يستطيع التمتع بهذا النعيم وحده ويرغب بك شريكة لحياته، كما أنه سيؤمن لك عيشة رغدة بكل ما أوتى من مال وهو ملازم لبيتته وسيقضى كل وقته معك يدلك ويحبك...".

وإذا ما أفلحت المساعى الحميدة للخاطبة وأعجب الرجل بالتقرير المرفوع إليه يقدم للخاطبة هدية ويرسلها من جديد إلى أهل الزوجة المرشحة للاقتـران ويحملها رغباته الخاصة لتنقلها إلى أهل العروس .

ولا ينتهى دور الخاطبة عند حد تزوج الطرفين وإبرام عقد الزواج وإنما تحضر بنفسها حفل الزواج حيث تكون، ولو ليوم واحد موضع تقدير واحتفاء الأهل والأقارب. فضلاً عن أن فى حضورها نوع من الدعاية المنطقية لعملها ونجاحاته المتتالية.

وحسبما يقول أدوارد لين فى وصفه لحفلات الزواج بمنازل الأغنياء فقد كانت تجتمع الخاطبة أو الخاطبات وداية العائلة والبلانة ومربية العروس بعد يوم أو يومين من إبرام عقد الزواج وتحصل كل واحدة منهم على قطعة من الذهب وشال من الكشمير أو على قماش من الحرير المقلم من ذات القماش إضافة إلى اليك والشنتيان (أى كسوة كاملة فاخرة) وتضع الواحدة منهم هذا الشال على كتفها الأيسر وتربط حافاته على الجانب الأيمن ثم يركبن جميعا الحمير بصحبته رجلين أو أكثر يمشيان أمامهم يضربون الطبله وينقرون على الدف حتى منازل أصحاب العروس لدعوة النساء لأصطحاب العروس إلى الحمام والمشاركة فى الحفلة التى تقام بهذه المناسبة.

٢- **الراقصات والعوالم:** ثمة خلط فى كتابات الرحالة الأجانب الذين قصدوا مصر فى الفترة العثمانية بين العوالم والراقصات وقد امتد هذا الخلط إلى الأبحاث الحديثة التى تناولت حياة وأسهمات هاتين الفئتين فى الحياة الاجتماعية.

والعوالم هن حسب علماء الحملة الفرنسية . مغنيات مصر المفضلات وقد أشار لين إلى أن البعض منهن فى القاهرة جديرات بأن يخلع عليهن لقب النساء المتعلقات لاتمامهن بعض الانجازات الأدبية حيث كن يحفظن الشعر وبعضهن اشتهرن بوصفهن شاعرات مرتجلات وتنتسب العوالم عادة إلى الطبقات الشعبية

وكانت العوالم تقوم باحياء الحفلات التى تقام فى حريم الواحد من الأغنياء وقد يغنين فى صحن الدار أو فى الطقيسة (المغنى) وهو عبارة عن حجرة صغيرة مرتفعة مجاورة للحراملك فيعزلن بحجاب من خشب الخرط

(المشربيات) ويغنين من وراء هذا الحجاب أو فى أى مكان آخر مناسب يحجبهن عن أنظار سيد المنزل فى حالة وجوده داخل الحريم بين نسائه.

وتنتقل النساء فى حال اقتصر الحفل على الرجال الى فناء الدار أو حجرة سفلية فتسمعن أغنيات العوالم اللواتى يجلسن عادة عند حافة نافذة جناح الحريم فتحجبهن المشربيات.

وتحصل العوالم الشهيرات على أجور كبيرة بالإضافة للنقوط ، وهو المال الذى تجمعه العالمة من ضيوف الحفلة على سبيل الهدية تقديرا للأعجاب بها. ويذكر أدوارد لين أن احدهن جمعت مثلا من ضيوف حفلة أقيمت فى منزل تاجر اكثر من خمسين جنيها عام ١٨٣٤ علما بأن أحداً من الضيوف لم يكن من أصحاب الثروات الكبيرة.

وقد يبلغ أعجاب بعض السامعين بغناء عالمة محترفة مبلغا كبيرا يدفعهم إلى أن يصدقون عليها فى ذروة انشراحهم وطربهم أموالا كان بإمكانهم تجنب تبديدها.

وتصحب العالمة الغنية فرقة خاصة من العوالم العازفات للموسيقى وقد امتدح بعض الأجانب مهارتهن فى العزف معتبرا أنهن أكثر مهارة من الآلاتية الرجال واعترف بأنه طرب لغنائهن أكثر من عزف الآلاتية بل وأكثر من أية موسيقى أدخلت البهجة إلى نفس.

وإن لم يكن بذلك هو رأى كل الاجانب . فقد ذكر أحد علماء الحملة الفرنسية ان صوت هؤلاء العوالم منفر وغير مقبول وأنه ينبغى لمن يسمعهن أن يكون مصريا حتى يجد فى صوتهن بعض الطرب .

وكان كبار رجال الدولة يلجأون إلى العوالم لإحياء الأفراح فى دروهم ، بل وكانوا يعتبرون العوالم من بين أرباب الطوائف الذين كانوا يستدعون للسير فى موكب الزفاف.

فقد أشار الجبرتي إلى الزفاف الذى نظمه محمد أغا البارودى لابنة سيده إسماعيل بك القازدغلى عند زواجها بخازنداره فى عام ١٢٠٥ هـ فقال أن البارودى عمل زفة بهية لم يسبق نظيرها ومشى جميع أرباب الحرف وأرباب الصنائع مع كل طائفة عربية وفيها هيئة صناعتهم ومن يشتغل فيها مثل القهوجى بآلته وكانونه والحلوانى والقطاطرى والحباك والقزاز بنوله حتى مبيض النحاس والحيطان والمعاجينى وبياعى البز وأرباب الملاحى والنساء المغانى . وغيرهم كل طائفة فى عربية.

وكان أمين الخردة من طائفة عزبان يحصل من العوالم الرسوم والضرائب المفروضة على نشاطهن ولكنه لم يكن ليغالى فى تحديد هذه المبالغ نظرا للعلاقات المصلحية المتبادلة بين العوالم وكبار القوم ، وقد كان هؤلاء على استعداد دائم لحمايةهن من شطط أمين الخردة طمعاً فى خدمات العوالم التى لا يستغنى عنها كل وجيه فى المجتمع المصرى آنذاك.

وينبغى أن نشير الى أن العوالم لم يكن جميعا على درجة واحدة من المهارة أو الشهرة. فقد كانت هناك فئة من العوالم أدنى مرتبة وكن يرقصن ويغنين فى الحريم على سبيل التسلية لنساء المنازل مقابل أجور زهيدة

ونأتى الآن الى الراقصات وهن على أنواع ، فبالإضافة إلى الراقصات من المصريات كانت هناك فئة الغوازى وهن يمارسن نوعا من الرقص المبتذل فى المقاهى وفى الطرقات العامة ، وإجمالاً كانت الراقصات من مختلف الأصناف

يؤديون الضرائب العامة لصاحب وظيفة الأودده باشي ، بوصفه المراقب للمقاهي والخمائم وهي الأماكن التي كانت تستضيف الراقصات العموميات .

أما الراقصات فكان يمارسن الرقص في الميادين العامة ، تماماً كالحواة والمشعوذين مقابل قطع نقدية صغيرة يحصلون عليها ، اختياريًا ، من جمهور المشاهدين وقد يستدعى بعض هؤلاء للرقص والغناء داخل البيوت وخاصة في أيام شهر رمضان حيث يجتمع رب الأسرة مع نسائها لمشاهدة فنون الرقص حصة من الليل دون انكار منه لما في رقصهن من معان شهوانية وأباحية فاضحة .

وتجدر الإشارة إلى أن سمعة الراقصات الأخلاقية كانت دون سمعة العوالم ، ولذلك فإن المجتمع القاهري كان يتخذ ضدهن مواقف قد تذهب إلى حد العنت في بعض الحالات ومن أمثلة ذلك ما أشيع عن امرأة رقاصة قال الجبرتي أنها كانت تأتي خادم القائد الفرنسي ديوى أو دلوى بأشكالها ومن هن على طريقتهما فيجتمعوا في قهوة بخط الرميّة " ميدان القلعة " ليلاً ونهاراً وهي ترقص لهم وتبببهم في البيت ويصبحون على حالهم ، وأن هذه المرأة أغرت القائد الفرنسي ، عبر خادمه بأن يهاجم تجار الغلال ويصادرهم . فاشتكى أحد أمراء المماليك للقيادة الفرنسية من أفعال دلوى فتم حبسه بالقلعة وعندئذ قام الأمير المملوكي " ذو الفقار " بأعتقال الخادم والراقصة ، فقتل الأول وشنق الثانية وترك جثتهما على شباك سبيل نفيسة البيضاء القريب باب زويلة .

٣- **قارئات البخت :** ومعظم أصحاب هذه الحرف من الغجريات ، ويراهن الناس في شوارع القاهرة في لباس لا يختلف في شئ عن أزياء عامة نساء

الطبقات الدنيا من الثوب الى الطرحة ويمشين سافرات الوجه وقد حملن معهن كيسا من جلد الغزال فيه عدة الشغل وعند مرورهن ينادين بطريقة منغمة " أكشف البخت " وأبين زين أبين أو يقلن أكشف الحاضر والغائب".

أما عدة شغل قارئات البخت فتقتصر على عدد من الأصداف وقطع الزجاج الملون وبعض قطع النقود المبعثرة بينها فيرمين الأصداف ويستخلصن تكهناتهن من ترتيب هذه الأصداف وتمثل الصدفة الكبيرة الشخص الذي ستكشف العرافة بخته وكانت العجريات أيضا تمارس عملية الوشم (الدق) بالإضافة إلى ختن البنات وهن فى هذه الحالة ينادين بقولهن " ندق ونطاهر".

ولا يتبقى فى نهاية المطاف سوى أن نشير إلى حرفة أو مهنة البغاء التى كانت منتشرة فى القاهرة العثمانية رغما عن معارضة المجتمع لها وتنديد رجال الدين والشريعة ليس فقط بالمنخرطات فيها بل وبأمرء الدولة ورجال الحكم الذين كانوا يحمون أفعال الرذيلة ويحصلون منها مالا وفيرا .

ويخضع البغاء فى مصر العثمانية لنوع من التنظيم النقابى الشبيه بما رأيناه فى حالة ضامنة المغانى خلال العصر المملوكى ، فكانت لطائفة العاهرات حتى عام ١٨٣٤ رؤوس يهيمنون عليها وأنظمة خاصة تسير على منوالها ، كما كانت تدفع ضرائب ورسوم منتظمة لصالح الوالى . أى مدير أمن العاصمة والمقدمين الذين يعملون بخدمته وقد أورد الجبرتى فى سرده لحوادث عام ١١٤٣هـ ما يفيد أن عوائد الوالى ورجاله من ضرائب الدعارة ، كانت تتجاوز الخمسين ألف نصف فضة شهريا .

ولم يكن الوالى ليسمح لأحد بأن يمارس الدعارة بعيدا عن إشرافه أو عن المواضع المخصصة لذلك حتى أنه فى صفر عام ١٢١٩ هـ أمر بشنق رجل على

شباك السبيل بمنطقة باب الشعرية لأن أهل حارته شكوا منه " لأنه يتعاطى القيادة ويجمع بين الرجال والنساء".

أما المواضع التى أشتهرت فى القاهرة بإيوائها لأنشطة البغاء فقد كانت تعرف بمواقف الخواطين وأحياناً بالخمامير " والبوظ ذلك أن تناول الخمر وشراب البوظة المسكر كان من بين الأنشطة المرتبطة بالدعارة.

وكانت هذه المواضع تتركز أساساً فى كل من حى بولاق وباب اللوق وحى طولون ومصر القديمة، ولكن هذه القواعد الجغرافية كانت تخرق فى حالات كثيرة.

وقد ذكر الجبرتي فى كتابة عجائب الآثار فى التراجم والأخبار أن رجال الشرطة قاموا فى المحرم من عام ١٢٢٥ هـ بإخراج طائفة من القوادين والنساء الفواحش سكنوا بحارة الأزهر واجتمعوا فى أهله حتى أن أكابر الدولة وعساكرهم بل وأهل البلد والسوق جعلوا سمرهم وديدنهم ذكر الأزهر وأهله ونسبوا له كل رذيلة وقبيحة ويقولون نرى كل موبقة تظهر منه ومن أهله...".

كما كانت بنات الخطأ أو الخواطين ينتقلن بنشاطهن المشبوه الى حيث توجد مجتمعات الرجال وخاصة معسكرات الجند وخيامهم وقد يحدث ذلك حتى فى شهر رمضان مثلما جرى فى هذا الشهر الكريم من عام ١٢٢٩ هـ عندما قصد خيام العسكر خارج القاهرة " الجم الكثير من النساء الخواطين والبغايا ونصبوا لها خياماً وأخصاصاً وانضم إليهم بياعى البوظة والعرقى والحشاشون والغوازى والرقصاؤون...".

وقد سجل كتاب وصف مصر أنه على الرغم من ان البغاء جريمة دينية فإنه لم تفرض عقوبات زمنية على تلك اللاتى يمارسنه، أما الاضطراب الذى

تحدثه النسوة اللاتي يعشن هذه الحياة الدنسة فهو من اختصاص الشرطة ،
وقدر علماء الحملة الفرنسية أن عدد هؤلاء التعييسات فى القاهرة كبيرة وكذا فى
كثير من مدن مصر.

وكما أسلفنا فإن الوالى كان يحصل على الخواطين فى القاهرة ضرائب ورسوم أما
فى المدن الأخرى وريف مصر فكان أفراد طائفة العزب هم الذين يحصلون على
هذه الضرائب.

ومن الطريف أن الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية كانت تتضمن
أحيانا رسما صغيرا يعرف بأسم نائب غيبة" وهو رسم مقرر لأولئك نفر من
العسكريين الذين يقومون بحماية أخصاص البغايا المقامة على حدود القرى فى
الريف المصرى.

ولا نعرف فى تاريخ مصر العثمانية سوى محاولة وحيدة لوقف هذه المهنة
وقد قام بها الوالى عبد الله باشا الكبورلى فى عام ١١٤٣ هـ ، وكان حسب
الجبرتى إنساناً خيراً صالحاً منقاداً إلى الشريعة وقد قام هذا الوالى بإبطال
المنكرات والخمامير ومواقف الخواطين والبوظ من بولاق وباب اللوق وطولون
ومصر القديمة.

ومن أجل ضمان الاستمرار فى تنفيذ هذه القرارات أحضر الباشا الوالى ورجاله
وأخذ توقيعاتهم على حجة شرعية لعن فيها كل من تسبب فى العودة إلى
ممارسة البغاء ، وذلك بعد أن عوضهم عن دخلهم المترتب من تحصيل ضرائبها
بمال من كشوفيات الباشاوات وكان مقداره كيس (٢٥ ألف صنف فضة) فى
كل شهر.

ولكن هذه المحاولة لم يقيض لها النجاح لأبعد من فترة ولاية عبد الله باشا. إذ سرعان ما عاد الأمر إلى ما كان عليا سابقا، وبقيت مهنة الدعارة سارية ومعتترف بها من قبل الدولة حتى عام ١٨٣٤م، أى فى عهد محمد على الذى سبق أن حول ضرائبها إلى خزانة الدولة مباشرة فى إطار سياسته الاحتكارية المعروفة.

واستجابة لمطالب المستنيرين فى البلاد ورجال الشريعة وأيضا لنصائح المستشارين الأجانب من أمثال كلوت بك قررت الحكومة فى مطلع يونيو عام ١٨٣٤م منع الدعارة ورقص الفتيات (الغوازى) فى الميادين، وكانت هؤلاء من محترفات البغاء، وتوعد القرار المرأة المخالفة لهذا القانون بأنها ستجلد خمسين جلدة للانتهاك الأول، وإذا تكررت الانتهاكات يحكم عليها بالأشغال الشاقة لسنة أو أكثر وأما الرجل فيجلد بالعصا على أخمص قدمية عند ارتكابه مثل هذه الأعمال المشينة.

ولتحطيم التنظيم النقابى للخواطى أمر محمد على بنفى رئيسات هذه الطائفة (المعلمات) إلى صعيد مصر وبالتحديد إلى كل من قوص وإسنا حيث وضعن تحت رقابة مشددة فى هذه الأجزاء التى كانت التقاليد العربية والروح الإسلامية ما زالت حية فيها.

ولكن هذه الإجراءات كما يقرر ذلك كلوت بك لم تحل دون استمرار عدد كبير من النساء العموميات فى ارتكاب هذه الأفعال المؤثمة إلا أنهن يزاولن حرفتهن الساقطة الدنيئة سرا لاجهرا كما كان من قبل ..".

وهذه المحاولة التى بذلها بصدق محمد على ذهبت هى الأخرى أدراج الرياح بعد عدة سنوات، إذ عادت الحكومة، ربما تحت تأثير سلطات

الأحتلال البريطانى ، إلى الاعتراف بالبغاء ووضع القوانين أو بالأخرى اللوائح التى تنظمه بما من ذلك منح التراخيص للبغايا بعد توقيع الكشف الطبى الدورى عليهن.

ومن المضحكات المبكيات أن الرجل الذى اقترن أسمه بقرار محمد على بمنح الدعارة فى مصر وهو كلوت بك " قد قرن أسمه أيضا بأهم مواضع ممارسة الرذيلة طوال النصف الأول من القرن العشرين. ولسبب لا ندركه تركز نشاط البغايا فى المنطقة القريبة من ميدان العتبه الخضراء وبالتحديد فى شارع رئيسى كانت السلطات قد أطلقت عليه أسم كلوت بك تقديرا لجهوده فى تحديث الخدمات الصحية بالبلاد، وكأنها إحدى سخریات القدر أو ربما إحدى مكائد أهل هذه الحرفة الموسومة بأنها أقدم مهنة فى التاريخ ؛ الذين شاءوا أن ينتقموا من المحرض الأول على إلغاء البغاء من مصر، بأن يقرنوا بين أسم كلوت بك وبين البغاء .

وقد ظل حى كلوت بك مرتعا لأهل الرذيلة إلى أن صدر القانون بتجريم البغاء فى نهاية الأربعينات من القرن العشرين ومهما يكن من أمر، فقد كانت محترفات البغاء على صنفين رئيسيين الأول منهما يضم المصريات وقد اعتبرت فى مجملهن ضحايا حالات الطلاق المتكرر فى البلاد دون ضابط أو رابط حيث أن طلاق الواحدة منهن إذا ما كانت دون عائل يقوم بأمرها كان من الدوافع الرئيسية لدخولهن إلى دائرة ممارسة الرذيلة.

أما الصنف الثانى فيضم خليطا من الأجانب ، كالروميات والشركسيات والروسيات . بالإضافة إلى الغوازى الذين طالما ادعوا انتسابهم إلى أسرة البرامكة البغدادية الشهيرة رغما أنهن من طائفة الغجر المعروفة.

ونظراً لأن الغوازى كن يعرضن فنون الرقص فى الميادين العامة باعتبار ذلك من مقدمات ولوازم " ممارسة البغاء فقد كان من الطبيعى أن يلفتوا أنظار الزوار من الأجانب وقد دون هؤلاء بدورهم سواء أكانوا من الرحالة العابرين أو المستشرقين الراغبين فى دراسة أحوال الشرق الإسلامى ملاحظات ضافية عن حياة الغوازى وتقاليدهن.

ويمكن أن نستخلص من هذه الكتابات أن الغوازى كن يرقصن سافرات الوجه فى الشوارع العامة فيسولين حتى الرعاع من القوم ولا يتسم رقصهن بأدنى لباقة أو أناقة وهن يبدأن الرقص بشئ من الذوق ولكنهن ما يلبثن أن يحولنه إلى استعراض راقص فيغزلن اللواحق ويضربن الصناجات وتتزين هؤلاء الراقصات بحلى مختلفة ويرسمن اللواحق بالكحل ورؤوس أصابعهن وراحت أيديهن واقدامهن بالحناء وفقاً لعادة نساء الطبقتين المتوسطة والغنية ويرافقهن عادة موسيقيون من نفس قبيلتهم يعزفون على الكمان والربابة والطار والطبلة (الدربوكة) والمزمار، وتحمل الطار عادة امرأة عجوز.

وترقص الغوازى فى باحات المنازل أو الشوارع وأمام الأبواب فى بعض المناسبات الاحتفالية التى تتم داخل الحريم كاحتفال بولادة طفل أو زواج ولا يرحب بهن قط فى حريم حسن السمعة، ويدفع لهن للترفيه عن الرجال فى منزل أحد الفاسقين المنحرفين وفى هذه الحالة الأخيرة يكتفى بعضهن بارتداء الشنيتان " قطعة من الملابس الداخلية طويلة حتى الركبتين) والتوب الرقيق كالشاش فيفتحنه نصف فتحة ويخمدن آخر جذوات العفة فى نفوسهن فيحملن كؤوس المدام وأصناف أخرى من المشروبات الروحية.. ".

وحسب أدوارد لين فإن الغوازي هن أكثر المحظيات المصريات خلاعة وتهتكاً ورغم أن لغتهم العادية لا تختلف عن لغة باقى المصريات إلا أنهن يعتمدن أحيانا بعض الكلمات الخاصة بهن حتى لا يفهم الغرباء حديثهن وتتواجد العديداً منهن فى كل مدينة مصرية فيسكن فى قسم من الحى مخصص لبنات الهوى ولا تعدو منازلهن عن كونها أكواخ بسيطة أو سقائف مؤقتة يأوين إليها أو هى مجرد خيام ينصبنها فهن فى حل وترحال دائمين من مدينة إلى أخرى وقد يستقر بعضهن فى منازل فسيحة ، فيمتلكن الجوارى (السود) مما يؤدى إلى زيادة دخلهن من الدعارة.

وتحضر لغوازي كل الاحتفالات الدينية الكبرى بل وقد يرافق بعضهن قافلة الحجاج إلى مكة. وتعتمد الغوازي إلى إضافة مفاتن أخرى إلى مفاتنهن فيغنين على طريقة العوالم ، ويقلدهن أيضا فى أزياتهن.

أما غوازي الطبقة الدنيا فترتدى زى بنات الهوى المنتميات إلى الطبقة عينها ومنهن من يصفن ثوبا شفافا كالشاش فوق قميصهن والشنتيان وطرحة من الكريب أو الموسلين ويتزين بالحلى والعقود والأساور والخلاخل ويتدلى صف من القطع الذهبية فوق جبهاتهن ويثبتن حلقة معدنية إلى أنوفهن ويعشقن تحديد عيونهن بالكحل والحناء.

وتميز الغوازي أنفسهن عن الطبقات الأخرى فيمتنعن عن الزواج برجال ليسوا من أبناء قبيلتهن، وتربى كل الغوازي على القيام بأعمال تقوم على الفساد والرشوة ولا ينشأن كلهن راقصات ولا تكاد غالبيتهن تتزوج حتى يبدأن مهنة الفساد والرشوة ويكون الزوج تابعا لزوجته ، فهو خادمها وقوادها وعازفها الخاص أن كانت راقصة.

وقد تنذر الغازية نفسها أحيانا للتوبة فتقترن بعربى محترم لا يلحق به
خزى أو عار من ارتباطه هذا كما ترحب الغوازي بالفلاح الأكثر فقرا إن كان
بإستطاعته دفع مبلغ ولوزهيد من المال، فعبر مثل هذه الزيجات كان بإستطاعة
الغوازي التخلص من الإطار الفاسد الذى يحتضن أنشطة المنتمين لهذه الفئة.

المحتويات

٣	مقدمة
	الفصل الأول:
٧	المرأة والعمل في مصر القديمة
	الفصل الثاني:
١٧	المرأة والعمل في مصر الإسلامية حتى نهاية العصر الأيوبي
	الفصل الثالث:
٥١	المرأة والعمل في مصر المملوكية
	الفصل الرابع:
٧٢	المرأة والعمل في مصر العثمانية
١٣٢	المحتويات